جامعة الجزائر1 بن يوسف بـن خدة

كليـة العلوم الإسلاميـــــة والاجتماعية
الميدان:العلوم الإنسانية

القسـم:الشريعة والقانون
الشعبـة:العلوم الإسلامية

دروس في مقياس:العلاقات الاقتصادية الدولية لطلبةماستر2تخصص: شريعة وقانون

إعداد الدكتور:عبد السلام عفوفو

السنة الجامعية
2021 - 2020
(السداسي الثالث)

مقدمة :

الاقتصاد الدولي ظاهرة حديثة نسبيا، تشكلت ملامحها تدريجيا عبر مختلف المراحل ، ففي المجتمع البدائي أين كــان يسود نظام الرق ثم النظام الإقطاعي أين يسود نظام الأقنان، كان الإنتاج يتم في معظم الأحيان بغرض الإشباع المباشر للحاجيات، أي أن هذه المجتمعات كانت تنتج منتجات وليس سلعا، غير أنه مع ظهور النظام الرأسمالي ونشوء الدولة الإقليمية وتوسع ظاهرة التخصص والتحول إلى الإنتاج السلعي على نطاق واسع مع ظهور النقود وتوسع إنتاج الذهب وتفاوت الكيانات المنشأة عبر أرجاء المعمورة أدى إلى إنشاء نظام واحد وهو النظام الاقتصادي الدولي . وهو هيكل للتبادل الدولي يقوم على أساس من تقسيم معين للعمل الدولي في إطار السوق الرأسمالية العالمية، هذا الهيكل يترتب عليه ويرتبط به هيكل لتوزيع القوة الاقتصادية والسياسية، بحيث تنقسم الأجزاء المكون له بشكل رئيسي إلى طرفين أحدهما مسيطر وآخر مسيطر عليه، ولهذه السيطرة نتائجها سواء بالنسبة لوضع كل من الطرفين إزاء الآخر أو بالنسبة للأوضاع داخل كل طرف .

لقد تسببت الحرب العالمية الثانية وَمَنْ قَبْلَها أزمة الكساد الكبير في ازدياد وعي الأفراد بأهمية الرخاء الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية التي تعتبر أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي، وقد عرف العالم نشاط التجارة الخارجية منذ أقدم العصور، ففي عصر ما قبل الثورة الصناعية كانت المقايضة وأساسها الفروق في الظروف الطبيعية لكل دولة، وقد نمت التجارة الخارجية مع نمو الحضارات.

من المعلوم أن التجارة الدولية عصب الاقتصاد العالمي وإحدى دعاماته الأساسية، وقد شكل التبادل التجاري سوقا عالمية ارتبطت به المؤسسات الصناعية والتجارية والبنوك، مما أدى إلى ظهور شبكة من العلاقات التقنية والاقتصادية والقانونية، تدعمت بوسائل النقل والمواصلات وحركة رؤوس الأموال.

وقد كان للتقدم التكنولوجي الأثر البارز في تطور التبادل التجاري وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية والتي أصبح الاهتمام بها متزايدا مما أدى إلى ظهور دراسات حول خصائصها، ونظريات في التجارة الدولية، وميزان المدفوعات، وأسعار الصرف، بالإضافة إلى نظام النقد الدولي والمنظمات الدولية، كصندوق النقد الدول، والبنك الدولي والمؤسسات التابعة له، ومنظمة التجارة العالمية.

وسيتم توضيح هذه المصالح والمؤسسات من خلال دراسة هذا المقياس لتمكين الطلبة من معرفة أسس وقواعد العلاقات الاقتصادية الدولية,

أما بالنسبة للمعارف المسبقة للطلبة المعنيين بدراسة هذا المقياس، فهي تتمثل في ما تم اكتسابه من دراستهم لمقاييس قانونية في مرحلة التدرج.

وأن طريقة تقييم عمل الطلبة في هذا المقياس تكون كما يلي:
المراقبة المستمرة تقدر بـ:50%، والامتحان الكتابي: 50%.

وعلى ضوء المفردات المقررة لهذا المقياس والمتحصل عليها من مديرية الدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة، تَتِمُّ الدراسة وفق الخطة الآتية:

الفصل الأول :ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية فل
المبحث الأول :مميزات العلاقات الاقتصادية الدولية
المطلب الأول : المنازعات الناشئة عن العلاقات الاقتصادية الدولية :
المطلب الثاني :عوامل نشأة العلاقة الاقتصادية الدولية
المطلب الثالث : موارد البنك الدولي واستخداماتها:
المطلب الرابع : القروض وشروط الاقتراض، وطرقه:
المبحث الثاني : صندوق النقد ونظام النقد الدولي وهياكله.
المطلب الأول : ماهية صندوق النقد الدولي:
المطلب الثاني : أهداف و وظائف الصندوق.
المطلب الثالث : نشأة صندوق النقد الدولي
المطلب الرابع : الأزمات النقدية الدولية في بداية الثمانينات
المبحث الثالث : التزامات و حصص الدول الأعضاء
المطلب الأول : حقوق السحب ونشأتها:
المطلب الثاني :النظام النقدي الدولي:
المبحث الرابع : البنك الإسلامي للتنمية
المطلب الأول: نشأة ووظائف البنك الإسلامي :
المطلب الثاني:الهيكل الإداري و العضوية في البنك
المطلب الثالث :العمليات الرئيسية للبنك:
الفصل الثاني :المنظمة العالمية للتجارة أبعادها القانونية وفلسفتها الاقتصادية
المبحث الأول : إنشاء منظمة التجارة العالمية
المطلب الأول : اتفاقيات الجات ومضمونها:
المطلب الثاني : خلفيات زوال الجات لصالح منظمة التجارة العالمية.
المطلب الثالث : مكانة الجات من المنظمات والاتفاقات الاقتصادية العالمية :
المبحث الثاني :المنظمة العالمية للتجارة :
المطلب الأول : إنشاء منظمة التجارة العالمية :
المطلب الثاني: ماهية منظمة التجارة العالمية:
المطلب الثالث : مصادر منظمة التجارة العالمية:
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمنظمة (الأجهزة).
المبحث الثالث : أهداف منظمة التجارة العالمية:
المطلب الأول :إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية :
المطلب الثاني : تنفيذ اتفاقية أورغواي :
المطلب الثالث : إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء
المبحث الرابع : الآثار المترتبة على المنظمة العالمية للتجارة:
المطلب الأول :إيجابيات وسلبيات OMC:
المطلب الثاني : الأبعاد القانونية للمنظمة:

الفصل الثالث : المنظمات الإقليمية في الوطن العربي :
المبحث الأول : مفهوم التنظيم الإقليمي العربي والإطار التاريخي له:
المطلب الأول : مفهوم التنظيم الإقليمي العربي:
المطلب الثاني : الإطار التاريخي للتنظيم الإقليمي العربي:
المبحث الثاني :إنشاء وتأسيس المنظمات الإقليمية في الوطن العربي
المطلب الأول : الجامعة العربية.
المطلب الثاني : مجلس التعاون لدول الخليج العربية :
المطلب الثالث :تقييم إنجازات المجلس منذ إنشائه:
المطلب الرابع : اتحاد المغرب العربي:
المبحث الثالث : الخلافات المتعلقة بالمنافسة على رئاسة الإتحاد :
المطلب الأول : تعاون بعض الدول الأعضاء مع الغير مخالفة بذلك الأطر المتفق عليها.
المطلب الثاني: توتر العلاقات وفتورها بين الأعضاء وتدهور الأوضاع فيها .
المطلب الثالث : التسلسل الزمني والتاريخي:
المبحث الرابع :العوامل المساعدة للعلاقات الاقتصادية الدولية
المطلب الأول : الأحلاف الاقتصادية ونشوئها.
المطلب الثاني : مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية وأزمة المديونية الخارجية
المطلب الثالث :المساعدات والمنح الخارجية
المبحث الخامس : الشركات متعددة الجنسيات :
المطلب الأول :خصائص الشركات المتعددة الجنسيات :
المطلب الثاني :الشركات متعددة الجنسيات والتوجه نحو العولمة الاقتصادية :
المطلب الثالث : مراحل تطور الشركات ونشوء الشركات متعددة الجنسيات :
المطلب الرابع : دور الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية
الخاتمـــــة :

الفصل الأول
ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية

بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين مختلف دول العالم في احتلال مكان متميز في الفكر الاقتصادي منذ بداية تكون علم الاقتصاد على يد مفكري المذهب التجاري في القرن السابع عشر[1]

لقد اهتم هؤلاء الكتاب بالتجارة الخارجية للدولة وبسياستها فيما يتعلق بهذه التجارة اهتماما كبيرا، أما في العصر الحديث فقد أصبحت تخصص مِؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الاقتصاد الدولي أو العلاقات الاقتصادية الدولية كما ذاعت أخيرا تسمية الموضوع .

كذلك فقد أصبح هذا الموضوع محل الدراسة في منهج مستقل بذاته في المعاهد العلمية الجامعية في كافة الدول بلا استثناء وهكذا اتضحت خصوصية موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية مع نشأة علم الاقتصاد ذاته وتأكدت هذه الخصوصية ونمت مع تطور هذا العلم ونموه [2]

ومع نشأة التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات، بدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده، واتسع نطاق المقايضة ليتعدى حدودا ضيقة ترتبط بسوق محدد واتسع تدريجيا ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية، وازداد بذلك اعتماد الناس بعضهم على بعض في إشباع حاجاتهم، ذلك أن الإنسان يعتمد في إشباع حاجاته على ما ينتجه بنفسه وما ينتجه غيره من أفراد المجتمع .

فالتخصص يؤدي إلى وجود فائض إنتاج، ويتم التبادل على أساس فائض من سلعة مقابل فائض من سلعة أخرى . وتفترض عملية التبادل وجود السوق، والسلع موضوع التبادل، وأن يكون لهذه السلع مقياس تعبر عن قيمتها من خلاله.

المبحث الأول
مميزات العلاقات الاقتصادية الدولية

يرى المتخصصين أن العلاقات الاقتصاديــة الدولية تتميز عن العلاقات الاقتصادية الداخلية، بقيام عوائق قانونية تعترض انسياب السلع والخدمات ورؤوس

---

[1]–د/ عادل أحمد حشيش – تاريخ الفكر الاقتصادي - دار النهضة العربية بيروت 1974 – ص 64

2- د/ أحمد جامع – العلاقات الاقتصادية الدولية – دار النهضة العربية – القاهرة 1977- ص 3

الأموال بين الدول، حيث تتميز المشكلات الاقتصادية الدولية بأنها أكثر استعصاء بالمقارنة مع المشكلات الاقتصادية الداخلية، ويشهد على ذلك بروز مشكلات كالتقلبات في أسعار الصرف، والفوارق الدولية في مستويات الأجور والاختلاف في الأسعار النسبية للسلع المتبادلة دوليا إلخ...

أشاروا إلى أن عناصر الإنتاج تستطيع أن تتحرك بسهولة داخل الدولة الواحدة، بينما أنكروا حدوث ذلك دوليا، وينشأ عن هذا الجمود في حركة عناصر الإنتاج اختلاف في الأسعار المختلفة للسلع بل واختلاف في أسعار السلعة الواحدة .

المطلب الأول : المنازعات الناشئة عن العلاقات الاقتصادية الدولية :

أن العلاقات الاقتصادية الدولية لا تحكمها نفس الآليات القانونية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الوطنية، فليس بالضرورة أن تحكم بالقانون التجاري الوطني ومن باب أولى فإن نظر المنازعات الناشئة عنها لا تقع بشكل آلي ضمن اختصاص القضاء الوطني ومدد ذلك أن هذا النوع من العلاقات القانونية يحوي عنصرا أجنبيا يبرز من خلال إحدى المستويات الثلاثة الآتية :

1- على مستوى أطراف العلاقة القانونية : كلما تباينت جنسية هذه الأطراف كلما خرجنا من دائرة المنظومة التشريعية الوطنية، ويتحقق هذا الأمر سواء في علاقة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، كما لو تعاقد جزائري مع ألماني أو تعاقدت شركة جزائرية مع شركة صينية أو تعاقدت الدولة الجزائرية مع الدولة الروسية فيظهر هذا العنصر الأجنبي على مستوى طرفي العلاقة القانونية أصبح من الضروري تصنيف العلاقة الاقتصادية في إطار العلاقة الدولية .

2- على مستوى سبب العلاقة القانونية : قد لايبرز العنصر الأجنبي على مستوى أطراف العلاقة القانونية ولكنه يبرز على مستوى سببها ويتحقق ذلك كلما نشأ سبب العلاقة القانونية في ظل نظام تشريعي متباين أي أن العلاقة القانونية نشأت في ظل نظام تشريعي لتنفذ في ضوء تشريع آخر، كما لو تعاقد تاجران جزائريان في تونس لتنفيذ عقدهما في الجزائر، فإن سبب العلاقة القانوني قد نشأ شابه عنصر الأجنبية من هذا الجانب، مما يخرجه من إطار العلاقة الاقتصادية الوطنية إلى مصاف العلاقة الاقتصادية الدولية، فكلما نشأ السبب في الخارج إلا ونقل العلاقة القانونية من دائرة العلاقة الوطنية الصرفة إلى نطاق الدولية .

3- على مستوى محل العلاقة القانونية : محل العلاقة يتحدد بموضوعها أو الغاية منها ومكان تواجد المتعاقد عليه، فيتواجد داخل أي دولة أجنبية فإن ذلك يخرج العلاقة إلى دائرة الدولية كما لو تعاقد جزائريان على سلعة تجارية موجودة خارج حدود الدولة الجزائرية، فإن هذا يضفي صفة الدولية على هذه العلاقة القانونية.

المطلب الثاني :عوامل نشأة العلاقة الاقتصادية الدولية

عوامل نشأة العلاقات الاقتصادية الدولية[1]: إن الأسباب التي أدت إلى بروز العلاقة الاقتصادية جد عديدة، ومع ذلك فإنه يمكننا التركيز على أهم تلك الأسباب والتي تعتبر

ركيزة أساسية في نشوء العلاقة الاقتصادية الدولية وبروزها على أرض الواقع وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي :

1- نشوء دول ذات سيادة : حينما نعود إلى تاريخ العلاقات الاقتصادية البشرية بوجه عام فإننا نجدها كانت محكومة بمبدأ حرية التبادل التجاري فيما بين أفراد المجتمع الواحد وذلك في شكل تقديم سلع أو خدمات بشكل متعارف عليه، وهو ما يعرف بنظام المقايضة الاقتصادية، فبموجبه يتم التبادل بين طرفي العلاقة الاقتصادية بالسلع في مقابل بعضها فيدفع المزارع مثلا مقدارا محددا من الحبوب نظير الحصول على عدد من رؤوس الغنم وهكذا الأمر في باقي السلع .

وقد اتسع نظام المقايضة من أفراد المجتمع إلى العشائر والقبائل والأوطان المجاورة، وكل ذلك كان محكوما بقواعد عرفية تخضع لسياسة العرض والطلب بشكل أساسي .

وبظهور الدول الحديثة برزت عدة مبادئ ساهمت بشكل مباشر غي تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية أهمها:

- مبدأ حرية الدولة في ممارسة نشاطها أي تمتع الدولة وكل أجهزتها بمطلق الحرية في اتخاذ القرارات المناسبة لها في شتى مناحي حياتها السياسية والاقتصادية .

- مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون بعضها وهو النتيجة الطبيعية لمبدأ سيادة الدولة و حريتها في تنظيم شؤونها دون رقابة من أي جهة كانت.

- مبدأ مساواة الدول إزاء بعضها، ويعد من أهم مبادئ القانون الدولي العام، وتظهر أهمية هذا المبدأ جليا في المركز القانوني للدولة بشكل متساو سواء في ظل العلاقات السياسية الدولية أو العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا ما يستلزم عدم التصغير والتقليل من شأن أي طرف في العلاقات الاقتصادية الدولية، مما يسد الطريق أمام ظهور نظام الامتيازات لصالح طرف دون آخـــــــر.

- مبدأ حصانة الدول : يقتضي عدم قبول الادعاءات المقامة أمام الجهات القضائية الداخلية على دول أجنبية، ومن المعلوم أن للدولـة حق اللجوء إلى محكمــة العدل الدولية لمقاضاة غيرها من الدول ولكنه لا يجوز مقاضاة دول أجنبية أمام محاكم دولة أخرى، مما يصدق معه القول بأنه لا يمكن مقاضاة الدولة الأجنبية بصفتها مدعى عليها .

وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فإن لهذا المبدأ انعكاسا مباشرا في المجال القضائي بحيث لا تقام الدعاوى القضائية على دولة أجنبية أمام محاكم أجنبية غير دولية خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تحتكر التجارة الخارجية مما دعي ومنذ سنة 1926م وبمناسبة إثارة العديد من المنازعات على دولة الاتحاد السوفييتي عقب احتكارها التجارة الخارجية .

2- نشوء المنظمات الدولية والإقليمية

من الأسباب الرئيسية لنشوء وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية بروز المنظمات الدولية والإقليمية، مثل منظمة هيئة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي،

ومنظمة جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي العربي، وقد تبدو هذه المنظمات للوهلة الأولى بأنها منظمة سياسية إلا أنه من بين أهدافها تنمية العلاقات الاقتصادية بوجه عام بين الدول المنظمة لها .

ولعل الفضل في إيجاد التقارب الاقتصادي والانتعاش التجاري بين شتى الدول يعود إلى تقارب وجهات نظرها في ظل هذه التنظيمات الدولية والإقليمية .

تم إنشاء دولية هذه الهيئة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة بها فإن عاصمة كوبا في 1948/03/24 وكان الغرض من إنشاء هذه الهيئة تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول الأعضاء وترقية التبادل التجاري وإزالة القيود المصطنعة أمام التجارة الدولية فتناولي كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تشجيع التعامل التجاري الدولي بما في ذلك تنظيم الحصص الاقتصادية وترقية التصدير وإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل وسائل نقل التجارة الدولية بكافة الوسائل المتاحة وتشجيع الاستثمار وضمان تدفق الأموال مع وضع ميكانزمات قانونية كل المنازعات المثارة في شأن التبادل التجاري الدولي .

المنظمة الدولية هيئة تنشئها مجموعة من الدول بهدف التعاون والتنسيق فيما بينها في مجال واحد أو مجالات متعددة، وتحقق أهدافا مشتركة للدول الأعضاء، ومهما تعددت المنظمات وتنوعت فإن هناك أهدافا رئيسية مشتركة بين جميع المنظمات تنحصر في محاور أهمها تقريبا هي التضامن بين الدول، والأمن الاجتماعي، والتعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبحث مشكلات الاستقرار والتحرر .

والمنظمات الدولية تنقسم من حيث الاختصاص إلى منظمات عامة، ومنظمات متخصصة في نشاط واحد محدد كالمجال الاقتصادي، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، البنك الإسلامي للتنمية .

1- البنك الدولي والنظام المالي الدولي : البنك الدولي : أنشئ البنك الدولي باسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، كتوأم لصندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية أوروبا الغربية خاصة، غير أنه بعد إعادة بناء أوروبا بدأ البنك يتجه إلى تمويل المشروط الطويل المدى للمشاريع في البلدان النامية وخاصة مشاريع البنية الأساسية والدول المشتركة في البنك هي نفسها المشتركة في الصندوق[3] .

ينظر للبنك على أنه المؤسسة العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي والذي أنشئ في إطار تكون النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لاتفاقية بريتون وودز من منظور الحاجة إلى مؤسسة مالية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكمل عمل الصندوق[4].

2- تعريف البنك الدولي : على أنه المؤسسة المالية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين

---

[3]- محمد راتول – الاقتصاد الدولي – مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية – ديوان المطبوعات الجامعية – 2018- ص 181.

[4]- د/ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره – ص 170.

العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال .

وهو عكس صندوق النقد الدولي، وإن كان يكمل مهام الأول، حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة إلا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكييف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي الشغل الشاغل للصندوق، أي تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة وتصحيح سعر الصرف، باعتبارها شروط تمهيدية لكي تنجح العلاقة الوثيقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[5].

3- نشأة البنك : أنشئ البنك الدولي إلى جانب صندوق النقد الدولي وظهر إلى الوجود في المؤتمر الذي انعقد في مدينة "نيوهامشير"شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية، في مؤتمر سمي بمؤتمر بريتون وودز عام 1944م،وقد بدأ في مباشرة أعماله في واشنطن عام 1946م، وقد بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في بريتون، وكان قرض البنك الأول من نصيب فرنسا بقيمة تبلغ 250 مليون دولار 1947، وقد خصص القرض لمجهودات إعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت جهود الإعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل في ما بعد للنزاعات والتي دائما ما تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول، كما تم ربطه بالأمم المتحدة بوصفه وكالة متخصصة في نفس العام (1947)م .

وقد حضر هذا المؤتمر أكثر من 750 شخصا من رجال المال والاقتصاد والمشتغلين بالبنوك، وكذا رجال السياسة وكانوا يمثلون 44 دولة من القوى المتحالفة في الحرب العالمية الثانية، وينظر للبنك الدولي على أنه المؤسسة العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي، والذي أنشئ في إطاره تَكَوُّن النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية، من منظور الحاجة إلى مؤسسة مالية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكمل عمل الصندوق

ويمكن تعريف البنك الدولي (مجموعة البنك الدولي) كما تقدم بأنه المؤسسة المالية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، فمسؤولية البنك بريتون وودز سنة 1944، ولقد بدأ نشاطه الفعلي ابتداء من ماي 1946، وقد حددت الاتفاقية عمل البنك وحصرته أساسا في تمويل عملية التنمية وإعادة بناء ما خلفته الحرب العالمية الثانية في تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمار، وسياسة الإصلاح الهيكلي، وسياسة تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، ويهتم البنك الدولي كذلك بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال .وكانت وظيفته الأساسية :

- تسهيل تدفق القروض الدولية للعمل على إعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.

- تقديم مختلف أنواع القروض إلى دول العالم الثالث.

- تقديم المساعدات لتعمير الدول التي خربتها الحرب.

---

[5]- د/ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره – 170.

- تشجيع التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة بصفة خاصة وتقديم المساعدات لها,وتتمثل هذه المساعدات في القروض.
- يقوم البنك بمد الدول الأعضاء قروضا طويلــة الأجل لتمويل مشروعات استثماريــة معينة، يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء وإدارة البنك [6].

وعموما فإن البنك يقدم القروض إلى الحكومات، إلا أنه يمكن أن يقدم القروض أيضا إلى الشركات والمؤسسات الخاصة بضمان من حكوماتها، وقد بدأ عمل البنك الدولي رسميا بعد ستة أشهر من إنشائه، حيث شرع في إعادة التعمير والتنمية الاقتصادية في البلدان المستفيدة من هذه المؤسسة .

1- أهداف البنك::تتلخص أهداف البنك الدولي في ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي، في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وعلاج الاختلالات الهيكلية وبخاصة في الدول النامية للمساعدة في علاج الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات والوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي والداخلي، وهو في ذلك مكمل في أهدافه ومهامه لصندوق النقد الدولي .

تتلخص أهداف البنك الدولي بصفة عامة، ووفقا للاتفاقية المنشئة له وللغرض الأساسي من إنشائه فيما يأتي:
- تمكين الدول الأعضاء وخاصة الدول التي خربتها الحرب العالمية الثانية من الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لإعادة التعمير .
- السعي وراء النهوض باقتصاديات الدول المختلفة .
- المساعدة على تعمير أراضي الدول الأعضاء والعمل على تطويرها من خلال توفير رؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية.
- تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي التي يقوم بها الأفراد والهيئات.
- العمل على نمو التجارة الدولية نموا متوازنا طويل الأجل .
- المحافظة على تعادل موازين المدفوعات الدولية عن طريق تشجيع الاستثمار الدولي لتوسيع موارد الإنتاج للأعضاء.
- إقامة وتطوير المشروعات الأساسية في بلدان العالم الثالث عن طريق قروض البنك الدولي وضماناته، وإلى إعادة هيكلة وتطوير قطاعات اقتصادية معينة[7].

من الواضح أن مجمل الدراسات المتعلقة بالبنك الدولي تبين أن البنك الدولي يوجه اهتماماته الرئيسية نحو قطاعات معينة كقطاع الطاقة والزراعة والتنمية الريفية، وقطاع التعليم والتنمية الحضرية، والقطاع الصناعي والمالي والمصارف، وخدمة أغراض أخرى كالاتصال والسكن الخ... وهو الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن البنك الدولي سيكون له دور كبير في إرساء النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يسميه الغرب حاليا بالعولمة، كما يتبين أيضا مدى الأهمية التي يوليها البنك الدولي للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهي الأهميــة التي تجعل كل الدول الأعضاء وغير الأعضاء ترغب في التعامل مع هذه المؤسسة، ومما زاد من أهمية أهداف البنك ورغبة المجتمع الدولي

---

[6] -شيريلبيبيار، البنك الدولي – دراسة مقارنة ، ط1 . سنة 1994 ص 19 .
[7]- د/ صفوة عبد السلام، البنك الدولي ط1، دار النهضة العربية القاهرة 1993 ص: 25.

في التعامل معه، هو حصول تطورات هامة في نشاطه نتيجة لإنشاء بعض المؤسسات التابعة له، فقد تم تأسيس مؤسسة تابعة له في 20جويلية 1956 م تسمى مؤسسة التمويل الدولية(I.F.C) المعروفة باسم الشركة المالية الدولية، وهي مؤسسة تهدف أساسا إلى التنمية بواسطة تقديم الدعم المباشر للمنشئات الخاصة، وذلك قصد تشجيع نمو القطاع الخاص، وقد أصبحت هذه المؤسسة أكبر مصدر تمويل متعدد الأطراف للاستثمار في مجال القطاع الخاص في الكثير من البلدان النامية[8].

وإلى جانب هذه المؤسسة، فقد أنشأ مؤسسة أخرى سنة 1960م هي (I.D.A)المعروفة باسم هيئة التنمية الدولية، أو رابطة التنمية الدولية[9]، وهي هيئة تابعة للبنك من حيث المبدأ، إلا أنها تتمتع بكيان قانوني يجعلها تستقل عن البنك في العديد من أنشطتها، وما تتميز به هذه الهيئة هو أنها لا تتقاضى الفوائد على القروض التي تقدمها، غير أنها تحصل فقط على رسوم إدارية في غاية البساطة، وتتصف القروض التي تقدمها هذه الهيئة بالآجال الطويلة والمرونة الكبيرة، ولا يبدأ السداد إلا بعد فترة إعفاء مدتها 10 سنوات[10].

أضف إلى ذلك أن هذه الهيئة تمتاز عن البنك الدولي في تعاملها مع الدول النامية أنها تقبل السداد بالعملات المحلية ولا تشترط أن يكون الوفاء بالعملات الصعبة، وهو الأمر الذي يبين سهولة وبساطة الشروط التي تتم على أساسها عملية الإقراض[11].

من خلال تعامل هذه الهيئة مع الدول النامية في المجال الاقتصادي يمكن القول أن إنشاء هذه المؤسسة في رحم البنك الدولي، يعود إلى الرغبة الأكيدة والملحة للدول النامية لإيجاد مثل هذه الهيئة، وهي كما هو واضح من سلوكها الاقتصادي، غالبا ما كان يقتصر تمويلها على الدول الأكثر تخلفا، وهو الأمر الذي جعل منها الطرف المالي المسهم في مجموعة البنك الدولي[12]، يلاحظ بعد دراستنا لمجموعة البنك الدولي ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي أن البنك الدولي لم يصل إلى المستوى المطلوب، فهو لم يحقق نجاحا في تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة، وتحفيز انسيابها من الدول الغنية إلى الدول النامية، فدور البنك اقتصر على ضمان القروض المقدمة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة بقدر محدود في مجال دراسات (الجدوى) الفائدة الاقتصادية للمشاريع[13].

أما عن توزيع البنك الدولي للقروض بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي بالبلاد الطالبة للإقراض ؛ فإن هذه القروض قد تركزت على بعض القطاعات كالزراعة (لاستيراد آلات زراعية وأسمدة) والطاقة والنقل،في حين أن قطاع الصناعة الذي هو في حاجـــة إلى مثل هذه القروض؛لا يلق التشجيع الكافي[14].

---

[8]- أنظر التفاصيل، جايس انطوان، مبادرات مؤسسة التمويل الدولية في افريقيا جنوب الصحراء، واشنطن، مجلة التمويل والتنمية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 4. ديسمبر 1988 م . ص: 39

[9]- د/ وجدي محمودحسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ص : 373

[10]- د/ وجدي محمود حسين، المرجع السابق، ص :374.

[11]- د/ وجدي محمود حسين، المرجع نفسه ، ص : 374.

[12]- د/ حازم حسن جمعة، القانون الدولي الاقتصادي المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية ط1 سنة 1992 م، ص: 158.

[13]- د/ وجدي محمود حسين، المرجع السابق، ص : 376.

[14]- د/ عبد القادر سيد أحمد، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد الإنماء العربي، بيروت 1977، ص، :49- 52.

5- تنظيم وإدارة البنك : ترتبط عضويــة الدولــة في البنك الدولي بعضويتها في صندوق النقد الدولي، وكل من يفقد عضويته في صندوق النقد الدولي يفقدها أيضا في البنك الدولي بعد مرور ثلاثة أشهر ما لم يسمح له البنك بالعضوية بموافقة 4/3 من أصوات البنك، والجدير بالملاحظة أن البنك الدولي يدار بنفس الطريقة التي يدار بها صندوق النقد الدولي تقريبا فيما يتعلق باختيار الأشخاص والتصويت وغير ذلك .

- مجلس المحافظين :ترتكز سلطة البنك في هذا المجلس، وهو مجلس تمثل فيه جميع الدول الأعضاء في البنك بنسبة محافظ واحد لكل دولة، ويجتمع هذا المجلس عادة مرة كل عام، وهو مكلف برسم السياسة العامة لنشاط البنك واتخاذ القرارات في المجالات الاقتصادية المختلفة.

- مجلس الإدارة: يضم هذا المجلس عشرون مديرا تنفيذيا من ضمن العشرين، خمسة منهم يمثلون الدول المالكة لأكثر الأسهم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا، وألمانيا، وفرنسا، والهند، والباقية ينتخبون بواسطة المحافظين على أساس جغرافي غالبا، ويجتمعون مرة كل شهر بواشنطن، وقد يجتمعون أكثر من ذلك إذا اقتضى الأمر .

- اللجنة الاستشارية ورئاسة البنك : تضم هذه اللجنة سبعة أعضاء على الأقل، يُنتَخبون من قبل المحافظين من بين ممثلي المصالح المالية والتجارية والزراعية والصناعية، وتلعب هذه اللجنة دورا هاما، بحيث تعمل قدر الإمكان على التخفيف من حدة النزاعات التي تثيرها المصالح الوطنية بين أعضاء الهيئات الأخرى، إذ تتكون من خبراء استشاريين مجردين عن المصلحة الخاصة، ولا علاقة لهم بالمنازعات السياسية, وللبنك رئيس يعينه مجلس المحافظين[15].

المطلب الثالث : موارد البنك الدولي واستخداماتها:

إن المورد الرئيسي للبنك هو رأسماله المتكون من اشتراكات الدول الأعضاء، وقد كان عند بداية إنشائه عشرة ملايين دولار، وقد سمحت الاتفاقية بإمكانية رفع هذا المبلغ وهو ما حصل بالفعل، ليتماشى مع متطلبات التمويل التي يقتضيها العصر.

تتكون موارد البنك الدولي عموما من رأس مال المكتتب والمدفوع بالفعل بواسطة الدول الأعضاء، والاقتراض عن طريق السندات التي يطرحها البنك في أسواق رأس المال العالمية، وأما المصدر الثالث فيأتي من الاحتياطات والأرباح من عمليات البنك المختلفة[16] .

إن البنك الدولي في بداية إنشائه كان برأسمال قدره عشرة ملايين دولار مقسمة على عدد معين من الأسهم قيمة كل سهم مائة ألف دولار(100,000)، وحق الاكتتاب فيه يقتصر على الدول الأعضاء، ثم ازداد رأس المال نتيجة تزايد العضوية وزيادة المساهمات حتى بلغت أكثر من 23 مليار دولار، بعد أن زادت العضوية إلى 10 دول، وقد تحددت حصة كل عضو حسب موارده الاقتصادية وحسب حصص الأعضاء في رأس مال البنك على النحو التالي:

---

[15]- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ط1 دار الفكر ب الجزائر، ص 326.

[16]- د/ صفوة عبد السلام، البنك الدولي ط1، دار النهضة العربية، القاهرة 1993 . ص 28.

- الشريحة الأولى 2 % من حصة البلد العضو في البنك تدفع ذهبا أو بالدولار الأمريكي فور انضمام البلد إلى عضوية البنك، ويستطيع البنك استخدام المبلغ في العمليات الاقراضيــة المختلفة .

- الشريحة الثانية : 18% من حصة العضو تسدد بالعملة الوطنية للدولة العضو، وتضل لدى البنك المركزي للدولة يلجأ إليها البنك متى أراد ذلك لمواجهة التزاماته (أي يمكن الاستفادة منها لغرض التسليف)، بعد الحصول على موافقة أصحابها (الدول الأعضاء)، % 80 يحتفظ بها في البنوك المركزية للأعضاء، لكنها قابلة للطلب في حالة احتياج البنك لها لمواجهة الاحتياجات، وقد بلغ رأس مال البنك سنة 1983م 82 مليار دولار، ولكن البنك لا يعتمد على رأسماله فقط، بل يعتمد أيضا على القروض التي يحصل عليها عن طريق إصدار وبيع السندات في الأسواق المالية، أو عن طريق ضمان البنك للقروض التي تعتمدها البنوك والأفراد للدول الأخرى[17].

أما المورد الآخر وهو الفوائد التي يحصل عليها من جراء تسديد فوائد القروض التي يمنحها والعمولات المختلفة – كما يلجأ البنك للاقتراض عند الحاجة من الأسواق المالية للدول الأعضاء بشرط أن يحصل مسبقا على موافقة العضو الذي يقترض من أسواقه، وعلى موافقة العضو الذي يقوم القرض بعملته على أن تتضمن الموافقة في الحالتين قابلية القرض للتحويل إلى أية عملة أخرى من عملات الدول الأعضاء، وله السلطة للاقتراض بعملة كل بلد عضو مباشرة بعد موافقة البلد المعني [18] .

والاقتراض يعتبر أهم مورد من موارد البنك الدولي مشكلا أكثر من 70% من قيمة القروض التي يقدمها الأعضاء، أما الأرباح والاحتياطات فهي لا تشكل إلا نسبة قليلة.

المطلب الرابع : القروض وشروط الاقتراض، وطرقه:

أ- القروض : تستخدم موارد البنك في الإقراض بحيث يقوم البنك الدولي بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل، ومنح المساعدات المالية في مجالات عديدة، غير أنه باستحداث قروض التعديل الهيكلي التي ترتبط ببرامج إصلاح اقتصاديات الدول التي تعاني من مشاكل مزمنــة في موازين مدفوعاتها منذ بداية الثمانينات توسعت مجالات استخدام موارده، وعموما فإن البنك الدولي يوظف موارده في قروض يقدمها إلى حكومات الدول الأعضاء أو لآحد فروعها أو لهيئات أخرى بضمان الدولة العضو التي تتبعها هذه الهيئات، و إلى الدول النامية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ولو جزئيا، وخاصة بعد الانتهاء من إعادة بناء وتنمية الدول المتقدمة، وتحظى هذه القروض (قروض البنك الدولي) عموما بفترة إعفاء قدرها خمس سنوات، ويتم استرداد ها من (15 إلى 20 سنة)[19].

ب- الشروط الشائعة للاقتراض :

---

[17]- د/ صفوة عبد السلام – مرجع سبق ذكره - ص. 29.

[18]- إسماعيل العربي – التعاون الاقتصادي للتنمية – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1979 – ص : 263.

[19]- د/ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر 2000 ص: 176

- أن يكون القرض بغرض تمويل مشروع معين ومحدد، إلا في حالات استثنائية حيث يقدم قروضا عامة لتمويل هيئة تشرف على جهود التنمية أو قروضا الغرض منها تمويل جزء بأكمله من خطة التنمية .
- ينبغي أن يتحقق البنك من فائدة المشروعات المطلوب تمويلها وأولويتها بالنسبة لغيرها
- ينبغي أن يتحقق البنك من عجز المقترض عن الحصول على ما يلزمه عن طريق مصادر أخرى ولا سيما من الأسواق المالية.

- ينبغي أن يفحص الإمكانيات الفنية والاقتصادية لتنفيذ المشروع وخاصة مدى الربحية المالية، وإن كان يستطيع صرف النظر عن هذا الشرط إذا كان الأمر يتعلق باستثمارات أساسية ليس من طبيعتها تحقيق الأرباح المباشرة .

- أن يتحقق من قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن القروض .

- يقتصر البنك فيما يقدمه من قروض على تمويل الحاجة إلى الإنفاق بالعملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ المشروع، وهو يحرص عادة على أن يرفق بالقرض قائمة بالسلع المطلوب استيرادها بشرط طرح العملية في مناقصة دولية .

وللحصول على تمويل البنك فإنه يتحتم إتباع سياسات معينة للإفراج عن المبالغ المقرر تقديمها للبلد بما في ذلك برامج التعديل الهيكلي التي جعلت مشروطيته مماثلة لمشروطية صندوق النقد الدولي خاصة في مجال سياسات إدارة الطلب، وإذا أضفنا أن للبنك دراية واسعة بسياسات جانب العرض، حيث ظل يستخدمها في شروطه للإقراض، فإن حجم مشروطيته أصبح أشمل وفد امتد التنسيق بينه وبين الصندوق على ضرورة وجود شروط مسبقة يتبناها العضو قبل الحصول على الدعم المطلوب [20] .

جـ طرق الإقراض/ للإقراض ثلاث طرق وهي:

- منح قروض مباشرة من رأسمال البنك الدولي واحتياطاته وأرباحه .

- منح قروض مباشرة للدول الأعضاء .
- ضمان البنك للقروض المقدمة كليا أو جزئيا .
د- مراحل عملية القرض : يمر القرض بثلاث مراحل وهي:
- طلب القرض من البنك، حيث يقوم البنك بالبحث والتأكد من أن القرض سيوظف في تنمية اقتصاد الدولة المقترضة، ولا تتعامل الدولة مباشرة مع البنك بل عن طريق بنكها المركزي أو وزارة المالية أو هيئة مالية مماثلة.
- الإشراف على استخدام القرض حيث يقوم بالإشراف على تطبيق استعمال القرض وفقا للشروط الواردة في الاتفاق بالإضافة إلى التأكد من أن المشروعات تنفذ بكفاءة واقتدار [21].
وإلى جانب ما تقدم فإن البنك يقوم قبل تقديم القروض للدولة الطالبة للقرض بالاسترشاد بثلاث مبادئ وهي:

---

[20]- محمد راتول – الاقتصاد الدولي – مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية – ديوان المطبوعات الجامعية 2018- ص:190 - 191.
[21]- د/ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ، المرجع السابق، ص:331.

- أن يكون البلد المحتاج للقروض في حالة تسمح له بتسديد قروضه .
- أن يكون المشروع المراد تحويله محددا وواضح المعالم وله إرادة تتمتع بالكفاءة.
- أن يكون المشروع ذا فائدة اقتصادية تبرر الاستثمار فيه.

هـ - أهم قروض البنك الدولي واستخداماتها:

يمكن القول أن أهم القروض التي قدمها البنك الدولي قد شملت المجالات الزراعية والتنمية الريفية، وكذا التعليم والطاقة، والمؤسسات الصغيرة والصناعية، والمؤسسات المالية، وكذا تمويلات عامة بواسطة هذه القروض، كما شملت مجال الصحة والسكان والتغذية، والمساعدات التقنية والسياحة والتنمية الحضرية وغيرها[22].

المبحث الثاني
صندوق النقد ونظام النقد الدولي وهياكله.

صندوق النقد الدولي المفهوم والأهداف: عرفت دول العالم انهيار في النظام الاقتصادي و تدهور شروط التجارة الدولية وخاصة تؤثر عمليات الدفع والتسوية وتفاهم معدلات التضخم و البطالة و التقنيات السريعة لأسعار الصرف، و كل ذلك كان في فترة الكساء العالمي، و استمرت هذه الأوضاع إلى ما بعدا لحرب العالمية الأولى، و يعود ذلك على عدم مرونة قاعدة الذهب التي أدت إلى ظهور اضطرابات في النظام النقدي العالمي، لعدم قدرة هذا النظام للوفاء بمتطلبات التجارة الدولية، ومن خلال هذه الأوضاع صدرت فكرة عقد اتفاقات دولية من اجل إيجاد إطار للتعاون النقدي على الصعيد الدولي، وتحقق أول اتفاق إلى مؤتمر **BROUTON WOODS** سنة **1944** والذي تقدم من خلاله مشروعين في مناقشة الأوضاع الاقتصادية العالمية و تبادل الآراء مختلفين من طرف باحثين اقتصاديين هما **HARRY WHIT** و الذي كانت تتمحور أفكاره في اقتراح إنشاء صندوق النقد الدولي لتحقيق استقرار نقدي، ومصرف متخصص للتعمير والإنماء، والآخرهو**JOHN MENARD KEYNES** الذي طالب بضرورة إنشاء مصرف عالمي وعملة عالمية و نضام موحد للمقايضة.

المطلب الأول : ماهية صندوق النقد الدولي:

سنتطرق في هذا الجزء إلى مفهوم وأهداف وكذا وظائف صندوق النقد الدولي و إلى ظروف نشأته مركزين على أهم الأزمات النقدية الدولية.مفهوم و أهداف صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية دولية، تتمتع بشخصية اعتبارية ذات حصانة خاصة، والغاية الأساسية من إنشائه هي تطوير نظام دائم للتعاون الدولي في المجالات النقدية والمالية وخصوصا في ما يتعلق بتنظيم المدفوعات والتحويلات وتسديد الحسابات الدولية بهدف توسيع التجارة العالمية وتحقيق الأهداف المرجوة منها .

ويتضمن تعبير "نظام دولي " إلغاء كافة الإجراءات التي تحد من تبادل العملات والترتيبات النقدية التمييزية بين البلدان المختلفة، والغرض من ذلك هو تأمين حرية تبادل العملات خارج نطاق أوطانها وبما يتفق مع نشيط التجارة بين الدول، ودعم نموها وتسهيل عمليات تسديد الحسابات الدولية الجارية، وهو من المؤسسات الفاعلة في

[22]- حسين عمر، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي 1993، القاهرة ص 221 وما بعدها.

الاقتصاد الدولي عموما، يسعى إلى استقرار النظام النقدي والمالي العالمي، ويختص بإرادة السياســـة النقديـــة و ضبطها و مراقبتها، و يسعى إلى إزالة القيود و العقبات التي من شانها عرقلة النشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم، ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف صندوق النقد الدولي، كما يلي:أنه المؤسسة العالمية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي و تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي و علاج الحجز المؤقت في موازنة مدفوعات الدول فيه[23].

ويعتبر صندوق النقد الدولي أحد أطراف قيادة الاقتصاد العالمي، و هو بمثابة منظمة اقتصادية دولية يضم معظم دول العالم، و العضوية فيه مفتوحة للدول الراغبة في الوفاء بالالتزامات الموضحة في ميثاق الصندوق[24].

الصندوق النقد الدولي هو احد الوكالات المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة، والذي نشأ بموجب المعاهدة الدولية سنة 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية، و يديره أعضاء يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا حيث بلغ عدد هذه الدول 184،كما بدا نشاطه الفعلي في مارس 1947.[25]

إن الدول الأعضاء به لا يشترط أن يكونوا أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، كما أن للصندوق أعضاء أصليين وهم ممثلي الدول التي حضرت مؤتمر BRUTTON WOODS قبل شهر ديسمبر عام 1946، أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر من نفس السنة، لا تعتبر أعضاء أصليين، وقد صدر قبول عضويتها من قبل مجلس محافظي الصندوق ولا يوجد فرق في الالتزامات بين الأعضاء الأصليين و الأعضاء الجدد، ولكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق، وذلك بعد إبلاغه أو إذا ما عجز احد الأعضاء عن الوفاء بالالتزامات المحددة في الاتفاق، فيمكن أن يحرم من الحقوق في السحب من موارد الصندوق.[26]

يمثل صندوق النقد الدولي احد مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، وهو يفوق بذلك البنك العالمي لإنشاء و التعمير في الأهمية، ويرجع السبب في ذلك أن الصندوق النقد الدولي كلف بمهمات صعبة، في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وتكمل في العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تمويل العملات، فضلا على انه ظل ولفترة طويلة معنيا بأمور الدول المتقدمة، في حين كان البنك الدولي منشغلا بأمور الدول النامية وهي اقل على المستوى الاستراتيجي.[27]

المطلب الثاني : أهداف و وظائف الصندوق.

أ- الأهداف : تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي وفق ما جاء في اتفاقية " بريتون وودز" الخاصة بإنشائه في الأهداف التالية:

1- تعزيز للتجارة العالمية.

---

[23]- د/ حسين عمر، المنظمات الدولية، دار الفكر، القاهرة .ط1 سنة 1993م، ص :74.

24- :د. خالد سعد زغلول حلمي :مثلث قيادة الاقتصاد العالمي،لجنة التأليف والتعريب والنشر،الكويت 2002، ص 87

[25]- www.imf. org le 18/02/2006: -

26-.زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، مصر،1999،ص 153

27:د. عادل احمد حشيش و مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة،الاسكدرية، مصر،، 2005، ص : 257- 258.

2- التقليل من درجة الاختلال في موازين المدفوعات للدول و ذلك من خلال المساهمة في إنشاء نظام متعدد الأطراف في المدفوعات الدولية الخاصة بالمعاملات الجارية بين الأعضاء، و التخلص من قيود الصرف الأجنبي التي تعرقل نمو التجارة العلمية.
3- تقليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات و التخفيف من مدى هذا الاختلال.
وفقا للنصوص الاتفاقية المنشئة تتمثل أهداف الصندوق النقد الدولي فيما يلي:[28]
- تنمية التعاون الدولي في المجالات النقدية و المالية، من خلال إيجاد نظام مؤسسي يتضمن إلية فعالة للاستشارة الآراء بغية إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل النقدية الدولية.
- تحقيق استقرار نقدي عن طريق وضع الترتيبات المناسبة لعمليات تبادل منتظمة بين الدول الأعضاء و تجنب المنافسة في أسعار الصرف، عن طريق تحديد أسعار صرف ثابتة لتبادل العملات وفق معدلات متفق عليها مسبقا.
- منح الدول الأعضاء فرصة الاستفادة من الموارد العامة للصندوق بشكل مؤقت ضمن إطار شروط حمائية محددة لتصحيح موازين مدفوعا تهم، في حالات حدوث عجز مؤقت،إذ أن استغلال هذه الفرصة يسمح بتنمية الثقة بين الدول الأعضاء و الحيلولة دون اللجوء إلى إجراءات تسئ للنمو الاقتصادي على الصعيدين الوطني و الدولي.
- تامين وسائل السيولة الدولية الضرورية لمجابهة الاضطرابات المؤقتة في موازين المدفوعات و تقصير فترة عدم التوازن و حصرها ضمن إطار ضيق.
لكي يحقق الصندوق النقد الدولي أهدافه فانه يقوم بالوظائف و المهام التالية:[29]
- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على قيم عملاتها.
- إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف و التخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو و تنشيط التجارة الدولية.
- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية و يمنح في ذلك قروض قصيرة أو متوسطة الأجل.
- توفير السيولة الدولية لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة.[30]
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها و تطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي و المرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.
التعاون الدولي و ذلك تحقيقا للاستقرار النقدي العالمي و سعر الصرف.
- توسيع نطاق التجارة الدولية و العمل على زيادتها و تنشيطها بهدف المساهمة في تحقيق و حفظ مستويات عالمية من العمالة و الدخل القومي، وتسهيل مجرى النمو.
- يركز صندوق النقد الدولي في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية، على الفترة القصيرة و أحيانا الفترة المتوسطة و يطلق عليها سياسات التثبيت.
- يقوم بمراقبة النظام النقد الدولي عموما.
- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية.

28:د. سعد خالد زغلول حلمي، المرجع السابق ص : 46- 47.
29: د. عادل احمد حشيش و مجدي شهاب، المرجع السابق ، ص : 258- 259.
30-حقوق السحب الخاصة هي نوع من النقود (الاصول)الدولية، يقوم باصداره صندوق النقد الدولي، وتعرف أحيانا بالذهب الورقي دلالة على قوة إبرائه .

ب- الوظائف و المهام :و حتى يتمكن صندوق النقد الدولي من تحقيق المهام السالفة الذكر، فانه لا بد من القيام بالوظائف التالية:

1- تدعيم استقرار الصرف، وذلك بمنع الدول على تخفيض قيمة عملتها الوطنية.

2- إقامة نظام متعدد الأطراف يتكفل بالمدفوعات قصد التخلص من قيود الصرف التي قد تعرقل نمو و تنشيط التجارة الدولية.

3- تمويل العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء.

4- توفير السيولة الدولية اللازمــة قصد تسوية المدفوعات الدولية، و ذلك من خلال زيادة الاحتياطات الدولية، وقد أنشئ لهذه العملية ما يعرف بـ:"حقوق السحب الخاصة".

5- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية للدول، حيث خصص صندوق النقد الدولي موارد و قروض تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي، وقد شملت هذه التسهيلات البلدان المنخفضة الدخل، و هو أمر يستشف منه التداخل الكبير مع اختصاصات و وظائف البنك الدولي[31].

المطلب الثالث : نشأة صندوق النقد الدولي

نظرا للظروف والتجارب التي عاشتها أوروبا والغرب عامة في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية التي تمثلت بانهيار النظم الاقتصادية وتدهور شروط التجارة الدولية وتعثر عمليات الدفع والتسوية وتفاقم معدلات التضخم والبطالة والتقلبات السريعة لأسعار صرف العملات الوطنية .

وتميز نظام النقد الدولي حتى الحرب العالمية الأولى بما يعرف بقاعدة الذهب [32] التي التزم بها معظم البلدان التجارية الرئيسية في العالم على أساس تغطية عملاتها بقيمة موازية ثابتة من الذهب، وهكذا أصبحت كل عملة ذات قيمة تبادلية ثابتة بالمقارنة مع العملات الأخرى، وطبقا لهذه القاعدة كانت موازين المدفوعات تصحح نفسها بشكل آلي تقريبا إذا ما حافظت البلدان المختلفة على الالتزام بالقواعد التي يفرضها هذا النظام في حال حدوث خلل مؤقت في موازين المدفوعات.

وشهدت الفترة التي تلت الحرب اضطرابات جديدة في النظام النقدي العالمي، وذلك بسبب عدم المرونة التي تميزت بها قاعدة الذهب وعدم قدرة هذا النظام على الوفاء بمتطلبات التجارة الدولية، وهكذا أصبح التأثير السلبي لتقلبات التجارة الدولية على عمليات التمويل الداخلي مرفوضا بالنسبة لحكومات العديد من البلدان المعنية، وذلك نتيجة لحالات الركود التي نجمت عن الالتزام بآلية التكيف التي فرضتها قاعدة الذهب .

وكان من نتائج ذلك أن قادت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات إلى التخلي عن الالتزام بهذه القاعد . وسعت البلدان المعنية إلى تخفيض أسعار صرف عملاتها بغية استعادة قوتها التجارية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من التجارة الدولية عن طريق تخفيض أسعار صادراتها في الوقت الذي توقفت فيه بلدان أخرى عن الاستيراد بسبب عدم توفر

---

[31]- اتفاقية بريتون وودز الموقعة في يوليو عام 1944من حوالي 44 دولة، ووصل عدد الدول الأعضاء إلى 181 دولة، عام 1995م.

[32]- أنظر Bo Soedersten *International Economics * , london , 1971, PP, 268- 269.

السيولة الدولية الضرورية لذلك، الأمر الذي دفعها إلى السعي لإنتاج بدائل محلية مناسبة أو العمل على عقد اتفاقات تجارية ثنائية تدفع بموجبها أثمان مستورداتها عن طريق المقايضة.

بدأت الدول الحليفة لفترة طويلة قبل نهاية الحرب الثانية العمل لتطوير نظام من شأنه أن يعزز التجارة الدولية،و يؤدي إلى علاقات نقدية صحيحة، وحددت تلك الدول ثلاثة أهداف وهي : إزالة قيود التجارة فورا، و تحقيق قابلية تحويل العملات(التي تلاشت كلية نتيجة الرقابة على نظام الصرف التي شملت العالم كله) و الحفاظ على أسعار صرف مستقرة بين مختلف العملات، و ظهر الاهتمام بالهدف الأخير نتيجة تجربة الثلاثينيات عندما أدت حركة أسعار الصرف المضطربة إلى مستوى عالي.

أنشئ صندوق النقد الدولي للدول الرأسمالية الكبرى في واشنطن عام 1944م، حيث عقد مؤتمر (بريتون وودز) في الفترة من 1-22 يوليو 1944 م.

و الذي ضم 40 دولة من الدول الرأسمالية الصناعية [33]، و ذلك بهدف بحث الشؤون المالية و النقدية، وتشجيع التعاون الدولي في مجال النقد، و محاولة تنظيمها تجنبا للمشاكل الاقتصادية التي عانى منها العالم من قبل، وبعد 50 عاما من إنشائه وصل عدد أعضائه إلى 179 دولة و بلغ عدد موظفيه إلى 2150 موظفا، لتصبح بذلك المؤسسة الاقتصادية العالمية التي تمثل احد الأركان الرئيسية الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد و التي تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي.

و يتكون الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي من الهياكل التالية:

1- مجلس المحافظين: وهو السلطـــة العليا في الصندوق، و تضم عضويتـــه من محافظا و نائب محافـــــظ، و يجتمع المجلس مرة واحدة في السنة كجمعية عمومية، و له جميع سلطات الإدارة.

2- مجلس الإدارة :و يتشكل من خمسة(5) أعضاء يتم تعيينهم من طرف الدول الخمس ذات الحصص الكبرى في رأس مال الصندوق، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا, فرنسا، بريطانيا، واليابان، و انضمت المملكة العربية السعودية كعضو معين سادس منذ سنة 1978م.أما بقية الأعضاء فينتخبون من الأعضاء الآخرين في الصندوق حسب التمثيل الجغرافي المتوازن للأعضاء جميعا, و يمارس مجلس الإدارة ما يفوضه له مجلس المحافظين، و يجتمع بصفة مستمرة، أما رئاسة هذا المجلس (مجلس الإدارة) فتسند إلى مدير يعينه المجلس التنفيذي و تعاونه هيئة سكرتارية للأعمال الإدارية بصفة دائمة[34].

3- اللجنة المؤقتة : وتختص أساسا بدراسة ما يتعلق بالنظام النقدي العالمي، و تتولى تقديم المشورة حول تكييف النظام النقدي العالمي، و تقديم

---

[33]- د/ وجدي محمود حسين، المرجع السابق، ص : 337.

[34]- د/ عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص : 151- 152.

حلول لمعالجة الاضطرابات المالية الدولية، و النظر في المقترحات المتعلقة بتعديل مواد اتفاقية " بريتون وودز".

4- لجنة التنمية: وهذه اللجنة، هي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، ومهمتها الأساسية هي نقل الموارد الحقيقية اللازمة لتقديم المعونات المالية للبلدان النامية لتمويل برامج التنمية فيها.

ويتضح من هذه التشكيلة لهيكل صندوق النقد الدولي، أن الدول الرأسمالية المالكة للنسب الكبيرة في رأسمال الصندوق، هي التي تسيطر على الأعضاء الذين يملكون نسب ضعيفة، إذ أنه من المعلوم أن الدول الستة صاحبة اكبر الحصص في الصندوق هي التي لها الحق في تعيين ممثليها في مجلس المديرين[35].

الأمر الذي يسمح لها في النهاية بتوجيه سياسة صندوق النقد الدولي في إدارة الاقتصاد العالمي.

فمؤتمر بروتون وودز ضم الكثير من رجال الاقتصاد و السياسة لدراسة إمكانية الوصول إلى نظام نقدي جديد يمكن أن يسير عليه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و كان هذا المؤتمر وليد الظروف التي سادت التجارة الدولية قبل نشوب الحرب العالمية أي قبل 1939 و لقد عرض في هذا المؤتمر كل من المشروع الأمريكي و الإنجليزي:

1- المشروع الإنجليزي: يتضمن مشروع كينز إيجاد مؤسسة دولية تعمل على إيجاد النصيحة إلى الدول الدائنة، التي تبيع أكثر مما تشتري أي التي تتوفر لديها أرصدة مغرضة من العملات الأجنبية، وإدتها إلى إتباع سياسة توسعية في الائتمان و تحقيق التعريفات الجمركية، أمام الاستيراد و إعادة تقييم عملاتها.

بالنسبة للدول المدينة فقد ألزمها بتخفيض عملاتها للضمان المناسب للمؤسسة المنشودة، بتقديم الذهب أو بفرض رقابة على حركة رؤوس الأموال فيها كما يرى الكثير أن دور المؤسسات المالية الدولية هو تقديم القروض إلى الأعضاء على المكشوف على غرار ما تقوم به البنوك التجارية عند تقديم القروض لعملائها.

2- المشروع الأمريكي: استهدف إيجاد مؤسسة دولية تعمل على الحيلولة دون تكرار المشاكل الأساسية التي يواجهها نظام النقد الدولي خلال حقبة الثلاثينات من هذا القرن و التي تمثلت في تخفيض قيمة العملة على التنافس بين الدول و رفع القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية و على

---

[35]- د/ عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص : 152.

التجارة الدولية و عموما فقد تشابهت المشروعات من حيث المبادئ الأساسية، فقد تضمن كل منها مايلي:[36]

-إيجاد مؤسسة دولية مركزية نقدية.

-السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.

-توفير الأثمان للدول الأعضاء.

-العمل على استقرار أسعار الصرف.

وقد جاء اتفاق المؤتمرون متأثر بالمشروع الأمريكي أكثر من الإنجليزي و ذلك بفضل ثراء أمريكا و قوتها العسكرية وقوف دول أمريكا اللاّتينية إلى جانبها .[37]

ويمكن تلخيص الفرق بين هاتين النظريتين كما يلي : تضمنت نظرية كينز اقتراحات بخصوص إنشاء مصرف عالمي وعملة عالمية ونظام موحد للمقاصة، وكان مشروعه يقوم على فكرة الإيداع.

أما النظرية الثانية ركزت على القضايا المتعلقة بإعادة التعمير، وقد تضمنت اقتراحات بإنشاء صندوق نقد دولي لتحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي المستمر على الصعيد العالمي ومصرف متخصص للإنشاء والتعمير، ويقوم مشروع هوايت على مبدأ الإيداع واهتمت اقتراحاته بضرورة حماية أسعار الصرف وتثبيتها.

وفي الأخير لم تجد مقترحات كينز قبولا من الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لأنها في ذلك الوقت كانت الدولة الوحيدة التي يمكن أن تكون دائنة وخشيت إذا اتبع نظام كينز أن يستخدم المدينون من الدول الأخرى البانكور في الإقبال على شراء من الولايات المتحدة الأمريكية مما قد يهدد بوقوع تضخم بها، ولذلك فإن مقترحات هوايت نجحت في أن تعتبر أساسا للتنظيم الجديد وهو ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر بريتون وودز في يوليو سنة 1944.

المطلب الرابع : الأزمات النقدية الدولية في بداية الثمانينات :

على الرغم من تعدد المؤلفات حول الحوادث التاريخية للأزمات المختلفة التي صادفت البشرية خلال القرون الماضية، إلا أن الإسهام النظري العلمي من اجل تأسيس نظرية متكاملة لعلم الأزمات مازال محدود حتى اليوم، فتفسير الأزمات و بحث جوانبها أمر شاق و صعب تفسير أسباب الأزمة و التعرف على حقيقة العوامل التي ساهمت في نشوئها والتي أدت إليها.

- تعريف الأزمة: تعبر عن موقف و حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية(دولة، مؤسسة،مشروع ، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث و

---

[36] - ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، مصر، 2005، ص:304.

[37] - ضياء مجيد الموسوي،النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة،الجزائر،.ص: - 39- 40

تتشابك معها الأسباب بالنتائج و يفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية.[38]

- أهم المشكلات النقدية في العالم الرأسمالي:

1- الأزمة الاقتصادية الكبرى(1929\ 1933):

بعد الأزمة النقدية التي اجتاحت معظم الدول خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار النسبي في العلاقات النقدية الدولية خاصة خلال الفترة 1924\1928 لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية 1929\1933.

و لقد بدأت الأزمـــة بهبوط شديد في قيم الأوراق الماليـــة في بورصة نيويورك(وول ستريت)و امتد ذلك ليشمل مختلف الأسواق النقدية و المالية في العالم، و كما هو معلوم فإن الأشخاص المعنية توزع ثرواتها إما في شكل نقود سائلة تحتفظ بها ، أو تودعها في شكل إدخارات و ودائع جارية أو تستثمرها في الأوراق المالية. و على هذا فإنّ انخفاض قيمة الأوراق و الأصول المالية و النقدية قد أدى إلى فقدان الثقة فيها، فاندفع الأفراد نحو تحويل ثرواتهم في شكل سائل ثم تحويل السيولة النقدية إلى اكتناز معدني ذهبي، مما جعل البنوك تعاني من نقص السيولة لمواجهة طلبات السحب، فانكمش الائتمان، و انعكس ذلك على التمويل و الاستثمار فانخفض الإنتاج و نقص الاستهلاك و زادت البطالة.[39]

و من أهم الخصائص و النتائج التي تميزت بها الأزمة ما يلي:

- لقد تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.

- كان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الرأسمالية الدورية.

- استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا حيث استمرت لمدة 4 سنوات.

-عمق وحدة الأزمة بشكل استثنائي، ففي الو.م.أ مثلا انخفضت عمليات الخصم و الإقراض بمقدار مرتين بينما انخفضت هذه العملية نتيجة لأزمة 1907 بمقدار 4-5 % فقط وقد بلغ عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 و حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنك أي حوالي 40 %من عدد البنوك الأمريكية و هذا أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين خاصة الصغار.

---

[38]- محسن أحمد الخضري، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2000،ص53.

39- محمد عبد العزيز عجيمية و مصطفى رشدي شيحة، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر، ص170- 39

- انخفاض معدلات الفائدة حيث كان سعر الخصم خلال الفترة (1929- 1933) لدى إنجلترا بحدود 3.1 % مقابل5.5 % في عام 1929 و في البنك المركزي في نيويورك2.6 % مقابل5.2 % في نفس العام.

- والملاحظ هو اختلاف درجة حدة الأزمة من دولة لأخرى، ففي خريف 1929 ظهر انهيار أسعار الأوراق المالية في الو.م.أ و في نفس الوقت بدأ الانخفاض في القوة الشرائية للعملات الدول الزراعية بسبب تدهور أسعار المواد الأولية الزراعية مما أدى إلى ظهور أزمات في موازين مدفوعات هذه الدول و في ربيع 1931امتدت الأزمة إلى أوربا الغربية و في خريف 1931 بدأت الأزمة في إنجلترا و في ربيع 1933 اندلعت الأزمة في الو.م.أ و بشكل خاص في النظام النقدي و الائتماني.[40]

- و قد انعكست هذه الأوضاع و الظروف سلبا على المبادلات، فقد بلغ حجم التجارة الدولية 68 مليار دولار في عام 1929، لكن الأزمة الاقتصادية الكبرى(29-33) أدت إلى انخفاض هذا الرقم إلى 27 مليار دولار عام 1932 و في عام 1939 كان حجم التجارة الدولية بحدود 53 مليار دولار و منه نستنتج أن التطور الهائل في الإنتاجية و التقدم التقني و أيضا النمو الهائل في فترة ما بين الحربين كل ذلك لم يترافق بتطور مناسب في التجارة الدولية.

و بعد أزمة 1929\1933 تعمقت التناقضات النقدية و الاقتصادية بين الدول بظهور و انتشار تخفيضات النقد التنافسية التي لجأت إليها معظم الدول للاكتتاب في الأسواق الدولية و التمكن من منافسة الدول الأخرى في هذا المجال[41].

2- أزمة النصف الثاني من الستينات:

بدأت هذه الأزمة عام 1967 بتدني في معدلات النمو في اقتصاد معظم الدول الصناعية الغربية و بشكل خاص من خلال الانخفاض الحاد في معدلات نمو الإنتاج الصناعي، و من أسباب ظهور الأزمة :

- اتساع الفروقات بين أسعار الصرف الرسمية التي يحددها البنك المركزي والفعلية الناتجة عن العرض و الطلب، ارتفاع معدلات التضخم، و اشتداد حركة تنقل رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

- اختلال في ال توازن في العلاقات النقدية الدولية بسبب العجز الدائم في موازين المدفوعات بعض الدول(و.م.أ، إنجلترا)و الفوائض في بعض الدول(ألمانيا، اليابان).

---

[40]- د. مروان عطون،النظريات النقدية، دار البحث للطباعة و النشر، الجزائر، 1989، ص : 198- 197.

[41]- د. مروان عطون، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للتجارة،الجزائر، ص 143

- عدم التناسب والتطابق بين الأسس التي قام عليها النظام النقدي الدولي و التطورات الاقتصادية الدولية وبالتالي فقيام الأزمة انطلقت من التناقضات التي قام على أساسها مؤتمر بروتون وودز منها:

- الوضع المتميز للدولار القابل للإبدال بالذهب مكن الولايات المتحدة الأمريكية من تسوية القسم الأعظم من العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق زيادة مديونيتها الخارجية قصيرة الأجل التي ارتفعت بمقدار8مرات خلال الفترة (1948-1972). كما أن انخفاض الثقة بالدولار أدى بعض الدول منها فرنسا بإبدال أرصدتها من الدولارات بالذهب مما يؤدي إلى تناقص احتياطات أمريكا من الذهب بشكل كبير.

- امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة من الزمن من تخفيض قيمـــة الدولار و ألزمت الدول الأخرى بالمحافظة على أسعار صرفها ثابتة مقابل الدولار عن طريق التدخل في الأسواق لبيع أو شراء الدولارات، و حيث أن الدول الأخرى ملزمة بتعديل أسعار صرفها عن أخذ موافقة صندوق النقد الدولي و فترة الانتظار هده تؤدي إلى حدوث مضاربات في رؤوس الأموال و هو ما أدى إلى تفاقم الصعوبات النقدية.

- ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية كان يؤدي إلى انخفاض الدولار مقابل عمولات الدول الصناعية التي كانت مضطرة لدعم الدولار للمحافظة على ثبات أسعار صرف عمولاته.و هذا كان يستدعي قيام تلك الدول بشراء كميات كبيرة من الدولارات مقابل عمولاتها في أسواق العمولات، و بذلك كانت تسبب في ارتفاع التضخم فيها لأن عملية الإصدار لم تكن مترافقة بتغيرات اقتصادية حقيقية تستوجب ذلك و بالتالي تمّ تصدير التضخم إلى الدول الصناعية الأخرى بسبب الالتزامات التي فرضتها اتفاقية بروتون وودز بالإضافة إلى أسباب خاصة ظهرت في بعض الدول الأخرى.

- تزايد نشاط سوق الأورو- دولار فارتفع إلى 190 مليار دولار بعدما كان 2 مليار دولار عام 1960، قد لعب دورا مزدوجا و متناقضا في الأزمة النقدية الدولية كما يلي :

- ساهم هذا السوق في سحب الأرصدة الكبيرة بالدولار و الناجمة عن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي و أسلوب تمويله و ذلك ساعد على الحد من تفاقم الأزمة .

- ساهم هذا السوق من خلال تطور و اتساع نشاطه في زيادة سرعة وانتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل و منه تصاعد الأزمة[42].

3- أزمة الدولار (1971-1974):

42- مروان عطون، الأسواق المالية و النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص : 104 - 105 .

لقد بقي الدولار أقوى العملات و أكثرها طلبا، و كان بإمكان الأقطار الأخرى حتى شهر أوت سنة 1971 تحويل بعض أو كل ما لديها من دولارات احتياطية إلى ذهب، أما السبب المباشر لقوة الدولار و كثرة الطلب عليه خاصة في الفترة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة فيرجع إلى اعتماد معظم الأقطار، خاصة تلك التي تضرر اقتصادها بالحرب، على الاقتصاد الأمريكي لتزويدها بما كانت تحتاج إليه من سلع.

و قد كانت حاجة هذه الأقطار إلى الدولار تفوق كثيرا ما كان في حوزتها أي أنها تعاني من نقص في تمويل و إرادتها من أمريكا و هذا معناه تمويل الفائض من صادراتها إلى أوربا و إلى غيرها من الأقطار، و لكن عملية التمويل فاقت مداها، حيث واكب هذا التمويل تدفق إضافي من الدولارات إلى الخارج بسبب النفقات العسكرية و برامج المساعدات الخارجية و عمليات الاستثمار الخاصة مما أحدث عجز في ميزان المدفوعات رغم توافر فائض كبير في ميزان الحسابات الجارية و قد بلغ مجموع العجز ما بين سنتين 197- 1950 حوالي عشرة آلاف مليون دولار استبدلت الدول الأخرى حوالي ألف و سبعمائة مليون دولار منها بالذهب و احتفظت بالباقي كعملة احتياطية على شكل سندات حكومية أمريكية قصيرة المدى و هكذا تحول العجز من ميزان المدفوعات الأمريكي إلى فائض في موازين مدفوعات الدول الأخرى فزاد ما لديها من احتياطي معظمه بالدولار[43].

و بدأت المضاربات ضد الدولار و كان على الحكومة الأمريكية أن تجري تعديلات سواء اقتصادية أو سياسية و بعد سلسلة من الأزمات أجبرت الإدارة الأمريكية أخيرا على إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب بقرار نيكسون في 15 أوت 1971 و كانت هذه الأزمة أحد أعنف الأزمات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقد الستينات و قد أوقف ارتباط عملات الدول الأعضاء في الصندوق بالدولار كوحدة قياس للقيمة و تم ربطها بوحدة حقوق السحب الخاصة.[44] لذلك تقرر تخفيض قيمة الدولار بنسبة 8 %تقريبا، ليصبح سعر الأونصة 38 دولار و بذلك لم يعد هناك أي أهمية لعملية السعر الرسمي للذهب حيث أن الدولار قد أوقفت قابلية إبداله بالذهب تماما. و هكذا أدت نتائج هذا القرار إلى انهيار النظام الدولي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية بروتون وودز التي اعتبرت الدولار الأمريكي القابل للإبدال بالذهب أساسا للنظام النقدي الدولي.[45]

43-د. عزت عيسى الغوراني، الأزمة المالية و الدولية، دار الآفاق الجديدة، 1974، ص 50-51: .

44- حسن النجفي، النظام النقدي الدولي و أزمة الدول النامية، نشر و توزيع بيت الموصل،1988ص 24.

45- مروانعطون، أزمات الذهب و العلاقات النقدية، المرجع السابق، ص 132 .

4- الأزمة النقدية و المالية في بداية الثمانينات (1980-1981). خلال فترة سنتي (1980،1981)بلغ المعدل السنوي لنمو الناتج الإجمالي الحقيقي في إنجلترا 0/0 1,8وفي الولايات المتحدة الأمريكية 2 , 3 0/0 وفي اليابان 8 ,4 0/0 .

وخلال 1981 لوحظ انخفاض الإنتاج الصناعي والأسعار وعرض النقود، وأوضاع الموازين التجارية وأيضا كان هناك تفاوتا كبيرا في معدلات نمو الإنتاج الصناعي، في كل، من فرنسا و ألمانيا الاتحادية و إيطاليا و إنجلترا بنسب متباينة، أما اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية فقد حققت زيادة في الإنتاج الصناعي بلغت % 5.0و 8.0 % على التوالي بالرغم من ذلك ارتفعت أسعار الاستهلاك في جميع هذه الدول، حتى في تلك التي انخفض فيها الإنتاج الصناعي بمعدل5.0 % ازداد عرض النقود بنسبة 6.5 % لذلك ارتفعت فيها أسعار الاستهلاك بنسبة أقل بكثير من الدول الأخرى 5.0 % فقط.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنّ الزيادة في عرض النقود كانت أقل من الارتفاع في أسعار الاستهلاك، بالرغم من تحقيق معدل نمو مرتفع في الإنتاج الصناعي.

لقد ترافقت كل هذه التطورات بارتفاع حاد في أ سعار الفائدة التي وصلت على أعلى مستوى لها منـــذ ح.ع.II ويمكن إرجـــاع أسباب ارتفاع سعر الفائـــدة في جميع الدول إلى :[46]

1- ارتفاع التضخم ولجوء الدول إلى معالج ته بواسطة أسعار الفائدة(السياسة الانكماشية للحد من كمية النقود في الاقتصاد).
2- استعمال الدول لسياسة رفع أسعار الفائدة لدعم عملاتها .....لذلك يلاحظ بأن أسعار الفائدة كانت أعلى بكثير على العملات الضعيفة(الليرة الإيطالية، الإسترليني....) بالمقارنة مع العملات القوية (الين الياباني، المارك الألماني، الفرنك السويسري).
3- الاتحاد النقدي الأوربي الجديد و الأورو .لأول مرة في تاريخ البشرية نشهد بعث اتحاد نقدي لم يأتي كنتيجة منطقية لاتجاه سياسي و إنما أنشئ بمحض إرادة قوية تراهن على السير قدما طال المدى أم قصر نحو شكل من التعاون السياسي المتين، و يتمثل ذلك في نفس الوقت في اعتقاد يقرب من اليقين بأن يدخل هذا الحدث حيز التنفيذ و يكون في رهان على بلورة نتائجه مستقبلا على الصعيد الاقتصادي و المالي و السياسي و هو رهان لم يسبق له مثيل و هذا يرجع لنقاط أهمها:
- أهمية الأسس الاقتصادية و السياسة للاتحاد النقدي.
- اليقين بأن الأورو سوف تكون عملة تتميز بالاستقرار.
- و بالتالي فإن الاحتمال الغالب أن الأورو سوف يسهم في إضفاء المزيد من التوازن في النظام النقدي العالمي.
و يستجيب إنشاء الاتحاد النقدي و العملة الموحدة، لطموحات قائمة منذ زمن بعيد، تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النقدي في أوربا لتامين

46- مروان عطون،الأسواق النقدية و المالية، المرجع السابق، ص : 132 - 133

نمو سليم و دائم و هذا سوف يخدم منطقة الأورو و لكنه سوف يساعد على تحقيق توازن أفضل على الصعيد العالمي.

كل هذه العوامل من شأنها خلق عملة ذات فاعلية في النظام النقدي العالمي الجديد[47].

4- الهيكل التنظيمي للصندوق و موارده و أشكال مساعداته.

حتى نتمكن من التعرف عن الصندوق أكثر وعن كيفية تسييره ومختلف موارده واستخداماته، سنتطرق في هذا الجزء إلى الهيكل التنظيمي للصندوق النقدي الدولي في وموارده واستخداماته وأشكال المساعدات التي يقدمها الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

حددت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكله التنظيمي، و قد أجريت عليه ثلاث تعديلات منذ وضعها موضع التنفيذ في ديسمبر 1945،و هي تنص على التركيبة التنظيمية التالية:

(مجلس المحافظين المجلس التنفيذي – المدير العام – اللجنة المؤقتة و لجنة التنمية، والتي يمكن تصنيفها إلى صنفين: أجهزة مسيرة و أخرى استشارية).

الأجهزة المسيرة :

أ- مجلس المحافظين: و يتكون من محافظ و نائبه لكل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق، و المحافظون هم عادة إما وزراء مالية أو رؤساء البنوك المركزية،و أحيانا يختاروا من بين الشخصيات الأخرى المماثلة، و هو بمثابـــــة الجمعية العامة للصندوق، و يجتمع مرة واحدة في السنة، وله أن يعقد اجتماعات أخرى لمناقشة و إبداء الرأي في مجموعة من القضايا التي تدخل ضمن صلاحياته كأعلى سلطة في الصندوق و منها:

- الفصل في انضمام الأعضاء الجدد .

- مراجعة الحصص و أشكال الدفع .

- تعديل اتفاقيات الصندوق أو حلها.

- تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه الخ...

و يختلف وزن أعضاء مجلس المحافظين حسب وزن الدولة العضو و حجم حقها، فهناك الأعضاء ذو أهمية يقررون سياسة الصندوق، و هناك أعضاء لا تأثير لهم في تحديد سياسة الصندوق رغم أغلبيتها داخل المجلس، و لذلك نلاحظ الهيمنة الواضحة للدول الرأسمالية المتقدمة على توجيهات الصندوق، لأن أسلوب اتخاذ القرارات يقضي بضرورة حصول أي قرار مبدئي على أكثرية 85% من الأصوات و هذا ما يعطي للولايات المتحدة الأمريكية حدها

47- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص : 270 - 271

ما يوازي حق النقض لأي قرار لا توافق عليه فهي تملك بمفردها 83,17% من الأصوات[48]

بـ المجلس التنفيذي: يتكون من 24 مدير تنفيذي يجري تعيين خمسة منهم بصورة منفردة من قبل بلدانهم و هي: الو.م.أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، و ينتخب الباقون من قبل بقية الدول الأعضاء المقسمة إلى مجموعات بحيث تختار كل مجموعة مديرا تنفيذيا يمثلها في المجلس، الذي يعتبر الهيئة الدائمة لاتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي و ممارسة صلاحية كمراقبة سياسات أسعار الصرف، و تحديدا المساعدات المالية و الفنية المطلوبة تقديمها، و إجراء المشاورات مع أعضائهن و القيام بالمراقبة عن طريق إرساليات للبلدان المعنية بذلك، و تحديد الميزانية الإدارية و المصادقة عليها، و اختيار المدير العام للصندوق، و تتفاوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعا لمكانة دولهم التي ترتبط بالقيمة المالية للحصة التي تعتبر "أهم عنصر في العلاقات المالية و التنظيمية بين العضو و صندوق النقد الدولي.

و بصورة عامة فإن المجلس التنفيذي "مجلس إدارة صندوق النقد الدولي" وظائف تتعلق بالميزانية الإداريـــة و أخرى تنظيميـــة إدارية، و بعضها استشاريـــــة رقابيـــة و هو المحرك الحقيقي و العضلي لصندوق النقد الدولي.

تـ - المدير العام لصندوق النقد الدولي: ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات، وجرت العادة أن يكون غير أمريكي على عكس مدير البنك الدولي الذي يختار من بين رعايا الو.م.أ فكان جميع مدراء الصندوق منذ تأسيسه إلى الآن أوروبيين [49]

و يقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي و يدير الأعمال اليومية للصندوق تحت إشرافه، و هو مكلف بتحقيق الانسجام بين المجلس المذكور و موظفي الصندوق، و له دوره في إعداد الميزانية و تنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها، كما يؤمن التنسيق بين المجلس و سائر الأعضاء و المنظمات الدولية و الجهوية إضافة إلى مهامه الاستشارية و التمثيلية و التنسيقية.و يقوم بالإشراف على مختلف إدارات الصندوق سواء ذات الاختصاص الوظيفي مثل:

إدارة الشؤون المالية و إدارة الشؤون القانونية، و إدارة شؤون النقد و الصرف و إدارة الإحصاء و الخزينة ... الخ، أو ذات الاختصاص الجهوي

48- نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1995، ص3.

49- نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1995،المرجع السابق، ص : 25- 26

مثل دائرة إفريقيا و دائرة آسيا، و دائرة أوروبا و دائرة نصف الكرة الغربي أو ذات الاختصاص الفني و التكويني مثل معهد صندوق النقد الدولي.

2- الأجهزة الاستشارية:

الأجهزة العاملة داخل إطار صندوق النقد الدولي:

-اللجنة المؤقتة: أنشئت خلال الاجتماعات السنوية لعام 1974،و تكون من 24 محافظا من محافظي الصندوق (وزراء المالية عادة) و تجتمع مرتين خلال السنة وتقدم التقارير اللازمة إلى مجلس المحافظين و المتعلقــة بإدارة و عمل النظام النقدي الدولي، و ترفقها بالاقتراحات الخاصة بتعديل و إثراء مواد اتفاقية إنشاء الصندوق.

و قد أنشئت بصورة مؤقتة كبديل للمجلس الذي نصت عليه الاتفاقية و يعتبر الهيئة الدائمة علـــى المستوى الوزاري الذي يشرف علـــى إدارة النظام النقــدي الدولـــي و يقـــدم التوجيهات، و المقترحات اللازمة لتعديل مواد الاتفاقية و لكن مجلس المحافظين لم ينشئ هذا المجلس.

- لجنة التنمية: هي لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و جلس محافظي البنك الدولي تتكون من 22 عضوا من وزراء المالية و تعتمد عادة اجتماعين في السنة، يتوافقان مع اجتماعي اللجنة المؤقتة و تقوم برفع التقارير إلى مجلس المحافظين تتعلق بقضايا تنظيمية و سبل الملائمة لنقل موارد حقيقية من البلدان النامية.

إن لجنة التضمنية تعتبر الهيئة التي تساعد على تنسيق القرارات و العامل البرنامجي بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في تعاملها مع البلدان النامية، و هناك لجنتان تعملان خارج إطار الهيكل التنظيمي للصندوق، تسمى الأولـى مجموعــة العشرة GROUPE10 و تسمى الثانية مجموعة الـ 24 GROUPE 24

بـ - الأجهزة العاملة خارج إطار الصندوق :

مجموعة العشرة: قد أنشئت هذه المجموعة سنة 1962 بمقتضى الاتفاق المبرم بين مجموعة من البلدان الصناعية الأعضاء وهي بلجيكا، كندا، الو.م.أ، فرنسا، بريطانيا، اليابان، هولندا، ألمانيا، إنجلترا، السويد، ويتضمن هذا الاتفاق على تقديم قروض دعم مالية إضافية للصندوق لمساعدة أعضاء في إطار تسهيلات الاتفاقات العامة للقروض و تعبر هذه المجموعة، عن مواقف الدول الصناعية المتعلقة بالنظام النقدي و المالي الدولي، و تعتبر قراراتها و توصياتها المؤشر الأساسي الذي يحكم قرارات و مواقف صندوق النقد الدولي.

7- موارد و استخدامات لصندوق النقد الدولي.

- موارد الصندوق:

تولد عن مؤتمر بروتون وودز رأسمال دولي، و هو عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولـــــي، و هـــذه الاشتراكات تكــون مجمع الاحتياطات الدوليـة مـــن الـــــذهب و العملات الأجنبية، حيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأسمال الصندوق إذ يتطلب من كل عضو بحصة معينة من رأسمال الصندوق، و القيام بدفع 25 %من حصته ذهبا أونقدا بعملة الدولار، و يدفع الباقي أي 75% من حصته بعملتـه الخاصة المقومة بالدولار، و خشية حصول انكماش في الدول الأعضاء فقد نصت اتفاقية بروتون وودز على الاحتفاظ بالعملات الوطنية في بنوكها المركزية و تكون تحت تصرف صندوق النقد الدولي[50].

-استخدامات الصندوق.

و تتمثل الاستفادة من رأسمال الصندوق في مساعدة الأعضاء ممن يعانون عجزا مؤقتا في ميزان المدفوعات، و قد حدد في الاتفاقية الشروط التي يحصل بموجبها العضو على القروض من الصندوق و كذلك الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن يمنحها الصندوق للعضو، فعلى العضو المقترض أن يكون دافعا لاشتراكه في الصندوق و أن يكون قد أعلن عن القيمة الاسمية لتعادل عملته، و لا يشترط أن يزيد اقتراضه من العملات الأجنبية بعملته الخاصة عن 25 % من الحصة المقررة له في الصندوق خلال فترة 12 شهرا و أن لا تزيد مجموع قروضه عن 125 % من هذه الحصة، و يقوم الصندوق بمنح العضو قرضا من العملات الأجنبية لتمكينه من تصحيح العجز المؤقت في ميزان مدفوعاته الذي يتوقع أن يزول خلال فترة قصيرة، و على كل حال فإن إمكانية حصول العضو على قروض من الصندوق تخضع لشروط معينة منه بخصوص التسديد و التكلفة، فعندما تبلغ قروض العضو نسبة 125 % من حصته، عندئذ لا يمكنه الحصول على عملات أجنبية من الصندوق خلال فترة تتراوح بين 3و5 سنوات على شكل ذهب أو عملات أجنبية لحقوق السحب الخاصة[51].

- حقوق السحب الخاصة: اعتمد مجلس المحافظين إنشاء حقوق السحب الخاص بعد الجمعية السنوية المنعقدة في 19 سبتمبر 1967،و يقضي هذا النظام بأن يقع على عاتق كل عضو يطلب الاشتراك في هذه التسهيلات بأن يمد غيره من الأعضاء الآخرين بعملات قابلة للتحويل مقابل حقوق سحب خاصة يتلقاها منهم، و عند استخدام الحقوق يخصص مبلغ

50- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، المرجع السابق ، ص : 305-312.

51- ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص 310.

إجمالي لما يمكن للدول الأعضاء أن تسحبه خلال عام، و يقسم هذا المبلغ بينهما حسب حصصهم في الصندوق.

تحدد قيمة حقوق السحب التي تعدل أسبوعيا من المتوسط المرجح للعائدات على عدد معين من السندات المحلية قصيرة الأجل في الأسواق المالية للبلدان الخمسة التي تتألف السلة من عملاتها و تم خلال سنة 1995 استعراض الأدوات المالية من العائدات على الأوراق المالية المحررة لثلاث أشهر، و هي أذون الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية، أ و معدل الفائدة على الودائع المشتركة بين المصارف الإنمائية و شهادات الإيداع اليابانية و أذون الخزانة الفرنسية و أذون الخزانة البريطانية[52].

-أشكال المساعدات:

- المساعدات المالية : يقوم الصندوق بالإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من حدة الاضطرابات المالية والاقتصادية بتقديم مساعدات مالية متنوعة ومتباينة لأعضائه، حسب الطبيعة وقيمة الحجز في موازين المدفوعات ودرجة الالتزام بالسياسات التي تهدف إلى ذلك. وفق رؤية جزاء الصندوق.

وهذه العملية التي يقوم بها الصندوق تجاه الدول الأعضاء تمكن البلد من الاقتراض من الصندوق بمبادلة مبلغ من عملته بمقدارها يعادلها من عملات باقي الأعضاء الآخرين،أو بحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، و بعد الفترة المحددة المتفق عليها يعيد البلد أو حقوق السحب الخاصة و هذه العملية الافتراضية من شراء و إعادة الشراء مما حلة لعملية الاقتراض بفائدة ذلك أن الصندوق يفرض رسوما على عمليات الشراء.

ومن أهم أنواع المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق نذكر منها :

أ- الشريحة الاحتياطية Resserre tranche

و هي مقدار الزيادة في حصة العضو عند حيازات الصندوق من عملته في حساب الموارد العامة باستثناء الحيازات الناجمة عن عمليات الشراء و الاقتراض التي قام بها ذلك البلد في إطار مختلف السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق، و يجوز للبلد الذي له شريحة احتياطية أن يقترض مبلغا يعادل قيمتها بشرط وجود حاجة مرتبطة بميزان المدفوعات و لا يخضع هذا السحب للسياسات الاقتصادية المتبعة و لا تفرض عليه رسوم و هي ليست استخداما لموارد الصندوق، يمكن للبلد المعني أن يستخدمها بحرية.

ب- الشرائح الائتمانية.

تعد يقدم الائتمان في أربع شرائح يعادل مقدار كل شريحة 25% من حصة البلد العضو.

52- نشرة صندوق النقد الدولي،1996، المرجع السابق ، ص : 25 -27

و يمكن تقسيم المساعدات الائتمانية المقدمة في إطار الشرائح الائتمانية إلى:
- الشريحة الائتمانية الأولى: و تتم عملية الاقتراض في إطار الشريحة لائتمانية الأولى المقدرة بـ 25% من حصة البلد العضو بعد أن يبين ذلك البلد بأنه يبذل مجهودات معتبرة في إصلاحات المعتمدة للتخفيف من عجز ميزان مدفوعات خلال مدة البرنامج و في العادة يتم تسديد المبالغ المسحوبة (إعادة هذه السياسة من أهم السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق حيث
الشراء) في فترة تمتد من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.
-الشرائح العليا الائتمانية : و تقدم باقي الشرائح الائتمانية المتبقية في حال كون البلد العضو ملتزما بتنفيذ برنامج محدد متفق عليه مع الصندوق الذي يرى بأنه برنامج سليم و معقول يدخل في إطار سياسات العامة، وتتم عملية سحب الشرائح على أقسام ترتبط بدرجة الالتزام بمحتويات البرنامج و معايير الأداء المطلوب و تسدد المبالغ المسحوبة خلال مدة تتراوح بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

جـ - التسهيلات التمويلية.

-لتسهيل التمويلي الممدد :(EFF)

يستخدم هذا التسهيل البلد الذي يعاني من مشكلات ميزان المدفوعات نتيجة لاختلالات هيكلية في مجالات الإنتاج و التجارة و الأسعار الأمر الذي يجعل من الصعوبة على تلك الدول أن تستمر في تطبيق السياسات الائتمانية و الإصلاحات التي يؤكد على تنفيذها صندوق النقد الدولي، و يجعل البلد على الائتمانية، إذ يمكن هذا التسهيل من الحصول على 68% من حصة سنويا و أكثر من 30% من حصته بصورة تراكمية خلال ثلاث أو أربع سنوات أحيانا، و يقوم البلد الذي يحصل على تلك الموارد (المشتريات بعملته المحلية) بإعادة الشراء (لعملته) على أقساط نصف سنوية عددها 12، خلال فترة تسديد تتراوح بين أرع سنوات و نصف إلى 10 سنوات إذا كانت الموارد عامة، و يقوم بالتسديد إذا كانت الموارد مقترنة على أقساط ائتمانية خلال فترة تمتد من ثلاث سنوات ونصف إلى سبع سنوات[53].

ومن الشروط الأساسية المطلوبة للاستفادة من هذا التمويل الممدد هو أن يتقدم البلد ببرنامج متوسط الأجل شامل للتخفيف من حدة الاختلالات الهيكلية في البرنامج، إضافة إلى برنامج مفصل للسنة الأولى ثم لكل سنة تالية يحدد الأهداف السنوية و السياسات المراد تنفيذها و الإجراءات المطلوب اتخاذها، و تخضع الدولة بصورة كاملة للمراقبة و المتابعة و التوجيه من قبل خبراء صندوق النقد الدولي، مع العلم بان هذا التمويل قد أنشأ في سبتمبر 1974. --- التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي: SAF

تقدم في إطار هذا التسهيل التمويلي الموارد بشروط سيرة البلدان الأعضاء منخفضة الدخل التي تواجه مشكلات عجز دائم في ميزان المدفوعات من أجل دعم برامج متوسطة المدى للتصحيح الكلي و الهيكلي.

53- نشرة صندوق النقد الدولي، موارد الصندوق مصادرها و استخداماتها، المرجع السابق، ص14.

ولاستحقاق موارد هذا التسهيل يقوم العضو بمساعدة خبراء الصندوق بإعداد وثيقة تمثل إطار السياسة العامة و تتحدد في إطارها الخطوط العامة لبرنامج تصحيح هيكلي متوسط المدى يغطي فترة ثلاث سنوات، و يترافق ذلك مع إعداد برامج سنوية مفصلة قبل صرف أموال التسهيل التمويلي، و تستخدم معايير أربع سنوية لتقييم مدى الالتزام بمشروطية الصندوق، و أداء تلك البرامج و في العادة يحصل العضو الذي حظي بالدعم على شريحة في السنة الأولى تناول 15% من حصته تتبعها شريحتان ائتمانيتان في السنة الثانية و الثالثة مقدار كل واحدة منها 20% من حقه العفو.

و قد أنشأ التسهيل SAF في مارس 1986 لتقديم المساعدة للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات بشروط مميزة بحيث يبلغ سعر الفائدة على تلك القروض 0,5% و يسدد الالتزام على أقساط عشرة متساوية كل نصف سنة خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات و نصف و عشر سنوات.

د - التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي EASF

اعتمد الصندوق هذا التسهيل التمويلي المعزز في ديسمبر 1987، بحيث يقدم تسهيلات تمويلية للبلدان الأشد فقرا التي تلتزم و تعمل على تنفيذ برامج لتصحيح الاختلالات الهيكلية بغية تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وهو لا يختلف عن التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي من حيث الأهداف و الشروط و الخصائص ة لعل الفروق الأساسية تكمن في الأحكام المنظمة لإمكانية استخدام الموارد و حجمها و أسلوب المتابعة و التقييم و طريقة التمويل فنقلا على أن التسهيل المعزز يخصص للبلدان الأكثر فقرا، فإن حجم الموارد في إطاره يبلغ حدا أقصى قدره 190% من حصته لمدة البرنامج المقدرة بـ 3 سنوات و قد يصل أحيانا إلى 299% من الحالات الاستثنائية، و عادة تدفع قروض هذا التسهيل على أساس سنوي و تسدد المبالغ المستحقة خلال فترة تمتد من خمس سنوات و نصف إلى 10 سنوات و يبلغ عدد الدول المصنفة ضمن الأعضاء المرهلين للاستفادة من هذا التسهيل حاليا أكثر من 70 دولة من أشد البلدان النامية فقرا.

هـ - التسهيل التمويلي التعويضي و الطارئ CCFF.

يمكن للدول الأعضاء التي تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها نتيجة الانخفاض المؤقت لحصيلة صادراتها بسبب عوامل خارجية مؤقتة تخرج عن سيطرتها الداخلية، يمكنها الحصول على مساعدة في إطار هذا التسهيل.

و يبلغ حجم التمويل المتاح للبلد العضو 30% من حصته إذا كان العجز مرتبطا بانخفاض حصيلة الصادرات أو بعض الطوارئ الخارجية، و 15%

من الحصة إذا كان الأثر يرجع إلى ارتفاع تكاليف واردات الحبوب، و يجوز استكمال تخفيف حدة الأثرين السابقين لـ 20% أخرى من الحصة.

و إذا كان البلد قد التزم ببرنامج مع صندوق النقد الدولي فبإمكانه الحصول على تمويل متعلق بتلك الطوارئ المرتبطة بتنفيذ البرنامج و كذل العناصر الأخرى المتعلقة بانخفاض حصيلة الصادرات و ارتفاع تكاليف واردات الحبوب يجعل الحد الأقصى للتمويل إلى حوالي 95% من حصة البلد العضو.

و يبدأ التسديد بعد ثلاث سنوات و ثلاث أشهر و ينتهي بعد 5 سنوات و لكنه في الحالات التي يتحسن فيها وضع ميزان المدفوعات للدول التي استفادت من التمويل فإنها تقوم بإعادة الشراء لتسوية وضعيتها قبل المدة المحددة علي عدة تعديلات و ادمج في أوت 1988 مع التمويل المتعلق بالطوارئ.

و- التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية:

أنشء هذا التسهيل في سنة 1993 لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من مصاعب ميزان المدفوعات الناتجة عن التحويل من النظام الاشتراكي إلى النظام اللبرالي و الدول المؤهلة للاستفادة من هذا المورد الائتماني هي الدول الاشتراكية السابقة أو الدول المرتبطة بهذه المجموعة، وتقوم بتمويلات جذرية للانتقال على النظام الليبرالي " فعندما يقدم بلد عضو بطلب استخدام موارد تسهل التحول النظامي فعلى الصندوق أن يتأكد من أن العضو سوف يشرع بأسرع ما يمكن في اعتماد سياسات، و تنفذي الإصلاحات الهيكلة و المؤسسة اللازمة لخلق ظروف الاقتصاد الواقي و المعني بالسياسة الاقتصادية في إطار السوق.

و تبلغ الموارد المتاحة في إطار هذا التسهيل حوالي 50% من حق البلد العضو و يبدأ تسديد القرض بعد 4 سنوات و نصف إلى 10 سنوات مع العلم بأن هذا التسهيل مؤقت.

ل- التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية:

إن الدول الأعضاء التي تساهم في تمويل المخزون الاحتياطي للمنتجات الأولية بشكل يساعد على التخفيف من حدة التقلبات في أسعار صادراتها الأمر الذي ينعكس في تقليل تغيرية الصادرات، بإمكانها الحصول على مساعدات تمويلية لمواجهة وضعية ميزان المدفوعات المرتبطة بالمساهمة في المخزونات الاحتياطية الدولية تعادل 35% من حصة البلد العضو.

و قد استخدم الصندوق موارد ه فيما يتعلـــق بالمخزونات الاحتياطيـــة مـــــن التصدير و الكاكاو و المطاط الطبيعي و السكر.

المبحث الثالث
التزامات و حصص الدول الأعضاء

أ-التزامات الدول الأعضاء:لقد حددت الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي في قانونها الأساسي التزامات الدول الأعضاء وفق ما يلي:

1 - إزالة القيود على المدفوعات الجارية، إذلا يمكن للدول الأعضاء الاعتراض دون الإقرار المسبق من الصندوق لتقنية المدفوعات الدولية.

2 إقصاء الممارسات النقدية ذات الطابع التمييزي.

3 قابلية التحويل للأصول الموجودة في الخارج أين تلتزم الدول الأعضاء بإعادة شراء أصولها من عملتها الوطنية التي هي بحوزة الآخرين.

4 وضع المعلومات بين يدي أجهزة الصندوق و:ل ما يتعلق بالأصول الداخلية والخارجية للدول الأعضاء، وكذلك حجم المبادلات الخارجية والإشارة إلى الدول التي تتعامل معها، كذلك تقدم معلومات وافية عن سوق الصرف.

ب-حصص الدول الأعضاء: لقد كان عدد الدول الأعضاء في الصندوق في السنة الأولى من بدء نشاطه 39 دولة عضو، وقد زاد هذا العدد تدريجيا .

وفي سنة 1958م أصبح عدد الدول الأعضاء 68 دولة بعدما انظمت خلال هذا العام أربع دول لعضوية الصندوق وهم (إسبانيا، ليبيا، سوريا، مصر)[54].

ولقد خصصت لكل دولة عضو في الصندوق حصة معينة عند إنشائه تشترك بها في رأسماله .

جـ - التسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي لتمويل التنمية في الدول: تقوم سياسة صندوق النقد الدولي في مجال سد حاجات الدول الأعضاء من السيولة النقدية من خلال مبادلة عملة البلد الذي يحصل على قرض من البنك بمقدار معادل من عملات الأعضاء الآخرين أو بحقوق السحب الخاصة التي يحتفظ بها الصندوق، وذلك لمواجهة ما قد يطرأ على موازين مدفوعاتهم من اختلال قصير الأجل.

وقد تطورت التسهيلات الائتمانية التي يقدمها صندوق النقد الدولي ؛ حيث تضمنت عدة وسائل من أهمها حقوق السحب الخاصة .

قبل التطرق إلى دراسة حقوق السحب الخاصة ودورها المالي في المعاملات الدولية الرسمية القائمة مابين صندوق النقد الدولي ومختلف المؤسسات المالية الدولية، لابد من الإشارة ولو بإيجاز إلى نشأة حقوق السحب العامة

المطلب الأول : حقوق السحب ونشأتها:

-حقوق السحب العام : لقد أنشئت حقوق السحب بموجب التعديل الأول الذي تم في 28جويلية 1969م ؛ الذي استحدث فيه الصندوق عدة مصاريف وتسهيلات جديدة لزيادة مصادر السيولة الدولية بطريقة إرادية حتى يمكن مقابلة الاحتياجات المتزايدة لوسائل الدفع الدولية .

وتعد هذه الحقوق ميزة رئيسية التي يتمتع بها العضو في استخدام موارد الصندوق طبقا لأحكام اتفاقية "بريتون وودز" والمتمثل في طلب العضو الحصول على مبالغ من العملات الأجنبية التي تلزمه مقابل سداد قيمتها بعملته الوطنية، والتي تعتبر في حقيقة الأمر حق شراء ؛ وليس قرضا[55].

وإن حقوق السحب العادية التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء تمثل عبئا كبيرا على الدول النامية، حيث تعاني هذه الدول من عجز في موازين المدفوعات أكثر من غيرها.

فنظام السحب العادي كان محددا بالنسبة لتلك الدول تبعا لحجم حصصها الضئيلة في رأسمال الصندوق والقيود العديدة الموضوعة في هذا الشأن، وهذا عكس ما كانت

---

[54]- د/ معين أمين السيد دروس ومحاضرات لطلبة الماجستير، فرع إدارة الأعمال التجارية، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر 1998- 1999م ص: 10.

[55]- د/ وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص: 346.

تتمتع به الدول الغنية المتقدمة التي استأثرت بالنصيب الأكبر من حقوق السحب العادية نظرا لكبر حصصها بالصندوق[56].

- حقوق السحب الخاصة: وتعتبر هذه الحقوق أصل جديد أضافه صندوق النقد الدولي إلى الاحتياطات الدولية بمقتضى التعديل الأول لمواد الاتفاقيـــة المنشئة له، لتوفير المزيد من السيولـــة اللازمة لسداد الالتزامات الدولية، إذ يمكن للدولة أن تستخدمها في تسوية مدفوعاتها الدولية، بالإضافة إلى احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى[57]

-موارد صندوق النقد الدولي واستخداماتها: إن الموارد العامة لصندوق النقد الدولي هي (عملات الدول الأعضاء فيه، وحقوق السحب الخاصة والذهب الذي يحتفظ به في حساب الموارد العامة في الإدارة العامة)، وتشتق الموارد العامة للصندوق من اكتتاب الدول الأعضاء والقروض والتحويلات من حساب الإنفاق الخاص، تندرج فيه مبيعات الذهب، والدخل من رسوم مبادلات العملة وعائد الاستثمارات، حيث تساهم كل دولة عضو ب25% من حصتها ذهبا أو بالدولار، 75% بالعملة المحلية، وخوفا من حدوث انكماش في الدول الأعضاء، فقد نصت اتفاقية "بريتونوودز" على الاحتفاظ بالعملة الوطنية في البنوك المركزية تحت تصرف الصندوق[58].

وللصندوق حق زيادة عملاته كلما زاد رصيد الدائن وفقا لاتفاقية "بريتونوودز" وتنعكس استخدامات الموارد في عمليات شراء العملات وإعادة شرائها من جانب الدول الأعضاء .

وفي هذا المجال وعلى سبيل المثال قد شهد الدولار الأمريكي أزمة حقيقية سنة 1960 حيث قام الاقتصادي الأمريكي "بريفن" من جامعة بال الأمريكية بتحليل الصعوبات الموروثة من نظام الصرف بالذهب، عاملا على تطوير برنامج نظري ؛ لتمكين الصندوق من خلق احتياطات دولية حقيقية خاصة بها، وقد حصلت الفكرة على تأييد عام ، ودعمت من قبل عدة مفكرين، ولكنها تطلبت 07 سنوات لإقناع حكومات الدول الرئيسية، وحصول موافقتها على قبول التجديد الجذري وفي الاجتماع السنوي للصندوق المنعقد ب "ريودي جانيرو" البرازيلية عام 1967م توصل المؤتمرون لصياغة اتفاق حول خلق إضافة حقيقية صافية للاحتياطات الدولية، اصطلح على تسميتها بحقوق السحب الخاصة، وفي 1970م تم توزيع أول دفعة منها وبلغ التوزيع لغاية 1973م ما مقدار 6, 10مليار دولار ؛ أي ما يعادل 8,5% من مجموع الاحتياطات[59].

ومن خلال ما تقدم نستنتج أنها توفرت للصندوق موارد حال دون استخدامها للاتفاقية المنشئة له ؛ حتى ولو كانت إمكانيات جديدة تسمح بها لذلك جاء نظام استحداث حقوق السحب الخاصة كمصدر جديد من مصادر السيولة الدولية، وإن كان

---

[56]- د/ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا) 1999، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص: 168.

[57]- د/ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص: 152- 153.

[58]- د/ حسين عمر، المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص، : 125- 126.

[59]- د/ معين أمين السيد، دروس ومحاضرات ألقيت بملحقتي الوادي ومتليلي، على طلبة السنة 4 علوم تجارية من 1998- 1999م، ص: 15.

هذا المصدر يختلف اختلافا جوهريا عن نظام حقوق السحب العادية، رغم وحدة الأسس التي يقوم عليها كل منها .

وتعتبر حقوق السحب الخاصة نوعا جديدا من الأصول الدولية التي يمكن للدولة أن تستخدمها في تسوية مدفوعات الدولية، بالإضافة إلى احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى، غير أن خلق هذه الحقوق ليس إلا مجرد قيود دفترية يجريها الصندوق لاستخدامها في تسوية المدفوعات الدولية ، وتستمد هذه الحقوق قيمتها القانونية من مجرد التزام الدول الأعضاء في الصندوق بأن تقبلها في أي وقت ومن أية دولة في حدود قيمة إجمالية محددة، ويتم توزيع وحدات حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء بنسبة حصصهم وتستخدم هذه الحقوق مثلها مثل حقوق السحب العادية في تسوية العجز المؤقت في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني :النظام النقدي الدولي:

من الصعب إعطاء تعريف محدد للنظام النقدي، كما هو عليه الأمر عند تعريف النظام النقدي المحلي، ذلك لأنه في الواقع ليست هناك مؤسسة نقدية دولية تتولى عملية إصدار عملة نقدية دولية، وتحدد حجمها ضَيْقًا واتساعا مع حاجة التعاملات الدولية كما يفعل البنك المركزي الوطني الذي يتولى إصدار العملة الوطنية ويحدد حجمها وعرضها حسب مقتضيات التبادل والاستقرار الاقتصادي والأهداف الأخرى التي يتوخى تحقيقها[60].

في الواقع إن وصف النظام النقدي الدولي ينطوي على تعريفين أحدهما إجرائي وعملي بوصفه مجموعة من التنظيمات والأعراف التي اعتمد إتباعها من قبل الأطراف التي تتعامل على الصعيد الدولي لغرض تسوية المعاملات فيما بينها، وما يتضمنه ذلك من قيام المؤسسات النقدية الوطنية والدولية الخاصة والحكومية بتسوية هذه المعاملات بين الأطراف التي ترتبط فيما بينها بشتى العلاقات الاقتصادية على الصعيد الدولي . أما التعريف الوظيفي للنظام النقدي الدولي، فقد جاء نتيجة تراكم أدبيات واسعة في النظرية والفكر الاقتصادي الدولي كونت الأركان الوظيفية للنظام النقدي الدولي، استنتاجا من المسار التاريخي للعلاقات النقدية الدولية والأنظمة النقدية الدولية المختلفة التي عرفها العالم وما ميز نظام عن آخر.

1- الإطار الوظيفي للنظام النقدي الدولي ومكوناته: لقد نشأ مفهوم النظام النقدي الدولي من مصدرين :

أولهما : من المواضيع التي أعتيد أن يشملها موضوع الاقتصاديات الدولية، الذي يشتمل على العلاقات الاقتصادية الكلية التي ترتبط بين دول العالم والتي تتضمن التدفقات الجارية للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج، وما يتطلبه ذلك من قيام مؤسسات وطنية ودولية لخدمة هذه العلاقات المترابطة، وفي هذا الإطار يعني النظام النقدي الدولي بتسهيل التدفقات الجارية للعملات الوطنية المختلفة وعلاقات الصرف فيما بينها، كذلك العلاقات بين الأنظمة المصرفية والبنوك المركزية وأسواق تبادل العملات التي يتم من خلالها تداول النقود دوليا .

---

[60]- د . هجيرة عدنان زكي أمين – الاقتصاد الدولي – النظرية والتطبيقات – إثراء للنشر والتوزيع – الأردن – طبعة 1 – 2010- ص 281.

أما المصدر الثاني لمفهوم النظام النقدي الدولي، فيأتي من وجود ذلك التوازي بين دور النقود على الصعيد الوطني ودورها على الصعيد الدولي، على الرغم من أن هذا التشابه لايعدو أن يكون أكثر من مجرد انتماء عائلي بسبب اختلاف النظامين عن بعضهما في العناصر الأساسية المكونة لهما[61]، وتتمثل مكونات النظام النقدي الدولي بالعناصر التالية :

- وجود شكل من النقود الدولية تستخدم في عمليات التسوية الخارجية، وقابلة لأن يحتفظ بها كاحتياطيات لمواجهة الاختلال في ميزان المدفوعات.

- وجود تنظيمات معينة تأخذ شكل الترابط بين الأنظمة المصرفية الوطنية وأسواق تبادل العملات التي يتم بموجبها تحديد قواعد التداول الدولي للعملات.

- وجود سلطة مركزية تشرف على سير الاتفاقيات والتنظيمات النقدية الدولية.

2- النظام النقدي الدولي تاريخيا : عرف العالم مجموعة من الأنظمة النقدية، اختلفت الإشارة إليها حسب زاوية النظر التي يتم من خلالها التعبير على النظام وهناك على سبيل المثال تقسيم الأنظمة النقدية الدولية على أساس النقد الانتهائي في النظام فيقال نظام قاعدة الذهب ونظام الأوراق الإلزامية وهناك من التقسيمات ما يميزه حسب الحقب الزمنية.

وعلى سبيل المثال : النظام النقدي الذي ساد قبل الحرب العالمية الأولى، والنظام الذي ساد خلال فترة ما بين الحربين. والنظام الذي ساد خلال الفترة (1945- 1971) أو نظام صندوق النقد الدولي والنظام الذي ساد بعد تعديلات اتفاقية الصندوق عام 1976.[62]

- نظام قاعدة الذهب الدولية (1895-191): في هذه الفترة اكتمل دخول معظم دول العالم في نظام قاعدة الذهب في منتصف القرن التاسع عشر، ومن المعروف أنه ما أن تَنْظَمَّ دولتين أو أكثر لنظام قاعدة الذهب – سواء بشكل المسكوكات الذهبية أو السبائك الذهبية – حتى يتخذ هذا النظام المحلي في الأصل، صفته الدولية، فيصبح نظاما نقديا دوليا بحكم الدول المُنْظَمَّةَ إليه .

- نظام برتون وودز : قبيل انتهاء الحرب العالمي الثانية اجتمع ممثلو 44 دولة في مدينة (برتن وودز) في ولاية نيوها مشير) في الولايات المتحدة الأمريكية لغرض التداول في مسائل العلاقات النقدية الدولية وإعمار ما خلفته الحرب، وقد كانت مباحثات هذه الدول منصبة على تحديد أسس لنظام نقدي دولي جديد، واتفقت الدول المجتمعة على الإبقاء على دور الذهب في النظام النقدي الدولي كأداة في تسوية المدفوعات، ومكون رئيسي من مكونات السيولة الدولية، على أن لا يتم التعامل بالذهب كما كان عليه الحال في ظل قاعدة الذهب الدولية وإنما يستعمل الذهب في التسوية من قبل الحكومات والبنوك المركزية، ففي ظل هذا النظام لا توجد حرية تحويل الذهب من وإلى العملات الوطنية من قبل الأفراد والهيئات الخاصة.

إلا أن هذا النظام (نظام برتن وودز) بدأ يستشعر الأزمة الكاملة منذ أواسط حقبة الخمسينات عندما بدأت الأرصدة الدولارية تزداد خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعد باستطاعة دول العالم تحمل الدولارات التي فقدت الثقة بقيمتها وابتعدت كثيرا عن

---

[61]- د- هاشم حيدر- أزمة الدولار – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ط 1 – عام 1973 – ص: 13.

[62]- د. هجيرة عدنان زكي أمين- اتجاهات النظام النقدي الدولي في التمويل والتكييف والإصلاح – أطروحة دكتوراه - جامعة بغداد1990.

القيمة الرسمية المعلنة، ووصلت الأزمة ذروتها في عام 1971، وعندما اضطرت الولايات المتحدة إلى فصل الدولار عن الذهب وانهار الركن الأساسي في النظام النقدي الدولي وانخفضت قيمة الدولار، ولم تُجْدِ المحاولات التي قامت بها الدول الكبرى نفعا في العودة إلى نظام سعر الصرف الثابت، فقررت الدول الأوربية بتعويم عملاتها مشتركة إزاء الدولار، وهو ما أطلق عليه (بنظام الثعبان الأوروبي) ثم ما لبثت هذه الدول تكثيف التداول حول مستقبل النظام النقدي الدولي، حتى توصلت في عام 1976 إلى الاتفاق على معالم النظام النقدي الدولي الذي لا يزال سائدا إلى يومنا هذا[63].

المبحث الرابع
البنك الإسلامي للتنمية

قبل أن تتحرر الدول الإسلامية من الاستعمار التقليدي وتحصل على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية من 1939- 1945م حتى ظهر نمط جديد من الاستعمار، يستخدم وسائل اقتصادية ومالية أساسا، لضمان استمرار إشرافه وسيطرته على تلك الدول بدلا من استخدام الوسائل العسكرية ونظام الحكم والتحكيم المباشر .

فالاستعمار الجديد أشد من الاستعمار القديم لأنه مقنع، وأن مظاهر التبعية الاقتصادية منتشرة انتشارا ملحوظا في العالم لدرجة القول بأن الدول اليوم لاتعدو أن تكون مجموعة من المسيطرين والتابعين على اختلاف درجات التبعية والسيطرة، وبتعبير آخر أصبحت التبعية الاقتصادية الوجه الآخر للتخلف، مما جعل العالم الإسلامي في الربع الأخير من القرن العشرين بعثا لنشأة البنوك الإسلامية وانتشارها داخل العالم الإسلامي وخارجه، بعد أن كانت عصور الإسلام الأولى لم تعرف البنوك الإسلامية وأن المجتهدين الأوائل لم يوضحوا المعالم لهذه البنوك التي أصبحت ضرورية في الوقت الحاضر، ومن هنا بدأ هذا الجيل يضع معالم البنوك الإسلامية بقصد قضاء حاجة المسلم في إطار فكره الإسلامي.

وظهرت هذه البنوك لأول مرة في كل من الباكستان ومصر، ثم انتقلت إلى دول الخليج العربي، وتعرف بكونها مؤسسات مالية تمارس أعمالا مصرفية مع تجنب العمل بالربا، هادفة لتوظيف الأموال لصالح المجتمع الإسلامي .

فالبنوك الإسلامية هي مؤسسات نقدية ومالية، تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية [64]، بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب والمجتمعات الإسلامية، ولإعطاء صورة واضحة على هذه المؤسسات، اخترت دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية كنموذج.

المطلب الأول: نشأة ووظائف البنك الإسلامي :

1- نشأة البنك الإسلامي للتنمية يعتبر من المؤسسات المالية الدولية و قد أنشئ تطبيقا للبيان الصادر عن مؤتمر وزراء مالية البلدان الإسلامية المنعقد في مدينة جدة، في ديسمبر سنـــــــــة 1973م. و ذلك بعد العديد من المجهودات التي بذلتها الدول الإسلامية محاولة منها، لإيجاد نظام مصرفي موحد و بدون فوائد، وقد بلغت هذه الجهود ذروتها و توجت بإصدار بيان في مؤتمر وزراء المالية للبلدان الإسلامية؛

---

[63]- د. هجيرة عدنان زكي أمين ، الاقتصاد الدولي، المرجع السابق ، ص :297- 301.

[64]- البنك الإسلامي.المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب.ط1،1995، ص 214.

المنعقدة بالمملكة العربية السعودية بمدية جدة في 1973/09/18م. حيث تم التصريح بإنشاء بنك إسلامي للتنمية. و تحقق هذا الغرض ليفتتح البنك في 1975/10/20م.[65]

2- وظائف و أهداف البنك الإسلامي للتنمية: من وظائف البنك الإسلامي للتنمية.

- المشاركة في رؤوس أموال المشروعات و المؤسسات الإنتاجية في الدول الأعضاء.

- الاستثمار في المشاريع الخاصة الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق المشاركة المالية أو طرق التمويل الأخرى.

- منح قروض لتمويل المشروعات و البرامج الإنتاجية في القطاعين العام و الخاص.

- إنشاء و إدارة الصناديق الخاصة بصندوق مساعدة المجتمعات الإسلامية في الدول الغير أعضاء.

- قبول و اجتذاب الودائع و الأموال باستعمال الوسائل النقدية.

- المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء و خاصة في ميدان السلع الإنتاجية.

- استعمال الأرصدة التي لا يحتاجها في عملياته بطريقة مناسبة.

- إجراء الأبحاث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية و المالية و المصرفية في الدول الإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال التي يقوم بها البنك تشمل جميع المجالات الاقتصادية الحساسة التي تعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الإسلامي في أي مجتمع، و اهتمام البنك بهذه المجالات سوف يدفع عجلة التنمية و التكامل الاقتصادية للدول الإسلامية نحو الأمام.

أما الهدف الأساسي من البنك الإسلامي للتنمية فهو بالدرجة الأولى دعم التنمية الاقتصادية، و التقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء و المجتمعات الإسلامية كافة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء[66].

المطلب الثاني: الهيكل الإداري و العضوية في البنك : نظرا لطبيعة المعاملات المالية المعتمدة من قبل البنوك الإسلامية، و التي تعتمد أساسا على مرجعية إسلامية، و بالرجوع إلى الهيكل التنظيمي و الإداري من جهة و للدور الفعال للهيئة المساهمة على تنفيذ خطط و أهداف البنك من جهة أخرى. كان لابد من تفصيل هذا المطلب؛ و دراسة كل من الهيكل الإداري و عضوية مجلس المحافظين؛ و مجلس المديرين التنفيذيين[67].

- الهيكل الإداري: يتكون الهيكل الإداري للبنك من مجلس المحافظين، من مجلس المديرين التنفيذيين، و الرئيس، و عدد من النواب، و العدد اللازم من الموظفين للقيام بأعمال البنك.

- العضوية في البنك: إن محاولة تكتل الدول الإسلامية في اقتصاد موحد، جعل عدد أعضاء البنك في تزايد مستمر، لقد كان عددهم يقدر ب22 عضوا عند نشأته ليقفز بعدها إلى 40 عضوا عام 1980 ليصبح 45 عضوا[68].

65- د.توفيق محمد الشاوي.البنك الإسلامي للتنمية. أول روافد النظام المصرفي.ط.1 الزهراء للإعلام.القاهرة1993.ص :56.

66- البنك الإسلامي.المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب.ط1،1995، المرجع السابق ،ص 214

67- د/حسين عمر. المنظمات الدولية. دار الفكر العربي 1993 القاهرة، ص 524.

68- د/حسين عمر. المنظمات الدولية. المرجع السابق ،.ص 525.

- شروط الانضمام إلى البنك: هو العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي بالإضافة إلى الاكتتاب من رأسمال البنك، بحد أدناه 250 سهما قيمة كل سهم 10000 دينار إسلامي.

أما رأسمال المكتب فيه، فيقدر ب 750 مليون دينار إسلامي و مقره الرئيسي "جدة" كما يجوز له إنشاء مكاتب أو فروع في أي مكان أخر و اللغة الرسمية هي اللغة العربية و يتم استعمال اللغتين الانجليزية و الفرنسية كلغتي عمل[69].

- مجلس المحافظين:لكل دولة عضو في المجلس، الحق في تعيين محافظ واحد و مناوب له و تكون مدة خدمتهما متوقفة على رغبة الدولة التي اختارتهما دون أن يتلقيا مكافآت، و يتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات واسعة، و يجوز له أن يفوض مجلس المديرين التنفيذيين في كل أو بعض اختصاصاته فيما عدا اختصاصات معينة بالذات. كقبول أعضاء جدد، أو تجديد شروط تعديل اتفاقية إنشاء البنك، أو زيادة أو تخفيض رأسمال البنك المصرح به و غير ذلك من الأمور الموضحة في المادة 29 من الاتفاقية[70].

- مجلس المديرين التنفيذيين: يتكون هذا المجلس من عشرة أفراد، يشترط فيهم بالإضافة إلى كونهم من أعضاء مجلس المحافظين؛ وجود درجة عالية من التأهيل و الكفاءة في الشؤون المالية و الاقتصادية، ويتم تعيين أربعة أعضاء من بين هؤلاء من قبل الدول الأربع المالكة لأكبر عدد من الأسهم، و يتم انتخاب ستة منهم طبقا للقوانين و اللوائح التي اقرها مجلس المحافظين. أما بالنسبة للمديرين التنفيذيين؛ فيتم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات.، أما رئيس البنك؛ فيعتبر الرئيس التنفيذي و الممثل القانوني للبنك، وينتخبه مجلس المحافظين لمدة خمس سنوات، وهو يعمل من جهة أخرى كرئيس لمجلس المديرين التنفيذيين دون أن يكون له حق التصويت فيما عدا حقه في الترجيح عند تساوي الأصوات.

و يستثمر البنك الأموال بطريقة المشاركة في رأس المال بعد التأكد من سلامة المؤسسة المشاركة أو المشروع الذي من شانه تحقيق عائد مناسب مع المحافظة على التنوع في استثماره عن طريق المشاركة في رأس المال، كما أن عليه تثبيت الفرص من هذه القروض، هو تحقيق الرفاهية للشعوب[71].

المطلب الثاني :العمليات الرئيسية للبنك:

من جملة العمليات الرئيسية الناتجة عن البنك تحويل المشاريع و التجارة الخارجية و التي تعتبر من المهام الرئيسية المخولة له؛ وكذا مهمة العمليات المحولة من حساب المعونة الخاصة، و التي سيتم معالجتها في الفرعين التاليين:

1- تمويل المشاريع و التجارة الخارجية : ويشمل كل من :

69- الدينار الإسلامي وحدة حسابية، تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي انظر د.علي قنديل شحادة. دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية.- البنوك الإسلامية. المرجع السابق ص : 213 - 214 .

70- د/حسين عمر. المنظمات الدولية. المرجع السابق .ص526.

71- د/حسين عمر. المرجع السابق، .ص : 526.

- تمويل المشاريع:و تمثل أهم وظيفة للبنك في مساعدة الدول الأعضاء في توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجاتها التنموية بقيامه بتحويل المشروعات، و يعد تمويل المشروعات من العمليات طويلة الأجل، ويتم ذلك بعدة طرق نذكر منها:

- القروض:تستعمل هذه القروض في تمويل مشاريع البنية الأساسية للدول الأعضاء وبصفة خاصة الدول الأقل نموا.

- التأجير: ويعد التأجير كأسلوب من أساليب التمويل القصير الأجل.

- البيع لأجل:حيث يتم شراء البضاعة ثم بيعها بسعر أعلى لكن بأقساط.

- المشاركة في الأرباح :تعد المشاركة في الأرباح وسيلة من وسائل تمويل المشاريع عن طريق المساهمة في رأسمال المؤسسة و مشاركتها في الربح أو الخسارة.

- المساهمة في رأسمال: وهي وسيلة تمويلية يستخدمها البنك للمساهمة في المشروعات، و ذلك في حدود ثلثي رأسمال المشروع كحد أقصى تطبيقا لسياسته التمويلية.

2- تمويل التجارة الخارجية:بدأ البنك عملياته في مجال تمويل التجارة الخارجية (الواردات) في 1977 بتوفير الأرصدة المالية للدول الأعضاء و لفترات وفاء قصيرة الأجل لاستيراد المواد ذات الصيغة التنموية، و لهذه العمليات دور هام بالنسبة للمشروعات التنموية في الدول الأعضاء بتوفير النقد الأجنبي الذي تحتاجه هذه الدول لتمويل وارداتها الأساسية، كما تساعد بصفة مؤقتة من تحقيق أعباء الدول الأعضاء التي تعاني بصورة حادة في ميزان مدفوعاتها.

و يتفق تمويل البنك للتجارة الخارجية مع أحكام الشريعة، متضمنا شراء السلع و إعادة بيعها للدول الأعضاء بنسبة ربح معقولة و بنظام الدفع المؤجل، و يساهم في تشجيع التجارة بين الأعضاء؛ حيث يكون مصدر السلع في غالب الأحيان، هو إحدى الدول الأعضاء مساعدة بذلك على تعزيز التعاون و التكامل الاقتصادي بينها، حيث تقدر نسبة التجارة بين الدول الأعضاء ب11،8% من إجمال تجارتها.

3- العمليات الممولة من حساب المعونة الخاصة.

إن العمليات الممولة من حساب المعونة الخاصة هو حساب خاص موجود بالبنك تم إنشاؤه سنة 1979 بمقتضى قرار مجلس المحافظين في ثالث اجتماع له يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- توفير وسائل التدريب بهدف مساعدة و إرشاد الدول الأعضاء إلى إعادة توجيه أنشطتها الاقتصادية و المالية و المصرفية وفقا لأحكام الإسلام.

- تقديم الإعانة في شكل سلع و خدمات مناسبة للدول الأعضاء المتضررة من كوارث طبيعية كالزلازل و الفيضانات.

- تقديم المساعدة المالية للدول الأعضاء بهدف تعزيز و دعم القضايا الإسلامية.

- تقديم المساعدة المالية للدول الإسلامية من غير أعضاء البنك.

ومن اجل تحقيق الأهداف السابقة قام البنك باعتماد في حساب معونة مبلغ 248.12 مليـــون دولار لتمويــل 112 عمليــة لصالح عــدة دول كالكاميرون والبا كستان و الكويت و الولايات المتحدة الأمريكية و استراليا.

الفصل الثاني

المنظمة العالمية للتجارة أبعادها القانونية وفلسفتها الاقتصادية

تعد اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من أهم ما تم التوصل إليه في جولة أورغواي، حيث تتولى المنظمة الإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها طيلة جولة المفاوضات، وباعتبار أن المنظمة تشتمل على جهاز لفض النزاعات فقد كان ذلك حافزا لدعم الثقة بين مختلف الدول الأعضاء .

لقد بدأ التفتح المتنامي للاقتصاديات المتطورة على الخارج مع مطلع القرن التاسع عشر (19)، وكذا تطور المبادلات الخارجية التي تعتبر نوع من العلاقات الاقتصادية التي تربط الدول ببعضها البعض، والنمو السريع الذي حققته العلاقات الاقتصادية جعل التجارة العالمية تزدهر وأدت إلى خلق أسواق عالمية جديدة وظهور الاتحادات الاقتصادية والجمركية التي لعبت دورا هاما في المبادلات التجارية الدولية .

وقد كان من أهم نتائج هذا التكتل والنمو الاقتصادي للمنظمة العالمية للتجارة OMC أوWTOالتي ظهرت حديثا وبالتحديد سنة 1995م ولم تعرف هذه المنظمة أهي نعمة أم نقمة على الدول .
1- وسنعرض دراستنا هذه من خلال نقاط، نتناول في النقطة الأولى .

المبحث الأول

إنشاء منظمة التجارة العالمية

لقد كانت بدايات منظمة التجارة العالمية في شكل "الجات" ومجموعة من الاتفاقيات الأخرى، وخلفيات زوال هذه الأخيرة لصالح ظهورWYO، تليها ماهية منظمة التجارة العالمية من خلال التطرق لمجموعة من التعريفات والمصادر القانونية التي تستند عليها المنظمة وصولا لشروط العضوية والهيكل التنظيمي وأهداف المنظمة العالمية للتجارة[72]
.

لقد تأخر ظهور منظمة التجارة العالمية لمدة ست وأربعين سنة رغم اعتبارها من قبل الليبراليين في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بمثابة الدعامة الثالثة لنظام بريتون وودز، مؤدية للتجارة العالمية ما أداه صندوق النقد الدولي للتمويل العالمي والبنك الدولي لإعادة البناء الاقتصادي.

وكان مقدرا لهذه المنظمة أن تظهر للوجود، وجاءت فكرة منظمة التجارة العالمية في سنة1947م من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وهي نفسها من قامت بعدم الموافقة على إنشائها وذلك لسبب رئيسي هو الخلاف والحساسية التي كانت بين القطب الرأسمالي والقطب الاشتراكي، فبرزت فكرة القيام باتفاقيات ثنائية في ظل سكرتارية GATT والتي سنتطرق إليها فيما يلي :

المطلب الأول : اتفاقيات الجات ومضمونها: بدأت محادثات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية (جات) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأصبحت سارية المفعول

[72]- د. معين أمين السيد، محاضرات في : مدخل للآقتصاد، تاريخ الوقائع الاقتصادية – مدخل لإدارة الأعمال، عمان الأردن، 2014 ص : 351.

ابتداء من أول يناير 1948، وتهدف الاتفاقية أساسا إلى تسهيل عملية التجارة الخارجية ولإتاحة فرص عمل جديدة .

والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات) General Agreement"on Tariffs"هي اتفاقية متعددة الأطراف بين بلدان توفر إطارا لتنظيم سلوك التجارة الدولية فيما بينها، وقد كانت هناك دائما جهود متواصلة للعمل على تقويتها واستكمالها بين الحين والآخر، وتمثلت آخر هذه الجهود من جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، التي تمخضت عن خلق منظمة التجارة العالمية وبَلوَرَةَ عدد من الاتفاقيات التي تُكَونُ مع الجات مجموع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي توفر الإطار الحالي لتنظيم سلوك التجارة الدولية .

والجات اختصار للكلمة الإنجليزية GATT وتعني " الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " وقد انضم للاتفاقية 23 دولة سنة 1947م وأصبح عددها 118 دولة سنة 1994م ، ورغم أن الجات ليست منظمة عالمية من الناحية القانونية وأن الدول المنضمة إليها لايطلق عليها الدول الأعضاء وإنما الدول الأطراف بالاتفاقية، إلا أنها اكتسبت بالممارسة عبر ما يقرب من نصف قرن وضع المنظمة العالمية غير المعلنة التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة في جنيف، وكان السبب من عدم جعلها منظمة معلنة هو ألا تكون ندا للأمم المتحدة، مما قد يدفع بعض الدول الأخرى إلى إتباع الأسلوب نفسه، وكان العمل يجري داخل "الجات" وهو متطابق مع أسلوب المنظمات الدولية وعملها بشكل لا يثير الدول الأخرى .

ومن أهم الأعمال التي قامت بها سكرتارية "الجات" هي الإشراف على جولات المفاوضات حول التعريفات الجمركية والقواعد والإجراءات المنظمة للتجارة الدولية بين الدول المنضمة للاتفاقية، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م، لم يعد هناك مبررا لبقاء اتفاقية "الجات" في زاوية معتمة كما كانت في السابق، وكان لابد أن تظهر للنور وأن تأخذ الشكل القانوني لها لتكون منظمة عالمية تتولى تحرير التجارة العالمية [73].

1- مضمون اتفاقية الجات.

- كان الهدف الأساسي من عقد اتفاقية الجات عام 1947م هو إجراء تخفيض متتابع من الرسوم الجمركية وإلغاء الرسوم على بعض السلع تشجيعا لنمو التجارة العالمية وكان الجانب التعاقدي للجات الذي كان مقصورا على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة قد تطور بمرور الزمن بحيث أصبح يشتمل في صيغته النهائية أربع أنواع من الاتفاقيات الدولية[74]:

- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وما أدخل عليها من تعديلات وأضيف إليها من شروع وإيضاحات وما استحدث فيها من مواد وخصوصا المواد من 36- 38 من الاتفاقية.

---

[73]- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان الأردن، 2006 . ص : 16- 17 .

[74]- سهيل حسين الفتلاوي المرجع السابق،.ص : 18- 19 .

- أصبحت المادة 38 من الاتفاقية تشكل الجزء الرابع من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وتم إدخال هذا الجزء في سنة 1965م ليعالج قضايا التجارة والتنمية ويؤكد تعهد الدول النامية من خلال اتخاذ إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها ومنحها معاملة تفضيلية دون التزام مقابل من جانبها .

- مجموعة أخرى من الاتفاقيات التي تم التوصل إليها وخصوصا في نهاية جولة مفاوضات طوكيو 1973- 1979م وهي ما يطلق عليها الاتفاقية الجماعية لجميع الدول غير الملزمة (المُنضَمة للجات)، وحولت جولة الأورغواي عددا من هذه الاتفاقيات إلى اتفاقيات متعددة الأطراف ملزمة للدول الأطراف في الجات جميعها مثل اتفاقية مكافحة الإغراق واتفاقية الدعم وإجراءات مواجهته واتفاقية القيود الفنية على التجارة .

- اتفاقية الألياف المتعددة التي تنظم التجارة في قطاع المنسوجات والملابس وفق استثناء من القواعد العامة للجات إذ تحدد هذه الاتفاقية حصصا كمية لصادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس إلى الدول المتقدمة وتشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية لجنة خاصة في الجات، وتتولى لجان الجات ثلاثة وظائف هي:

- الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية بين الأطراف المتعاقدة في الجات، والتي تضمنتها الاتفاقيات المختلفة والمشار إليها سابقا.

- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة وجعل العلاقات التجارية بين الدول أكثر شفافية وأكثر قابلية للتنبؤ ,اقل إثارة للمنازعات.

- تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول بسبب علاقاتها التجارية أي القيام بوظيفة المحكمة الدولية التي تنظرفي القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الجات ضد طرف آخر، ويتضح من ذلك أن اتفاقية الجات 1947م وضعت قواعد إنشاء منظمة التجارة العالمي من جميع نواحيها.

المطلب الثاني : خلفيات زوال الجات لصالح منظمة التجارة العالمية.

تعتبر اتفاقية الجات بمثابة اتفاقية غير إلزامية وقعتها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، قصد إزالة كافة القيود التي تعرقل حرية نشاط التجارة الدولية على المستوى العالمي لتحقيق مزيد من الرفاهية للمجتمع الدولي كله .

لذلك فإن المشاورات بين الدول الأعضاء وعقد المؤتمرات والاجتماعات في إطار جولات منذ نشأتها سنة 1948م أسفرت في أوقات كثيرة عن تخفيض تدريجي للرسوم الجمركية على الواردات والصادرات من السلع بين تلك الدول، لكن وعلى الرغم من ذلك بقيت هناك العديد من القيود التي تعرقل التجارة سواء كانت قيود كمية أو مالية لا تتماشى مع أهداف الدول المتعاقدة عندما صيغت بنود الاتفاقية ونصت على أنها سوف

تسعى جاهدة إلى إلغائها في المستقبل، ولعل ذلك يرجع إلى أن الاتفاقية نفسها قد صاحبتها بعض العيوب أدت إلى هذا الوضع والتي تلخصت فيما يلي[75]:

- إن الجات ما هي إلا مجرد اتفاقيـــة ليست لها أي سيادة أو سلطـــة قويــة ولا حق الفرض أو الإلزام، لذلك فإن كلما تنص عليه فيما بين الدول المتعاقدة هو القيام بإجراءات التفاوض والاستشارة، وليست هناك أي عقوبات مفروضة إذا امتنعت الدول على عدم تنفيذ وضرورة إجراء أي تخفيض .

- إن وجود اختلاف في مستويات الأعضاء يجعل من الصعب الوصول إلى قاعـدة واتفاق عام، خاصة بالدول النامية والدول المتقدمة، هذا الذي لوحظ في أغلب الجولات .

- إن الاتفاقية في حد ذاتها تقيد العديد من الدول التي تشارك أو تحتل تخفيضاتها نسبة كبيرة في تنمية تجارتها الخارجية، خاصة إذا كانت التعريفة الجمركية عليها مرتفعة وهذا بطبيعة الحال يعتمد على طبيعة السلع نفسها، أما الدول التي تشكل تجارتها الخارجية العديد من السلع الزراعية والمواد الغذائية فإن التعريفة الجمركية عليها تكون بسيطة، وبالتالي تستفيد الاستفادة الكاملة منها .

- إن التمييز في المعاملة التجارية قد يؤدي إلى خلق تميز آخر، الذي يحاول دون ازدياد ونمو النشاط التجاري بل يؤدي إلى التقليل من فرصها، فإذا لجأت دولتان للقيام بإجراء مفاوضات لتخفيض التعريفة الجمركية فيما بينهما فإن الدول الأخرى تتبع سياسة عكسية أو مضادة لهما وبالتالي من شأن ذلك التأثير على حجم النشاط التجاري العالمي .

- إن المفاوضات في حد ذاتها قد تكون أحد الأسباب التي تؤدي إلى تقليل حجم النشاط التجاري وليس إلى ازدياد، نظرا إلى أن نجاح هذه المفاوضات يعتمد اعتمادا كبيرا على ما إذا كان هناك أي تخفيض من أيجانب لزيادة صادرات الطرف الآخر ينبغي أن يقابل بنفس الدرجة لبعض المنتجات الأخرى التي تساعد على ازدياد صادراتها هي الأخرى لذلك فإن كل دولة قد تلجأ إلى إجراء تخفيضات على المنتجات التي تؤثر عليها داخليا وتطلب من الطرف الآخر إجراء التخفيض اللازم حتى يتسنى لها تصدير منتجاتها إليها، وبالتالي فإن كل دولة تحتفظ لنفسها بأسلوب حماية، هذا بالإضافة إلى عامل الزمن الذي تأخذه هذه المفاوضات للوصول إلى الاتفاق المطلوب .

دفعت هذه الأسباب مجتمعة إلى إعادة التفكير في خلق تنظيم جديد للتجارة الدولية بغرض البحث عن المزيد من الحرية في تداول السلع مابين الدول الأعضاء في العالم خاصة بعد سقوط النظام الاشتراكي .

من خلال ما سبق يمكن القول بأن اتفاقيات الجات لعبت دورا هاما في تنظيم التجارة الدولية إلى حد ما، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي ظهرت من جديد فكرة إنشاء منظمة دولية لها قوانين خاصة وصارمة في إدارة التجارة العالمية وفقا لموازين ومتغيرات جديدة فرضت نفسها على العالم، وبمجرد قيام هذه المنظمة الجديدة مع بداية

---

[75]- بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2001، ص.: 189- 190.

عام 1995م تم حلول هذه الأخيرة محل الجات وسميت بالمنظمة العالمية للتجارة، وكتب للجات شهادة وفاة .

المطلب الثالث : مكانة الجات من المنظمات والاتفاقات الاقتصادية العالمية :

شهد القرن العشرين قيام العديد من مؤسسات التمويل، والمنظمات العالمية، والمؤتمرات الاقتصادية الأخرى التابعة للأمم المتحدة والتي تختلف الأسس والمبادئ والأهداف الخاصة بكل منها .

تعتبر الجات اتفاقية عامة للتجارة والتعريفات وأنيطت بها مهمة تحرير النظام العالمي تجاريا وبالفعل تم بموجبها إجراء تخفيضات متتالية في القيود الكمية والتعريفية على التجارة في عدد من الجولات كان آخرها جولة أورجواي التي توسعت في نطاقها التخفيضات بشكل غير مسبوق حيث شملت المنتجات الزراعية والخدمات على عكس سابقاتها التي انصبت على السلع الصناعية .

وكان من أهم القيود الكمية التي سعت الجات منذ البداية إلى التخلص منها تحديد حصص للاستيراد من دول أو مناطق مختلفة بحيث يمنع الاستيراد منها عند وصول حجم الحصة المقررة، وتتضمن تلك القيود ما قد تلجأ بعض الدول من اشتراط حصول المستوردين فيها على تراخيص للاستيراد قبل السماح به، وهو ما يتيح فرض قيود تحكمية على حركة التبادل إلى جانب ما يكون مفروضا من رسوم جمركية، وقد طالبت جولة أورجواي بالتخلص من مختلف القيود الكمية ودعت إلى الاستعاضة عنها برسوم جمركية، لتكون الخطوة التالية هي تخفيض الرسوم ذاتها [76]

ترعى الجات تطبيق مبدأ الدولة الأكثر تفضيلا، فإذا أخلت به دولة أجيز للدول الأخرى أن تحرمها من المزايا التي تضمنتها مفاوضات الجات فتفرض عليها رسوما مرتفعة أو حتى قيود كمية قد تصل إلى حظر التبادل ولا يحق لتلك الدولة المطالبة بتطبيق ذلك المبدأ وهذا هو ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين متذرعة بأسباب بعيدة عن الاعتبارات الاقتصادية فإعاقة الصادرات الصينية إليها خاصة صادرات المنسوجات، ومن جانب آخر تعترف الجات بالمزايا التي تتيحها التجمعات الاقتصادية للدول الأعضاء دون أن تمتد إلى دول خارجة أعضاء في الجات، أو منظمة التجارة التي ستحل محلها، وحتى لا يساء استخدام هذه الميزة التي للتجمعات التكاملية تتضمن اتفاقية الجات بنودا

خاصة بها وتنص على ضرورة التثبت من جدية التجمعات اليومية حتى لا تصبح منفذا للتحايل على مبدأ الدولة الأكثر تفضيلا .

وخلاصة القول فإنه بالرغم من أن اتفاقية الجات قد كانت كيانا مؤقتا وإطارا مؤقتا حتى تحولت مع مطلع يناير 1995 إلى منظمة التجارة العالمية إلا أنها قد احتلت مكانتها بين المؤسسات والمنظمات العالمية وأصبحت إحدى الاتفاقات التابعة للأمم المتحدة ، والمنبثقة عنها تتشابه في الخط العام لتوجهاتها مع كل المؤسسات المالية الأخرى،

[76] - فضيل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية ، ص.: 32 - 33

وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في أنها تتقيد بالخط العام المتمثل بتحرير النظام العالمي تجاريا[77] .

المبحث الثاني

المنظمة العالمية للتجارة

ظهرت المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود بعد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من خلال جولة الأورجواي التي تعتبر آخر جولة من جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف .

المطلب الأول : إنشاء منظمة التجارة العالمية :

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية أنشئت عقب جولة الأورغواي في مدينة مراكش المغربية، مقرها في جنيف عاصمة سويسرا، وهي عبارة عن جهاز دائم للتفاوض حول كل مسائل التجارة الدولية [78].

على خلاف الجات، وهي الجهاز المسؤول عن الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأورغواي، إضافة إلى مسؤوليتها في الإشراف وإتمام المفاوضات المستقبلية، ويمكن تعريفها أيضا " أنها منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي على كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفوضات الأورغواي [79] فهي مؤسسة دولية مستقلة من الناحية المالية والإدارية، وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة [80]، أو هي "عبارة عن إطار قانوني ومؤسسي لنظام التجار متعددة الأطراف يؤمن الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيف يمكن صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، فهي منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية.

وقد شرعت المنظمة في العمل بتاريخ 1995/01/01، ووصل عدد الدول بلغ 27 دولة لغاية 24 أوت 2012 كما يظهر ذلك الموقع الرسمي للمنظمة، وتعتبر المنظمة الأساس القانوني والمؤسسي للنظام التجاري المتعدد الأطراف، وهي توفر الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد كيف تقوم الحكومات بصياغة وتطبيق قوانين وتعليمات التجارة المحلية، كما توفر المنظمة المنتدى الذي من خلاله تتطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار والتفاوض وتتخذ مدينة جنيف بسويسرا مقرا لها [81].

تقوم المنظمة على مبادئ الفكر الاقتصادي الذي ينادي بحرية التجارة، فمهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بيسر وبحرية، وقد عبر إعلان مراكش الذي أقر

---

[77] - فضيل علي مثنى – الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية – المرجع السابق - – ص: 34.

[78]- محمد راتول – الاقتصاد الدولي –المرجع السابق- ص : 241.

[79]- صارم – معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة – دار الفكر – سورية 2000 – ص: 25.

[80]- محمد مطر – الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لانضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة – دراسة إستراتيجية – عام - 1998 – ص: 10.

79- يوسف حسن – العولمة والاقتصاد الدولي – المركز القومي للإصدارات القانونية – القاهرة – مصر 2010 – ص : 127

إنشاء المنظمة عن أن تحرير التجارة يهدف إلى تقوية النظام التجاري وزيادة حجم التجارة العالمية والاستثمار والتوظيف ونمو الدخل في العالم كله، وعليه فإن المنظمة تتبنى دعائم نظام تجاري عالمي جديد مبادئه مستوحات من مبادئ اتفاقية الجات الأساسية .

الأعضاء المنخرطة فيها حسب آخر إحصاء 175 دولة بينما عدد الدول الملاحظة

المطلب الثاني: ماهية منظمة التجارة العالمية:

أعلن المؤتمر الوزاري المنعقد بمدينة مراكش المغربية سنة 1994م عن إسدال الستار عن أطول جولة من المفاوضات التجارية عرفتها العلاقات الدولية في إطار الجات وهي جولة الأورغواي التي دامت سبع سنوات محاولة بذلك خلق كيان دولي جديد يكون له القدرة على التكيف أكثر مع المتغيرات الدولية الجديدة من جهة، والسعي إلى تحقيق أقوى اندماج بين اقتصاديات دول العالم من جهة أخرى، وبالتالي العمل على حل كافة الخلافات، والتقليل من فرص نشوب حروب تجارية بين هذه الدول مستقبلا، وكانت النتيجة هي ميلاد منظمة التجارة العالمية.

التعريف بمنظمة التجارة العالمية OMC (م.ع.ت).

يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية "هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة (ماليا وإداريا)، وهي تمثل الإطار التنظيمي الذي يشمل كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورغواي، وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام .

إن منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة مابين الأمم، وإن مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية بين ا لدول لأعضاء،وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف، وهي منضمة كباقي المنظمات الدولية الأخرى كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، والنتيجة المرجوة من ذلك هي الضمان، فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها، وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما أمامهم . والنتيجة المحققة من كل ذلك هي إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام.

النتيجة الأخرى هي الثقة: أن يعرف المستهلك والمنتج أنه يمكنه أن ينعم بإمدادات مضمونة واختيارات أوسع من المنتجات النهائية والمكونات والمواد الخام والخدمات التي يستخدمها، وأن يعرف المنتج والمصدر أن الأسواق الأجنبية سوف تظل مفتوحة له، للعمل على تنظيم السوق التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية

المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي[82].

ويعرف حسين سهيل الفتلاوي منظمة التجارة العالمية على أنها "منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية،سياسية، اجتماعية، ثقافية، بيئية وحماية الملكية المعنوية.

وقد أنشئت منظمة التجارة العالمي لتحل محل سكرتارية الجات بعد توقيع الاتفاقية في مراكش 1984م بعد انتهاء جولة الأورغواي، وتشمل منظمة التجارة العالمية وقت إنشائها في أول يناير 1995م حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية، وأمامها طلبات للانضمام من 29 دولة .

ومن الضروري الإشارة إلى أن فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية قد نبعت لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل سكرتارية الجات، حيث أعدت الحكومة الأمريكية في عام 1945م مشروعا لإنشاء المنظمة على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار ما عرف باسم " اتفاقية بريتون وودز " ولأسباب كثيرة تعطل دخول هذا المشروع حيز التنفيذ بسبب اعتراض ورفض الكونجرس الأمريكي له، إلا أنه نتيجة للتطورات والتغيرات الهائلة في فترة الثمانينات والنصف الأول من تسعينات القرن العشرين، فقد برزت أهمية إيجاد منظمة التجارة العالمية من جديد وبدأت المطالبة بإحياء هذه الفكرة خلال جولة أورغواي التي بدأت عام 1986م، وبعد مناقشتها والاتفاق عليها فقد تم الإعلان عنها في توقيع اتفاقية جولة أورغواي في مراكش بالمغرب لتبدأ أعمالها أول يناير 1995م أين ظهرت للوجود بعد حوالي خمسين سنة من فكرة إنشائها، **فلذلك استقبلت بآمال كبيرة من قبل الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية، بل هناك توقعات أن تكون هذه المنظمة لها دور أكثر في ترسيخ النظام التجاري العالمي في الألفية الثالثة، للوصول بالتجارة العالمية إلى آفاق أرحب ومجالات أكثر شمولا واتساعا، ولذلك صاحب ظهورها الكلام الكثير عن العولمة، وكيف أن هذه المنظمة سوف تعمق أثر العولمة لتجعل العالم بلا حدود وبلا قيود وموحدا في قواعد السلوك عند التعامل من خارج نطاق الاقتصاديات القومية أي عند التعامل في مجال المعاملات الاقتصادية والتجارة الدولية[83].**

المطلب الثالث : مصادر منظمة التجارة العالمية:

المصادر الأساسية لمنظمة التجارة العالمية هي ذات المصادر التي تتبعها المنظمات الدولية في أعمالها وهي:

---

[82]- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآلية منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر- 2003. ص : 176.

[83]- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص: 52.

1- معاهدة إنشاء المنظمة - التي تقوم المنظمة على أساسها، إذ تعد معاهدة الإنشاء واتفاقية منظمة التجارة العالمية دستورا لها، وتعد من أهم القواعد القانونية للمنظمة، كذلك يلحق بمعاهدة الإنشاء الاتفاقيات الدولية التي تعقدها الدول الأعضاء في إطارها، فقد عقد العديد من المعاهدات في ظل منظمة التجارة العالمية، ومن هذه المعاهدات، معاهدة أساسية تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، ومنها ما يتعلق بتجارة المواد الغذائية والأنسجة والملكية الفكرية وغيرها من الاتفاقيات، كما أنشأت جولة أورغواي أيضا قواعد جديدة خاصة بالتجارة في الخدمات والجوانب ذات الصلة بالملكية الفكرية وفض المنازعات ومراجعة السياسات الخاصة بالتجارة إذ تحتوي مجموعة المعاهدات على ما يقارب 30.000صفحة تكون ما يقارب 60 اتفاقية وتعهد منفصل (تسمى جداول) قدمها الأعضاء منفردين، وتتعلق بمواضيع محددة مثل معدلات رسوم جمارك مخفضة وفتح الأسواق للخدمات .

2- الاتفاقيات المعقودة في إطار منظمة الأمم المتحدة بعد إجراء التعديلات المهمة عليها من قبل الدول خارج نطاق الأمم المتحدة، ومن ذلك الوثيقة الختامية التي أقرت في اختتام الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة . فقد تم تحرير هذه الوثيقة وتعديلها وأطلق عليها اتفاقية الجات 1947م، وهي تعد الجزء المهم في منظمة التجارة العالمية .

1- إحكام القانون الدولي ومصادره الواردة في المعاهدات الدولية أو العرف أو الواردة في مصادر القانون الدولي الأخرى، إذ تعتمد منظمة التجارة العالمية قواعد القانون الدولي بمختلف مصادره فيما يتعلق بعملها الذي لم تحدده الاتفاقية الدولية أو قرارات المؤتمرات التي تعقدها .

2- الاتفاقيات الدولية التي تعقد في إطار المنظمة: تبنت منظمة التجارة العالمية نظاما خاصا في هذا المجال فقد أضفت على الاتفاقيات التي عقدت قبل إنشاء المنظمة صفة قانونية تلتزم المنظمة بتطبيقها، ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية الجات سنة 1947م واتفاقية الجات الثانية 1994م واعتمدت بوصفها جزءا من اتفاقيــة إنشاء المنظمة، بل إن المنظمة تعمل على تطبيق هذه الاتفاقيات .

3- اللوائح الداخلية التي تضعها المنظمة الدولية لتسهيل تنفيذ أهدافها، حيث وضعت منظمة التجارة العالمية العديد من اللوائح الداخلية لتسيير قواعد المنظمة .

4- القواعد المكتوبة أو العرفية التي تستمد من نشاط أجهزة المنظمة الدولية وفروعها، وتعتمد منظمة التجارة العالمية الاتفاقيات الدولية المكتوبة لكونها تنظم حالة قانونية وقواعد حسابية تتطلب التدوين والتحديد بشكل واضح .

بعد أن تطرقنا إلى المصادر القانونية التي تستند عليها منظمة التجارة العالمية، سنحاول التطرق إلى تعديل أحكام منظمة التجارة العالمية من خلال عرض الأطراف التي يحق لها اقتراح التعديل والجهة المختصة في النظر إلى اقتراح التعديل.

رابعا: تعديل أحكام المنظمة العالمية للتجارة.

نظمت المادة العاشرة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية إحكام الاتفاقية وفق الآتي[84]:

1- الجهة التي يتم تقديمها لاقتراح التعديل . الأطراف التي لها الحق في اقتراح التعديل هي :

- الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية .

- مجلس التجارة في السلع.

- مجلس التجارة في الخدمات.

- مجلس الملكية الفكرية.

2- الجهة المختصة بالنظر في التعديل.

أعطت اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية المجلس الوزاري حق النظر في اقتراح التعديل وإقراره، بعد تقديمه من الجهات التي يحق لها طلب إجراء التعديل للمؤتمر الوزاري بعد إحالة اقتراح التعديل من قبل دولة عضو في المنطقة أو المجلس التابعة لها، ينظر المجلس الوزاري في التعديل مقارنة مع اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية أو الاتفاقيات الملحقة بها من خلال تسعين يوما ما لم يقرر المجلس الوزاري تمديد هذه المدة، ويتخذ المجلس الوزاري قراره بالتعديل بالإجماع في الحالات الآتية:

- الأحكام الخاصة المنظمة لأحكام تعديل اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

- الأحكام الخاصة باتخاذ القرارات الواردة في المادة التاسعة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية والخاصة باتخاذ القرارات بموجب اتفاقية الجات 1947م .

- سلطـــة المؤتمر الوزاري الخاصـــة بتفسير اتفاقيــة منظمــة التجارة العالميــة والاتفاقات الملحة بها .

- سلطة المؤتمر الوزاري بإعفاء الدول الأعضاء من التزام مفروض بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية أو الاتفاقات الملحقة بها .

- الأحكام الواردة في المادتين الأولى والثانية من اتفاقيات الجات عام 1994م.

- الأحكام الواردة في المادة الثانية من اتفاقية التجارة في الخدمات .

- الأحكام الواردة في المادة الرابعة من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية[85].

إن منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيــدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة مابين الأمم، إن مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، والنتيجة المرجوة من ذلك هي الضمان، فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع

---

[84]- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق،.ص: 61-62.

[85]- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص: 78- 79.

مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها، وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم، والنتيجة المحققة من كل ذلك هي إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام .

خامسا: العضوية في منظمة التجارة العالمية والأجهزة التابعة لها:

تنشأ المنظمة الدولية باتفاق مجموعة من الدول، إذ يقوم هؤلاء بالاتصال فيما بينهم بشكل منفرد أو عن طريق مؤتمر دولي يتوصل إلى توصية بإنشاء منظمة دولية، ولكل منظمة دولية أجهزة خاصة تابعة لها تتولى إدارة وتنظيم أهدافها ومبادئها، وسنتناول شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى كيفية التصويت على القرارات بما في ذلك الأجهزة التابعة لهذه المنظمة [86].

1 - العضوية في منظمة التجارة العالمية :

إن المنظمة الدولية ليست سلطة فوق إرادة الدول بل أنها منفذ لها، غير أن هناك بعض الشروط العامة التي تشترك فيها المنظمات الدولية جميعا، وشروط خاصة تختص بها كل منظمة.

2- الشروط العامة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية :

تشترط المنظمة العالمية للتجارة شروطا عامة منها :

-استقلالية الدولة .

يشترط في الدولة لكي تكون عضوا في المنظمات الدولية أن تكون مستقلة ذات سيادة، ويقصد باستقلالية الدولة الاستقلال القانوني وليس الاستقلال الحقيقي، أي أن تتوافر العناصر الثلاثة من حكومة وإقليم وشعب بغض النظر لطبيعة النظام السياسي والقانوني السائد فيها، وذهبت اتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى التوسع في قبول الدول فلم تعد العضوية فيها على الدول المستقلة فحسب بل إن المادة السادسة عشر من الاتفاقية أجازت ن تكون الأقاليم غير المستقلة أعضاء في المنظمة إذا كانت تتمتع باستقلالية في النظام الجمركي، وكان الهدف من هذا التوسع هو قبول تايوان في المنظمة .

-حرية الدولة .

يأتي مبدأ حرية الدولة بالانضمام إلى المنظمات الدولية كنتيجة طبيعية لفكرة السيادة التي تعد حجر الأساس في العلاقات الدولية ذلك أن الدولة حرة ف] أن تشارك في تأسيس المنظمات الدولية أو الانضمام إليها، ولها أن ترفض ذلك، لكن الواقع يشهد غير ذلك، إذ أصبح الانضمام إلى بعض المنظمات الدولية مقرونا بالقوة أو الإكراه، ومثال ذلك الانضمام إلى الوكالة الدولية للطاقة النووية

- الالتزام بقواعد المنظمة .

---

[86]- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق ، ص: 80 .

يجب على الدول الأعضاء في المنظمة الدولية الالتزام بمعاهدة إنشاء المنظمة والمعاهدات التي تعقد في إطارها، وقد اشترطت اتفاقية منظمة التجارة العالمية أن تلتزم الدول بالالتزامات التي تقررها المنظمة والاتفاقيات الأخرى المتعددة الأطراف المعقودة في نطاقها.

– التمثيل في المنظمة :

لما كانت الدولة شخصا معنويا فإنه يتطلب أن يكون هناك ممثل لها في المنظمة، وينبغي أن يكون هذا الممثل معينا وممثلا عن رئيس الدولة، ويحمل تخويلا من دولته يطلق عليه وثيقة اعتماد تمنحه حق تمثيلها في حدود هذا التمثيل، وقد أخذت منظمة التجارة العالمية بهذه القاعدة إذ يضم المؤتمر الوزاري والمجلس العام ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة عدا دول الاتحاد الأوروبي فيعد ممثل الاتحاد ممثلا لجميع الدول الأعضاء

- دفع الاشتراكات .

تعد مسألة دفع الاشتراكات من المسائل البديهية في المنظمات الدولية جميعها، ذلك أن أعمال المنظمات الدولية ومقارها وموظفيها وإدارتها وتنفيذ أهدافها تتطلب أن تكون لها مصادر مالية تمول هذه الأنشطة .

– ضمان الحصانات والامتيازات الدبلوماسية .

تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة بحماية أموال المنظمة على أراضيها، كما تضمن توفير الحصانة الدبلوماسية لهذه الأموال وعدم انتهاك حرمة مقرها ومكاتبها، ومنحها الإعفاءات المالية والسماح لها بالعمل داخل أراضيها، وتتمتع أموال منظمة التجارة العالمية وموظفيها والعاملون بها بالحصانات والامتيازات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحصانات وامتيازات الأمم المتحدة المعقودة عام 1947م

–الشروط الخاصة بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

نصت اتفاقية منظمة التجارة العالمية على شروط خاصة بالانضمام لها ومن هذه الشروط ما يلـــي :

- تقديم تنازلات للتعريفة الجمركية .

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة .

- تقديم التزامات في الخدمات.

تقدم الدولة جدولا بالالتزامات التي تتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة الحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات الخدمية، ووضع جدول زمني لإزالتها.

–الالتزام باتفاقية منظمة التجارة العالمية.

تتعهد الدولــة الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمامها إلى المنظمة، يشمل الموافقة على الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية (عدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية) أي عليها أن توافق على اتفاقية الجات 1947م واتفاقية جولة الأورغواي والاتفاقيات الأخرى الملزمة، وليس للدولة حق الاختيار بين الاتفاقيات عكس ما كان سائدا أيام الجات * وقف الدعم عن الشركات الوطنية .

تتعهد الدولة بعدم تقديم الدعم للشركات الوطنية مهما كان نوع هذا الدعم، والهدف من ذلك هو المساواة في المنافسة مع البضائع والخدمات المستوردة، ذلك أن الدعم يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج مما يجعلها في وضع تنافسي أفضل من الشركات الأجنبية.

- تطبيق مبدأ الشفافية .

يجب على الدولة الراغبة بالانضمام، التعهد بتطبيق مبدأ الشفافية، حيث تقوم الدولة بإشعار الدول الأعضاء بالقوانين والأوامر التي تصدرها فيما يتعلق بالسلع والخدمات.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمنظمة (الأجهزة).

يظم الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية مجموعة من الأجهزة الرئيسية نوجزها فيما يلي[87] :

– المؤتمر الوزاري .

يضم المؤتمر ممثلين من كل الأعضاء بمستوى وزيـــر، ويجتمع كل مرة كل سنتيــن على الأقل، ويعتبر السلطة العليا المشرفة على تنفيذ مهام المنظمة واتخاذ القرارات فيما يتعلق بأي من اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف إذا ما طلب من أحد الأعضاء ذلك.

- المجلس العام : يتكون من ممثلي كل دولة عضو، ويجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويقوم المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته، ويجتمع المجلس العام بغرض تخفيف الأعباء عن هيئة تسوية النزاعات وهيئة مراجعة السياسة التجارية ويحق لكل من الهيئتين أن يكون لها رئيس وأن تضع القواعد والإجراءات الضرورية لتحمل هذه المسؤوليات .

- المجالس المتخصصة: هناك عدة مجالس محتواة في المنظمة، من هذه المجالس مجلس لشؤون التجارة في السلع، مجلس لشؤون التجارة في الخدمات، مجلس لشؤون حماية الملكية الفكرية والعضوية في هذه المجالس مفتوحة لكل من يرغب في ذلك من الدول الأعضاء واجتماعات تنعقد كلما تطلبت الضرورة ذلك، وتعمل تحت إشراف

[87]- سهيل حسين الفتلاوي،المرجع السابق،.ص: 85-91.

المجلس العام، وتقوم المجالس بالمهام المنوطة بها عبر اتفاقيات خاصة وبكل المهام التي يحددها المجلس العام.

- اللجان الفرعيـة : ينشئ المؤتمر الوزاري لجنة للتجارة والتنمية، ولجنة لقيود ميزان المدفوعات، ولجنة للميزانية والمالية والإدارة، وبإمكان المؤتمر إنشاء أي لجان كلما دعت الحاجة إلى ذلك وتقوم بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف، وكجزء من مهامها تقوم لجنة التجارة والتنمية بشكل دوري على مراجعة الترتيبات الخاصة في اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف لصالح الدول الناميــة وتقدم تقريرها إلى المدير العام لاتخاذ الإجراءات المناسبــة بشأنها، وعضوية اللجان الفرعية مفتوحة لجميع الأعضاء الراغبين في ذلك.

- السكرتارية: تحتوي هيكلة المنظمة أيضا سكرتارية يرأسها مدير عام يقوم بتعيينه المؤتمر، وهذا الأخير يقوم بدوره بتعيين طاقم عمل السكرتارية وتحديد واجبات وشروط عمل كل فرد منه بما يتماشى مع القوانين المتبناة من المؤتمر الوزاري، وتجدر الإشارة أن للمدير العام وطاقمه طابع دولي بحت، بمعنى أن لا يقبل تعليمات من أي حكومة أو سلطة خارجية غير تلك الموجودة في منظمة التجارة العالمية .

ويعرض المدير العام التوقعات المسبقة لميزانية المنظمة والتقرير المالي السنوي على لجنة الميزانية والمالية والإدارة، حيث تقوم هذه الأخيرة بفحصها وتقديم التوصيات المتعلقة بها إلى المجلس العام.

وبعد التطرق إلى الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية وأجهزته الخمسة سنعرض لأهم أهداف المنظمة العالمية للتجارة .

المبحث الثالث

أهداف منظمة التجارة العالمية

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها. وفي ما يلي بعض التفصيلات عن أهداف منظمة التجارة العالمية .

المطلب الأول : إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية :

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تُؤَمنُ اجتماعات اللجان الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة.

ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية، وقد ورثت منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن سلفها الجات (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة)، وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق في القطاعات المعنية.

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنميـــة الاقتصاديـــة لجميع الدول وبخاصة الناميـــة التي يزيد عدد أعضائها في المنظمـــة عن 75 0/0 من جملة الأعضاء، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها، وتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

المطلب الثاني : تنفيذ اتفاقية أورغواي :

أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أورغواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الجات.

حل المنازعات بين الدول الأعضاء : لم تكن آلية الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاما الماضيـــة، لذلك كان من الضروري إنشاء آليـــة فعالة وذات قـوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثالث : إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء :

تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية . كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري، دورا مهما في هذا المجال، فهي تتيح فرصة للدول الأعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقية المنظمة .

وجود تشريعات قانونية ثابتة وعادلة ضروري لقيام مشاريع تجاريـــة ضخمة عبر الحـدود، فالاستثمار العالمي يعول بشكل كبيـــر على الثبات والاستقـرار وهو ما يعبـر عنه ب " توقع المسار"، وتحاول المنظمة تأمين ذلك ، فعلى سبيل المثال تحاول

إيجاد سقف للتعريفة الجمركية من خلال إلزام الدول الأعضاء بقواعد معينة في التجارة تكون معروفة للجميع.

إن نشأة المنظمة العالمية للتجارة أدى إلى توسع العلاقات التجارية من خلال إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية أما السلع والخدمات بين الدول وفرض على الدول النامية تبني سياسة الإصلاح في النشاط الاقتصادي مما دفع بالاقتصاد العالمي نحو العولمة والاندماج، فهذه المنظمة تهتم بمصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية خاصة وأن هذه الأخيرة لا تملك الوسائل وقوة المفاوضات لدى البلدان الغنية أو المتطورة، لذا فهي تبقى مستغلة بطريق غير مباشرة، وفي ما يلي سنعرج على أهم الإيجابيات وسلبيات الانضمام إلى المنظمة وسنركز على الدول النامية.

المبحث الرابع :

الآثار المترتبة على المنظمة العالمية للتجارة[88]:

المطلب الأول :إيجابيات وسلبيات OMC:

1- إيجابياتOMC :

- المنظمة تساهم في ترقية السلم.

- الخلافات تعالج بطريقة بناءة .

- القواعد تجعل الحياة سهلة لكل واحد .

- تحرير المبادلات يحقق تكاليف الحياة .

- توسيع تشكيلية المنتجات والنوعيات المقترحة .

- التجارة تزيد من الدخل .

- التجارة تنعش النمو الاقتصادي .

- المبادئ الأساسية للمنظمة تزيد من الفعالية .

- المنظمة تساعد الحكومات في تبني تصميم متزن للسياسات التجارية .

- تعطي أكثر تأكيد وأكثر شفافية للتبادلات التجارية .

2 - سلبياتOMC :

- المنظمة تملي على الحكومات السياسات الواجب إتباعها .

- المنظمة تطالب بالتبادل الحر مهما كان الثمن.

- المنظمة لا تنشغل إلا بالمصالح التجارية التي تتصدر التنمية .

- المصالح التجارية فوق حماية المحيط.

---

[88]- سامية قلياشي، الانتقال من الجات إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 1999 - 2000 . ص: 114.

- المصالح التجارية فوق المصالح الأمنية والصحة.

- المنظمة تحطم مناصب الشغل وتعمق الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية .

- البلدان الصغيرة ليسوا أقوياء في المنظمة .

- المنظمة عبارة عن مجموعة من الضغوطات القوية .

- المنظمة غير ديمقراطية .

- البلدان الضعيفة تواجه قيود للانضمام إلى المنظمة .

وفي الأخير فإن أهمية المتغير الاقتصادي من أولويات النظام الدولي الجديد، إلى جانب العوامل العسكرية والسياسية ومستقبل الحروب، كما يؤكد ذلك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر.- كما تُعد بمثابة الأولويات الثلاث الأولى على قائمة الاهتمام العالمي خلال العقد الأول ما بعد الحرب الباردة، فهناك من جانب الاتجاه العام نحو الحرية الاقتصادية كإطار للحركة نحو الاقتصاديات، وتخفيض حجم الحكومات، والانتقال بالمشروع الخاص إلى الظاهرة العالمية، وما يرتبط بكل ذلك من قضايا ومشكلات دعم استمرارية الإصلاح الاقتصادي بدون مشكلات سياسية جوهرية، وفي هذا السياق، جاءت منظمة التجارة العالمية لتخلف اتفاقية الجات.وهي وإن كانت تتبنى أهدافها الأساسية، إلا أنها أدخلت بعض التحديات عليها، ويتمثل في التشجيع إلى أكبر قدر ممكن لحرية حركة رؤوس الأموال والبضائع والخدمات، وحديثا حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك، يظل هناك فارق أساسي بين منظمة التجارة وبين الجات، فبينما لم تتجاوز الأخيرة مجرد وضع الوحدة الجمركية، فإن الأولى أي منظمة التجارة العالمية هي منظمة تتكون من الدول، وتتمتع بسلطات قسرية، وعقوبات واسعة، وآليات متعددة ومعقدة من المعاهدات والاتفاقيات المنظمة لقواعد التجارة العالمية ، وتلك القواعد تتوسع بشكل دائم مدى تطبيق تلك الاتفاقيات، لتتضمن منتجات ومواضيع جديدة، والهدف المعلن للمفاوضات هو تقليص سلطة الدولة، والقطاع العام بشكل عام، بينما تتمثل الوسيلة إلى ذلك في رفض تحرير التجارة [89].

هناك بعض المحاولات لمقاومة سياسات وإجراءات الجات، فسياسات التحرر الاقتصادي وتحرير الاقتصاد عادة ما تؤدي إلى تكلفة عالية في المدى القصير تتمثل في تزايد معدلات البطالة والتضخم ومستويات المعيشة، وفي المقابل، فإن هذه التطورات إنما تستثير وبقوة رد فعل شعبي سلبي، وعلى الرغم من قرارات الجات فلا زالت الحماية قوية في كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، ففي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، تمارس منظمة المصالح القوية وآلياتها السياسية جهودا مضنية لتوسيع نطاق تحرير الاقتصاد وتخفيض مجال الحكومة . أما في اليابان حيث

87- جون زيغلر، سادة العالم الجديد، العولمة، النهابون، المرتزقة، الفجر، بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية 2003، ص : 138- 139.

88- المرجع نفسه، ص:141 - 142

التنمية تعتمد على التصدير كتقليد قديم، فإن تطبيق الإصلاحات قد يتيح اختيارات أكثر وأسعارا أقل بالنسبة للمستهلكين اليابانيين [90].

وعلى هذا فمن الطبيعي أن تكون هناك بعض المحاولات لدى دول العالم الثالث لمقاومة سياسات وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة، فالمقاومة ضد النهابين سادة رأس المال العالمي المعولم، كما يصفهم به البعض، تنظم نفسها في جميع أنحاء العالم في إطار جبهة تحتضن عددا لا يستهان به من جبهات الرفض المحلية، ويتمثل ذلك في المجتمع المدني الجديد في كل العالم، أو ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي، وفي إطار النظام الدولي الجديد، تكتسب العولمة أهميتها باعتبارها واحدة من دعامات هذا النظام من جانب، وباعتبار تأثير دورها وأهميته، كما يذكر ذلك (مان مايكلMannMichael) من أنه من الأفضل النظر للعولمة على أنها شبكة من الشبكات الجديدة المضاعفة للتفاعل البشري تضاف إلى شبكات التفاعل المحلي والوطني الموجودة بالفعل ولا تحل محلها .

فالعولمة تؤدي إلى نقل السيادة بمعنى أن الغلاف المؤسسي للدولة وإن بقي على حاله فإن السلطة التي كانت تمارس عن طريق مؤسسات الدولة تنتقل وبالتدريج إلى أجهزة المجتمع المدني ومؤسساته المتنوعة[91].

المطلب الثاني : الأبعاد القانونية للمنظمة:

بعد سبع سنوات من المفاوضات تم إنشاء منظمة اقتصادية دولية جديدة تسهر على تنفيذ أحكام الاتفاقية الجديدة وخاصة فيما يتعلق بتوحيد القواعد القانونية الموضوعية التي تحكم المعاملات التجارية، سواء بالنسبة لموضوع التبادل الدولي أو بالنسبة لأطرافه، كما تزود هذه المنظمة (الجديدة) السوق التجارية الدولية بأداة لفض كل المنازعات التي يمكن أن تثور بمناسبة التجارة الدولية .

هذه المنظمة الاقتصادية الدولية الجديدة تسمى بالمنظمة العالمية للتجارة لتكون نافذة بالنسبة للدول الأعضاء، ويكون تاريخ الفاتح ديسمبر 1995 هو تاريخ ميلاد المنظمة العالمية للتجارة (OMC) بجانب المؤسستين التنظيميتين الساهرتين على الحياة الاقتصادية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) ومن مهامهما الانشغال بالسوق المالية الدولية من سياسات نقدية ومالية، واقتصادية شاملة للدول .

أما المنظمة العالمية للتجارة فتنشغل بالسوق التجارية الدولية وما يرتبط بها من سياسات تجارية وتكنولوجية.

فالأبعاد القانونية لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة تحدد بالتعرف على الكيفية التي ترجمت بها الانشغالات الاقتصادية من خلال مفاوضات أورجواي فيما يتعلق بمجالات التنظيم القانوني للمبادلات الدولية التي احتوتها الاتفاقية من قواعد موضوعية وطبيعة الالتزامات التي تتحملها الدول الأعضاء بالتوقيع على الاتفاقية عند الإنشاء أو

89- جونزيغلر، سادة العالم الجديد...المرجع السابق، ص: 236- 243.

الانضمام إليها فيما بعد، وكذا الكيفية التي أصبحت تفرض بها عملية التنظيم القانوني نفسها على البلدان الأعضاء في الاتفاقيـــة، وتتمتع الاتفاقيـــة بآلية ذاتيـــة من داخلها، لتعديل أحكامها باستمرار في اتجاه توسيع نطاق تطبيق الأحكام سواء من حيث الأشخاص المعنيين بأحكامها أو من حيث علاقات التبادل التي تخضع لها.

فالانشغالات الاقتصادية برزت فيما يخص تنظيم السوق التجارية الدولية بأشكالها المختلفة إلى اتجاهات للتنظيم القانوني حسب ما ورد في الاتفاقية التي عقدت في مراكش المملكة المغربية في أفريل سنة 1994 حيث تم وفقا لها قيام المنظمة العالمية للتجارة بوصفها منظمة دولية تكمل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وتقوم بالتنسيق معهما في اختصاص التبادل الدولي .

وقد أصبحت الدول العربية عضوا فيها ابتداء من تاريخ نفاذ اتفاقية مراكش التي انعقدت في أول يناير من سنة 1995.ويتلق الأمر بالكيفية التي يجري بها تنظيم السوق التجارية الدولية .

الفصل الثالث
المنظمات الإقليمية في الوطن العربي

إن التنظيم الإقليمي العربي بمكوناته الرئيسية، الدول والمنظمات الدوليـــة العربية ولا سيما منها جامعة الدول العربية تلك المنظمة الأم كلها مستهدفة ليس في بنيانها العضوي فحسب بل في وجودها ذاته .

فالدولة العربية القطرية حديثة العهد نسبيا هي عضو في منظمة الأمم المتحدة وبطبيعة الحال في جامعة الدول العربية لكنها مهددة في حقبة العولمة بمخاطر شتى، وكما كان عليه حال الأمة العربية في مطلع القرن العشرين، عندما ركنت إلى وعود الحلفاء وعهودهم التي أفضت بها إلى الاحتلال عبر نظم الانتداب والحماية والاستيطان الصهيوني

إن وجود الكيان الصهيوني وعلاقته الجدلية بعالمية التنظيم الدولي المعاصر، وتنامي هذه العلاقة في حقبة العولمة وإمكانية استخدام كل منهما للآخر لتكامل الأهداف ووحدتها يدفعها للوقوف على حقيقة الأمر.

المبحث الأول

مفهوم التنظيم الإقليمي العربي والإطار التاريخي له

إن الدول العربية مستبعدة عن العائلة الدولية فترة طويلة على اعتبار أنها كانت جزءا من دار الإسلام هذا من ناحية بحيث أنها كانت تخضع للسيادة العثمانية أو للاستعمار الأوروبي، وكان من الأجدر أن تنتظر الدول العربية المستقلة الدول العربية المستعمرة إلى حين استقلالها، وهذا ما جعل الدول العربية لم تشترك في وضع القواعد التقليدية للقانون الدولي.

وعلى هذا النحو قبلت كل دولة عربية مجرد تخلصها من الحكم الأجنبي والاعتراف بسيادتها قواعد القانون الدولي كشرط لدخولها في المنظمات الدولية، وقد فُرِضَ على الدول العربية إبان استقلالها، قانون لم تشارك في وضع قواعده، تلك القواعد التي تخدم الغرب الذي وضعها فعلا بما فيها قاعدة الحدود الإدارية السابقة للدول الاستعمارية بناء على رغباتها المحكومة بظروف التنافس الاستعماري، وجاء دور محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالحدود فأحاطت تلك الحدود بالقداسة مخالفة حسن الظن بها، وقالت إن ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار يعد الآن قاعدة عامة التطبيق ولا تقتصر عن القارة الإفريقية وحدها ولكنه أصبح تطبيقا عاما في جميع دول العالم[92].

وهكذا دخلت تلك الحدود بوصفها حدودا سياسية تحت مظلة الحماية الدولية التي أسبغتها على السيادة الإقليمية قواعد القانون الدولي الذي لم تسهم الدول العربية في وضعه كما سبق أعلاه.

المطلب الأول : مفهوم التنظيم الإقليمي العربي:

إن مفهوم الإقليمية في الكثير من معطياته وصوره تبلور في المنظمات الإقليمية التي تتعايش مع منظومة الأمم المتحدة، ومنها جامعة الدول العربية التي تبلورت بناء على المعطيات الراسخة لحقيقة وحدة الأمة العربية تلك الرابطة التي تجمع الأمة العربية في الوحدة والآمال المشتركة والتي نهضت على حقائق تاريخية جغرافية ووحدة العقيدة واللغة والثقافة وتكامل المصالح الاقتصادية وتقارب الرؤى في العيش المشترك، ومعلوم أن الجامعة العربية إطار تنظيمي للكيانات الرسمية أي الدول من حيث هي أنظمة حكم قائمة وليست إطارا شعبيا تتمثل فيه فعاليات الجماهير العربية وربما يرجع ذلك إلى أنها ما وجدت لتكون أداة للعمل القومي العربي أساسا.

ويُعَرفُ بعض الفقهاء النظام الإقليمي العربي بأنه "مجموعة القواعد والمقاييس والضوابط التي تدل على العلاقات، والتفاعلات بين الدول العربية والبارزة في مؤسسة إقليمية المتمثلة في جامعة الدول العربية"، وقد انبثقت هوية هذا التنظيم من الهوية العربية كانتماء وفكرة ثقافية .

نهض هذا النظام على الإقرار بمفهوم سيادة الدولة باعتماد الأركان الأربعة التالية: "الانتماء للعروبة، والالتزام بمواثيق العمل العربي، والمعاهدة على العمل، ومن ناحية أخرى فإن أغلبية الدول العربية عندما قبلت الدول الإسلامية في المنظمات الدولية كانت مستعمرة غير مستقلة، ضد الغزو الصهيوني لفلسطين، وتحديد دور خاص لكل عضو وفقا لوزنه ليتكامل مع بقية الأدوار".[93]

إن للوطن العربي طبقا لنظرية المكانة الدولية مكانا محوريا مهما في إستراتيجية القوى المسيطرة في التنظيم الدولي المعاصر باعتبار تواجد الثروات الطبيعية في هذه المنطقة وبخاصة النفط وكذا السوق الاستهلاكي الكبير بهذه المنطقة .

---

[92]- علي إبراهيم، الأشخاص الدولية، دار النهضة العربية، 1999- 2000 ، ص: 263- 265

91 - حسين علي أحمد محافظة، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، المجلة الثقافية، العدد 41- الأردن 1997، ص: 353

وتعتبر المنطقة العربية جزء من الجنوب تشكل أحد الأقاليم الرئيسية في التنافس بين الأقطاب الدولية، ولأن النظام الإقليمي العربي يعتبر أكثر النظم الإقليمية احتكاكا وتفاعلا مع التنظيم الدولي المعاصر [94] .

لقد أصبحت المنطقة العربية المنظومة الفرعية الأكثر اختراقا من بين منظومات العلاقات الدولية الحالية. [95]

ومع ذلك فإن الغرب كما يقول الدكتور برهان غليون لا يمكن أن يقبل العرب إلا إذا آمنوا أو آمن أنهم ليسوا أمة- ويعزو عداء الغرب المتميز للعرب من بين كل شعوب الأرض إلى أسباب أربعة هي: (الموقع الاستراتيجي، والنفط، والكيان الصهيوني، والحسابات التاريخية الحضارية المعلقة منذ القدم)[96].

المطلب الثاني : الإطار التاريخي للتنظيم الإقليمي العربي:

تعود أصل نشأة التاريخ العربي إلى ترتيبات فرضتها موازين القوة بين القوة العالمية التي رسمت الخارطة الجيوبوليتكية للعالم منذ انتهاء الحرب الغربية الأولى التي أنهت آخر استمرار للتوحد الإقليمي العربي في ظل الدولة العثمانية.

ومن المؤسف أننا لا نجد دراسات في فقه القانون الدولي في الوطن العربي إذ تمر معظم الدراسات بالدور الذي اضطلعت به الأمة العربية منذ فجر الإسلام مرور الكرام مضيفة تلك الحقبة إلى دراسة العصور الوسطى الأوربية بل تكتفي تلك الدراسات ببيان **فضائل الإسلام وعرض بعض أقوال الرسول ρ أو مواقف من حياة الصحابة ثم ينتهي الأمر عند هذا الحد، وكأن عهد الإسلام مضى ووجود العرب انقضى.**

إن الحقبة العثمانية في الوطن العربي مهمة جدا لكونها امتدت لأكثر من أربعة قرون وقد شاعت عند العرب أن العثمانيين حموا البلاد العربية من هجمات الغرب لمدة أربعة قرون بدافع من حميتهم الإسلامية هذه الفكرة المغلوطة تكشفها الوقائع التاريخية ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر كان العرب آمنين من شر الغرب، لأن أوروبا انشغلت بحروبها الداخلية للتنازع على استيطان أمريكا وحروب الإصلاح الديني ومنذ بداية العثمانيين إلى نهايتهم لم يستخدموا ولو مرة واحدة قوتهم للدفاع عن العرب رغم امتلاكهم لأقوى جيش برى وبحري في العالم مدعوم بمدفعية لم يعرف لها مثيل في العالم من قبل، والدليل على ذلك طلب عرب الأندلس من الآستانة تستغيث وتطلب المساعدة فلم يحرك الأتراك ساكنا رغم قوتهم التي لا تضاهى، وراح الأتراك عند إحكام قبضتهم على الوطن العربي يساومون قوى الاستعمار الأوروبي على الأرض العربية[97].

92- حسين أحمد المرجع السابق ، ص : 353- 354 .

93- د/ فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية ط1- بيروت لبنان 1997 ، ص : 16- 17 .

94 د / برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية، المستقبل العربي، العدد 148، بيروت لبنان 1991 ، ص: 4 - 6

95- محي الدين صبحي، المشروع الحضاري والعبث بالمصير العربي، مجلة العربي، العدد 463، سنة 1997، الكويت، ص: 32- 33.

ونتيجة لتخاذل الأتراك ومساومة قوى الاستعمار الأوروبي على الأرض العربية أصبح الوطن العربي من المحيط إلى الخليج في قبضة الاستعمار الغربي تحت مسميات مختلفة ما بين الاستعمار الاستيطاني والإلحاق المباشر بالمستعمر الغربي- كما كان عليه الحال في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي لها [98]، وكذا الاستعمار الاستيطاني في فلسطين من قبل الصهاينة الغاصبين .

أضف إلى ذلك ما ابتكره الغرب من اختراعه لمنظمة عصبة الأمم ومن خلالها كانت الحماية على مصر والسودان، وإقليم الجزيرة العربية وباقي دول المغرب والانتداب بالنسبة لبلاد الشام والعراق [99] .

وبالرجوع إلى الحديث عن الاستعمار الفرنسي للجزائر نجد أن فرنسا اعتبرت الجزائر أرض فرنسية وظلت تعتنق هذا الوهم حتى مع قيام الثورة الجزائرية المسلحة سنة 1954 حيث أنها لم تعترف بأنها في حالة حرب إلا في سنة 1956 كما أنها ضربت اتفاقيات جنيف وغيرها من المواثيق عرض الحائط، وكان المقابل مليون ونصف مليون شهيد ثمن التحرير من فرنسا، وكانت هذه الثورة أتت بثمارها بحيث انتهت باستقلال الجزائر والتحرر من المستعمر الغاصب.

وبعد انتهاء الغرب من حربه الكبرى الثانية وما نجم عنها من إعادة ترتيب مراكز القوى في السيطرة على العالم نهض الحاضر العربي بمكوناته المتتابعة حتى اليوم.

ففي الحقبة ما بين 1945- 2000 دار النظام العربي دورة كاملة عبر مراحل ومواقف عدة نقلته من مستوى الأمة إلى مستوى دول في إطار قومي ومنه إلى مستوى الدولة القطرية بكل خصائصه.

وفي أواخر النصف الأول من القرن العشرين استيقظت جامعة الدول العربية وكان بإمكانها أن تكون أكثر قوة وعزيمة- خاصة أن هذه المرحلة شهدت تحولات في قيادات من فرنسا وبريطانيا إلى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، وكان على الجامعة العربية خلال هذه المرحلة الانتقالية أي انتقال دفة القيادة من فرنسا وبريطانيا إلى الاتحاد السوفييتي وأمريكا تمتين وحدتها خاصة بعد استقلال دولها بعد المواجهات المباشرة مع المستعمر الغربي[100].

والجامعة العربية على النحو الذي جاء ت به وربما أثارته أسئلة لم تجد لها جوابا شافيا حتى يومنا هذا تدفعنا لنسأل هل جاءت جامعة الدول العربية لتتبنى أحلام المد القومي المتنامي منذ مطلع القرن العشرين قبل أن تتحول إلى واقع معاد لقوى الهيمنة الغربية[101].

96- د/ بجاوي محمد .LAW and Algerian Revolution P.I.A.D Brussels 1961 P: 142

97- د / جمال حمدان –إستراتيجية الاستعمار والتحرير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1999، ص: 170.

98- في هذه المرحلة أعد العرب عدتهم لتكوين دولتهم المنشودة،بعد تحررهم من العثمانيين، فظن العرب أن الاستعمار الفرنسي والانجليزي عليه أن يغادر الديار العربية بمجرد انسحاب القوات العثمانيـة، ولكن حسابات العرب لم تتطابق مع حسابات الغرب.

[101]- إبراهيم العثماني، المنظمات الدولية العالمية، القاهرة، مصر، 1997م ، ص: 163-167.

إن الإجابة على السؤال المتقدم وعلى افتراض الإيجاب في الإجابة عليه لا يعفي النظام الإقليمي العربي من المسؤولية التاريخية إذ أنه لو صدقت النيات لأمكن تصحيح المسار ولأصبحت جامعة الدول العربية إطارا تنظيميا لمشروع وحدوي يجعل لذلك النظام قيمة في التنظيم الدولي المعاصر. ولكن ما يلاحظ أن الجامعة العربية استمرت في إخفاقاتها وظلت حتى الآن كيوم أن ولدت.

المبحث الثاني

إنشاء وتأسيس المنظمات الإقليميـة فـي الوطن العربـي

تأسست وأنشئت منظمات إقليمية في الوطن العربي ومنها جامعة الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وإتحاد المغرب العربي (الإتحاد المغاربي) وقد أنشئت عدة منظمات محلية إلا أنها لم يكتب لها النجاح ولم تعمر طويلا ولم يبق منها اليوم إلا اثنتين وهما (مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وإتحاد المغرب العربي).وفكرة إنشاء جامعة تضم الدول العربية في منظمة اتحادية واحدة هي فكرة تتجاوب مع رغبات العرب وترتبط بفكرة التلاحم الطبيعي والعضوي الذي يجب أن يقوم بين دول تعيش في وطن مشترك، وتنتمي إلى قومية واحدة وتتحدث لغة واحدة، وتملك تاريخا مشتركا ومصالح مشتركة وتواجه مصيرا مشتركا.

وسنعالج كل من هذه المنظمات المذكورة في مطالب ثلاثـة:

المطلب الأول : الجامعــة العربيــة.

فجامعة الدول العربية هي منظمة إقليمية ومن أهمها أنها تتميز بطبيعتها المزدوجة(قومية وقطرية) وهي تخضع منذ نشأتها لتناقض قطري وقومي بحيث ضمن ميثاقها احترام السيادة القطرية للدول الأعضاء، وكون الجامعة أداة تنسيق وليس أداة توحيد مؤكدا سيادة الدول الأعضاء و استقلاليتها ومن هنا نشأ صراع بينالتيارين القومي والقطري وهو صراع أصبح من سمات النظام الإقليمي العربي و العلاقات السياسية العربيـة[102].

لقد بقي العرب أكثر من أربعة قرون تحت الحكم العثماني وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى- سعى الحلفاء إلى استمالة العرب وكسب ودهم والاستفادة من طاقاتهم للقضاء على الإمبراطورية العثمانية وتعهدوا بمساعدتهم على تحقيق الوحدة العربية وَخُدعَ العرب بالوعود المعسولة فناصروا الحلفاء وقاتلوا الأتراك، وبعد الحرب تنكر الحلفاء لعهودهم وتقاسموا الأقطار العربية في المشرق واستعمروها باسم الانتــداب .

[102]- احمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية (1945 الى1985)دراسة تاريخية سياسية، سلسلة الثقافة العربية، بيروت .لبنان 1986، ص: 7- 8

وفي فترة ما بين الحربين تفجرت الثورات والانتفاضات في كل الأقطار العربية ضد المستعمرين ولم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى كانت معظم دول المشرق العربي قد نالت استقلالها، وبعد سنوات قليلة تحصلت بقية الأقطار في الجزيرة العربية وفي إفريقيا على استقلالها وتخلصت من الاستعمار بمختلف أشكاله، وكل دولة لها كيان تحافظ عليه واستقلال تتمسك به وثروة طبيعية لا ترضى بأن يشاركها الغير فيها، ثم إن الملك أو الأمير لا يتنازل عن عرشه لأحد .

إن فكرة الوحدة العربية تبلورت حديثا مع تبلور الفكرة القومية ومع انتشار الأفكار القيمة التي أذاعها المفكرون العرب، وكانت حجج المنادين بالوحدة تقوم على فكرة وجود أسس قومية متينة وإمكانات اقتصادية هائلة وطاقات بشرية وحضارية عظيمة وأخطارا استعمارية وصهيونية تهدد العرب جميعا وتطمع في أراضيهم وثرواتهم وتحاول باستمرار إدامة التفرقة بينهم[103].

وحينما قوي تيار الوحدة مع بداية الحرب العالمية الثانية سارعت بريطانيا إلى استغلاله وتوجيهه لحسابها فقامت تدعو إلى وجوب إتحاد الدول العربية وفي سنة 1945 ولدت الجامعة العربية وهي ليست منظمة قومية فوق الدول نظرا لتأكيد ميثاقها على السيادة القطرية لأخذه بمبدأ الإجماع وليس بمبدأ الأغلبية قاعدة للتصويت [104].

وتكونت الجامعة في البداية من الدول السبعة التي وقعت الميثاق وانضم إليها فيما بعد عدد آخر من الدول العربية وهي في الوقت الراهن تتكون من واحد وعشرين(21) دولة بالإضافة إلى عضوية فلسطين[105] .

و بالرجوع إلى المراحل التاريخية لنشأتها نذكر بعض المناسبات التي سبقت تاريخ النشأة، ففي سنة 1942 وعام 1944 جرت عدة اجتماعات وعقدت عدة مؤتمرات أكدت للحكومات العربية رغبة الشعوب العربية في توثيق التعاون والصلات فيما بينها بشكل يسفر عن قيام إتحاد عربي يشكل إطارا تنظيميا لمشروع وحدوي يجعل لهذا التنظيم قيمة في التنظيم الدولي أو على الأقل تقارب أقوى وتنسيق أشد للشؤون العربية .

وفي سنة 1944 وبدعوة من الحكومة المصرية عقد في الإسكندرية اجتماع تحضيري قدمت فيه ثلاثة اقتراحات (وحدة عربية وحكومة مركزية، أو إتحاد فدرالي، أو جامعة الدول العربية المستقلة) وانتهى الاجتماع بالموافقة على الاقتراح الأخير الذي عرف بـ (بروتوكول الإسكندرية) والذي تضمن الأسس التي تقرر أن تقوم عليها الجامعة، وعاد كل وفد إلى بلاده يحمل مشروع الجامعة، أو بروتوكول الإسكندرية للحصول على موافقة السلطة المختصة في الدولة

101- الأمير رئيف أبي اللمع، دراسات في الدبلوماسية العربية، منشورات مجلس الخدمة المدنية في لبنان، الأجزاء , 16، 13، 14، 18، للسنوات من 1971 إلى 1974.

[104]- جميل مطر وعلي الدين هلال – النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط4، دار المستقبل العربي، القاهرة مصر : 1983، ص : 140

[105]- مجلس الجامعة العربية، اتخذ قرارا في1976/9/9 بقبول فلسطين عضوا كامل العضوية، تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية في الجامعة، لاشتراكها في أعمال المجلس، واستنادا إلى قرار ميثاق الجامعة، الذي نص على شرعية استقلال فلسطين .

عليه، وخشي المؤتمرون من خيبة أمل الشعوب العربية التي تنتظر الكثير والتي تحلم بالوحدة أو الإتحاد لدى اطلاعها على هذا المشروع الهزيل الذي تمخض عنه اجتماع الإسكندرية، فأعلنوا أن المشروع المقترح ليس سوى خطوة أولى في طريق الوحدة ستعقبها خطوات أوسع وأهم.

وفي 22 مارس 1945 عقد مؤتمرا في القاهرة ضم ممثلين عن الدول السبعة المؤسسة للجامعة (مصر، سوريا، لبنان، العراق، شرق الأردن، السعودية، اليمن) وبعد إدخال بعض التعديلات على البروتوكول تم الإعلان عن تأسيس جامعة الدول العربية ووقعوا ميثاقها، ويشتمل الميثاق على عشرين مادة ويتضمن ثلاثة ملاحق :

الملحق الأول : يتعلق بفلسطين .

الملحق الثاني : بالتعاون مع البلاد العربية غير المنخرطة في الجامعة.

الملحق الثالث : بتعيين الأمين العام للجامعة .

ويمكن تلخيص الأغراض التي نص عليها الميثاق فيما يلي :

- صيانة استقلال الدول العربية مع الأطماع العدوانية والاستعمارية المحافظة على الأمن العربي بمنع الحروب بين الدول العربية ونشر لواء الوئام والتفاهم بينها .

- تحقيق التعاون بينها وتنسيق خططها في المجالات السياسية ومساعدة الأقطار العربية التي ما زالت مستعمرة وتحت نيران الاستعباد على نيل استقلالها .

- توثيق التعاون والصلات بينها حسب نظام كل منها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وشؤون المواصلات وشؤون الجنسية والجوازات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين [106] .

ويستنتج من نص الميثاق أيضا أن هناك ثلاثة شروط يجب أن تتوافر في الدولة المرشحة للعضوية وهي (- أن تكون دولة عربية- أن تكون دولة مستقلة قادرة على تحمل الالتزامات التي نص عليها الميثاق وتنفيذها وأن تقدم طلبا بالانضمام إلى الأمانة العامة التي تعرضه على المجلس).

وفي الأخير ما فائدة التمسك بالجامعة العربية بعد أن ذهبت مصر إلى إسرائيل تاركة خلفها الجامعة العربية وفلسطين وغيرها، وصمت العرب عند احتلال إسرائيل لعاصمة عربية بيروت، ترك الجامعة العربية لغيرها أمر إخراج العراق من الكويت عند الاحتياج، ترك العراقيين لقمة سائغة للاحتلال الأمريكي وما حل ويحل بالفلسطينيين.

والملاحظ هنا أن الجامعة العربية غائبة أو مغيّبة كليا عن الأزمات العربية، الفلسطينيون يبادون والعراق تحت الاحتلال ويتعرض للتفتيت والسعودية ومصر وسوريا وغيرها تواجه تهديدات ومؤامرات واضطرابات والسودان يحاول انتزاع الأشواك من جسده، ودول عربية تعترف رسميا بإسرائيل العدو الصهيوني وتتبادل التمثيل الدبلوماسي معه ودول أخرى تتعامل معه سرا أو جهرا، أو تقوم بدور الوسيط،

---

[106]- قرارات مؤتمرات القمم العربية، المنعقدة على التوالي(الإسكندرية مصر سنة 1964، في الجزائر سنة 1973، في الرباط المغرب : 1974.

وليبيا تتبدل وتتنكر وتتنصل من روابطها القومية وتعلن حيناً بعد حين انسحابها من الجامعة العربية، أين الجامعة وأين أعضاؤها لاتخاذ موقف حازم وجاد موقف مشرف موقف مبيض للوجه من كل هذا، فلا أرى معنى للجامعة ولا لاجتماعاتها الدورية ولا لمواقفها السلبية من فائدة تذكر [107] ، وقيام بعض التجمعات الإقليمية العربية على هامشها لدليل على ضعف الثقة بها إن لم نقل عدم الثقة .

المطلب الثاني : مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي منظمة إقليمية عربية مكونة من عضوية ست (6) دول تطل على الخليج العربي، وقد تم الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون بين الدول الخليجية الستة لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق بين الدول في مختلف المجالات الفنية دون التركيز على النواحي الأمنية[108] .

تأسس المجلس في 1981/05/25 بأبو ظبي بالأمارات العربية المتحدة ومقره الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، أسس هذا المجلس كرد فعل لتطورين مهمين في المنطقة وهما:

- قيام الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979 وللإطاحة بنظام الشاه المدعوم من الغرب.

- نشوب الحرب بين العراق وإيران بعد ذلك بعام وحينها شعر حكام الخليج العربي بالقلق على أمن بلادهم بعد انتشار أخبار تفيد أن العراق يرغب في توسيع حدوده، ورغبة إيران في تصد يـر ثورتها.

وتم الإعلان عنه رسميا أي إنشاء منظمة إقليمية في شكل تنظيم دولي إقليمي قومي تهدف إلى توثيق الروابط بين الأعضاء في شتى المجالات، وتكون مدينة الرياض مقرا لهذه المنظمـــــــــة.

والمجلس يضم دول الخليج العربي الستة (السعودية، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، سلطنة عمان)، وسنحاول بيان أجهزته وأهدافه وتقييم عمله في الفروع التاليـــــــة:

1- أجهـزة المجلس:يتكون المجلس باعتباره تنظيما إقليميا دوليا محدود العضويـــة من الأجهزة الرئيسيـــــة التاليـــــة :

أ- المجلس الأعلـى :ويعتبر السلطة العليا ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتتم رئاسته دوريا، حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ودوراته العادية تعقد كل سنة، ولكي تعتبر اجتماعاته قانونية يجب حضور ثلثي الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد.

---

[107]- راجع في ذلك تعليق أحد الصحفيين، في صحيفة النهار- الجزائر - ليوم :03/31/ 2004.

[108]- د/ عبد الله الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ذات السلاسل للطباعة والنشـر،ط 1، الكويت ، 1990، ص: 9.

ونظام التصويت في المجلس الأعلى يتم بالاقتراع السري إذا طلبه عضو أو بقرار من الرئيس، ويتلى التحفظ عن التصويت عند إعلان القرار الذي يثبت كتابيا وللأعضاء تقديم إيضاحات على مواقفهم في التصويت بعد انتهائه[109].

و يضع المجلس الأعلى السياسية العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي ينبغي له السير عليها، وينظر في التقارير والدراسات والتوصيات التي يرفعها إليه المجلس الوزاري، وهو الذي يعين الأمين العام ويقر النظام الداخلي ويصدق على الموازنات وينشئ اللجان ويضع أنظمتها ذات الطبيعة المغلقة بحيث أن نظامه لا يتضمن نصا بقبول أعضاء جدد من الدول المطلة على الخليج العربي مثل العراق أو الدول المنتمية إلى شبه الجزيرة العربية مثل اليمن وتعتبر قرارات المجلس الأعلى مجرد توصيات للدول الأعضاء , كما هو الحال عليه بمجلس جامعة الدول العربية وكذا الجمعية العامة للأمم المتحدة بحيث تقوم الدول الأعضاء بتنفيذ القرارات بمحض إرادتها.

ولتيسير الحصول على موافقة جماعية من المجلس الأعلى عند التصويت على قراراته في المسائل الموضوعية، يقوم المجلس الوزاري لمجلس التعاون بدور تمهيدي في التوفيق بين وجهات نظر الدول الأعضاء في المسألة موضوع الخلاف والحصول على التراضي حول مشروع قرار قبل إحالته للتصويت [110].

ب- المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم، ويعتبر الجهاز التنفيذي وثاني الهيآت العاملة في المجلس ونظام الرئاسة فيه دورية ولمدة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي للدول ويعقد اجتماعا عاديا كل ثلاثة أشهر، وتسند رئاسة المجلس الوزاري كل ستة أشهر إلى أحد رؤساء الوفود بالتناوب بينهم على أساس الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويضم المجلس الوزاري رئيس المجلس والأمين العام ورؤساء لجان العمل الفرعية التي يقرر المجلس تشكيلها، ويعتبر المجلس الوزاري الجهاز المحرك لنشاط مجلس التعاون وهو الجهاز الذي يباشر من خلال المجلس الأعلى رقابته وإشرافه على أعمال مجلس التعاون بما يحقق الأهداف المرجوة للمجلس[111].

وتعتبر اجتماعاته قانونية إذا حضرها ثلثي الأعضاء، والتصويت فيه يجري على أساس التفرقة بين المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية، ومن صلاحياته العمل على تشجيع التعاون وتنسيق الأنشطة بين الدول الأعضاء وإحالة التوصيات إلى المجلس الأعلى لاتخاذ تدابير القرارات المناسبة بشأنها ومن صلاحياته بل ومن مهامه إعداد جدول الأعمال للمجلس الأعلى.

جـ- الأمانة العامة :تتكون الأمانة العامة من أمين عام الذي يعينه المجلس الأعلى ومن أمناء مساعدين وموظفين، يقوم الأمين العام بتفويض الأمناء المساعدين ببعض مهامه وصلاحياته وعند غيابه القيام بمهام عمله.

---

[109]- د/ عاكف صوفان- المنظمات الإقليمية، معهد الأمارات الدبلوماسي، وزارة الخارجية، أبو ظبي، عام 2003 ص : 17

[110]- د / عبد الله الأشعل–المرجع السابق، ص: 58

[111]- د/ عاكف صوفان المرجع السابق ، ص: 23 .

يتولى المجلس الأعلى تعيين الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويمارس الأمين العام وجميع الموظفين مهامهم باستقلال تام، ويعملون للصالح العام المشترك ويمتنعون عن أي تصرف يتنافى وواجباتهم ويتمتع كبار الموظفين في الأمانة العامة وممثلو الدول الأعضاء في المجلس بالامتيازات والحصانة التي تحددها الاتفاقية بين الأطراف - كما يتمتع كذلك مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة عضو بالأهلية القانونية، وللأمين العام كنظرائه في المنظمات الدولية الأخرى - اختصاصات إدارية ومالية وقانونيـــة شبيهـــة .

هـ- هيئة تسوية المنازعات : مقر هذه الهيأة الرياض وتتشكل من أفراد ينتمون إلى الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع، وتختص هذه الهيئة في النظر فيما يحيله إليها المجلس الأعلى من منازعات بين الدول الأعضاء أو من خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي كمجلس التعاون وتصدر توصياتها أو فتاواها وفقا لأحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون وأحكام القانون والعرف الدوليين، ومبادئ الشريعة الإسلامية وترفع تقاريرها بشأن الحالة المطروحة إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا ، بالإضافة إلى ما تقدم من الأجهزة، قرر المجلس الأعلى إنشاء لجان وزارية تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة وتقوم بمهمات مؤقتة ومن هذه اللجان لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التعاون المالي والتجاري، ولجنة التعاون الصناعي ولجنة النفط، ولجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية للإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والمالي والتجاري وغيره بين دول المجلس لدول الخليج العربي، والمساهمة في توحيد الإستراتيجية وأهداف ومصالح مشتركة وتوجهات متناسقة[112] .

المطلب الثالث :تقييم إنجازات المجلس منذ إنشائه:

في البداية من عمر المجلس وخلال السنوات من 1981- 1990 تم خلالها استكمال الأنظمة التأسيسية والاتفاقيات الإطارية للتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية رغم عائداتها المحدودة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

أ- عدم الشعور بأهمية التعاون الاقتصادي مع الشركاء خاصة سنة 1973 أيام حرب العبور بعد ارتفاع سعر البترول، حيث خيل لكل دولة عضو أن الإمكانيات المالية متوفرة لديها وبالتالي بإمكانها حل مشاكلها بمفردها دون الاعتماد على الآخرين.

ب- دور المجلس : كان دور المجلس محدودا في تنسيق الاستراتيجيات التنموية المشتركة لتمسك هذه الدول بصلاحياتها وبذلك لا بد من القيام بجهود التنمية في الدول الست بمعزل عن مسار المجلس.

جـ- بقاء مستوى التعاون الخليجي تعبيرا عن رغبته في العمل المشترك دون أن يصل إلى درجة الشعور بهذا التعاون كحاجة ضاغطة.

---

[112]- أنظرفي ذلك، مجلة المشاهد السياسي، مستقبل مجلس التعاون الخليجي، الصادرة بتاريخ: 6/20/ 1999 ، ص: 10، 15.

أما خلال العقد الثاني من عمر المجلس والممتد من 1990- 2000، مر مجلس التعاون بمرحلة خطيرة خاصة أنه في بداية هذا العقد سنة 1990 حدث غزو العراق للكويت وهذا الغزو وضع المجلس أما م أخطر تحد يمس مبرر وجوده، وبالتالي وجهت ضربة قاسية إلى مفهوم الأمن القومي العربي حيث طرحت تساؤلات حول دور المجلس في حماية أعضائه من العدوان ووفرت المبررات للوجود العسكري الأجنبي في المنطقة وأحدثت اختلالا في التوازن لصالح الأطراف غير العربية، بعد أن عجزت الجامعة العربية عن إخراج القوات العراقية من الكويت لأسباب متعددة، فتم اللجوء إلى القوى الأجنبية والأمم المتحدة التي تمكنت من تحرير الكويت، وقد تسببت عملية الغزو ثم التحرير من استهلاك وصرف مئات المليارات من موارد دول الخليج أي دول مجلس التعاون، ومن نتائج حربي الخليج الأولى والثانية أنها تسببت في عرقلة خطط التكامل الاقتصادي للمجلس وتزايد التركيز على الاعتبارات الأمنية، وتضخم موازنات الدفاع التي ابتلعت نسبة ضخمة للموارد المتاحة وقد استحوذت القضايا الأمنية والعسكرية على قدر كبير من اهتمام القيادات من دول مجلس التعاون، وقد استغلت الولايات المتحدة الفرصة لتوقيع اتفاقيات أمنية مع كل دولة من الدول الستة كل واحدة على حدة .

وفي العقد الثالث من عمر المجلس الممتد بين سنتي 2000- 2005 طرأت أحداث دولية كبرى منها تفجيرات 2001/09/11، ثم تلاها احتلال أفغانستان والعدوان الأمريكي والبريطاني على العراق وإنشاء قواعد عسكرية في كل من مملكة البحرين وقطر والكويت وظهور تباين في مواقف دول المجلس فيما يتعلق بالتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم ذلك شهدت هذه المرحلة إنجازا اقتصاديا مهما وهو إعلان إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي في نهاية عام 2003 والبدء في وضع الإجراءات المتعلقة بتنفيذه[113].إذا كان مجلس التعاون قد استطاع عبر مسيرته تحقيق بعض الإنجازات والحفاظ على عقد اجتماعاته العليا والوزارية والفنية بانتظام إلا أن سجله العام لا يخلو من انتقادات وأخطاء ومنازعات، ومستقبله لا يخلو من مواجهات وقضايا جوهرية تنحصر في الأمور التالية:

1- الطبيعة المغلقة لنظامه: إن نظامه لا يقبل أعضاء جدد من الدول المطلة على الخليج مثل العراق أو المنتمية إلى شبه الجزيرة العربية مثل اليمن، وقد أعلن رئيس الوزراء اليمني أن اليمن مُصرٌ على المطالبة بالانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي من منطلق اقتناعه بضرورة بناء تجمعات إقليمية فاعلة تحقيقا لشعار الأقلمة قبل العولمة.

2- انطباعه بأنه ناد للأغنياء من أقطار المنطقة فليس هناك مجال مشاركة على المستوى الشعبي.

3- تكرار الخلافات فيما يتعلق بتعيين الأمين العام.

111- رئيس وزراء اليمن، أشار إلى إمكانية تجاوز التفاوت بين أنظمة الحكم والأنظمة الإدارية والاقتصادية بين اليمن ودول مجلس التعاون، من خلال برنامج الإصلاح، الذي يتم تنفيذه، وقال إن المشاركة في الغنى والرخاء، يحقق الاستقرار والأمن والسلام والخير للجميع.

4- الخلافات حول بعض المواقف أو المطالب المتعلقة بالأوضاع الخليجية كالخلاف حول الموقف من العراق بضرورة العمل على رفع العقوبات عنه كليا أو جزئيا للتخفيف من معاناة شعبه أم الاستمرار في المقاطعة وضرب الحصار، وهذا قبل العدوان الأمريكي عليه.
5- الخلافات الحدودية بين دول المجلس، تشتد أحيانا حتى الوصول إلى حشد الجيوش على الحـــــدود .
6- عدم الاستفادة من إعلان دمشق الصادر في مارس 1991 الذي أنشأ تجمعا عربيا يضم دول المجلس ومصر وسوريا ويحقق عملية الربط والترابط بين الأمن الغربي والأمن الخليجي ويعزز مناعة المجلس الأمنية بقوات وأدوات عربية حتى الآن.
7- تقييد حرية تملك العقارات للمواطنين الخليجيين ومحدودية حجم التبادل التجاري بين المجلس، وعدم توحيد التشريعات والأنظمة.
8- عجز المجلس عـن تحقيق هدف الاندماج أو الوحـدة أو التكامل الذي ورد في نظامـــه الأساسي [114] .

المطلب الرابع : اتحـاد المغـرب العربـي:

أسفر مؤتمر القمة المغاربية المنعقد بمدينة مراكش في 17/ 02/ 1989 عن قيام اتحاد بين دول المغرب العربي وهي (المملكة المغربية، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) وقد تبنت هذه الدول منهج الاتحاد أسوة بتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك نظرا لتوافر الظروف والعوامل المواتية المماثلة لذلك التجمع والتي سنلخصها فيما يلي : (الترابط الجغرافي، التجانس السياسي الذي يوفر حدا أدنى من التعايش العرقي والطائفي، الاشتراك في الخلفية الاجتماعية والثقافية، توقع مزايا اقتصادية، الإحساس بوجود خط مشترك، وجود قطب أساسي لقيادة عملية التجمع) . وذكر هذه العوامل فقط يعود إلى تمتعها بأولوية أعلى على أساس أهميتها وشموليتها الواسعة وصلتها القديمة بمسار عملية التجمع الإقليمي وتطورها في مراحل لاحقة [115].
بالرغم من المصادقة على معاهدة اتحاد المغرب العربي وإنشاء مؤسساتها بنوع من التوازن بالنسبة للهيئات التقريرية فيها، وبمكان وجـــــودها .

إلا أن العقبات السياسية تبرز بالدرجة الأولى كمعطل لأي تقدم في بناء المغرب العربي، حيث تبرز الخلافات على مستوى النهج السياسي، وخلافات الحدود وهي من بين مخلفات الاستعمار، وقضية الصحراء الغربية التي تعتبر العائق الأكبر في تكوين الوحدة المغاربـــة.

لقد عبر القادة الخمسة لدول المغرب العربي عند إقامة اتحادهم أن هذا الاتحاد يشكل خطوة أساسية على طريق الوحدة العربية وسيؤدي إلى تعزيز كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرير واستعادة كل حقوقه الوطنية الثابتة ويرتكز على صون

---

[114]- أنظر في ذلك ماكُتِبَ عن مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة المشاهد السياسي بتاريخ 1999/06/20 ، ص: 14- 15

[115]- د/ مصطفى عبد العزيز مرسي – اتحاد المغرب العربي، دراسة للعوامل المهنية للتجمع الإقليمي، مجلة التعاون ، العدد 14، الرياض - السعودية، يونيو 1989، ص: 108.

استقلال أقطار المغرب وتوثيق التعاون الصادق والاحترام المتبادل بينها وهي أحوج ما تكون إلى التوحد والتكتل والتعاون، لذلك تبرز الأهمية القصوى لتفعيل اتحاد المغرب العربي بروح جديدة تفرضها بداية الألفية الثالثة هذا الاتحاد الإقليمي الذي يعتبر رهانا إستراتيجيا من أجل مواجهة سلبيات العولمة وإنجاح سياسة تنموية اقتصادية واجتماعية مبنية على تكامل اقتصادي بين الأقطار الخمسة لتجاوز تحديات النمو الديموغرافي والمديونية الخارجية تعثر القطاع الخاص في أدائه الاقتصادي والاجتماعي والأمن الغذائي[116].

أولا / الغرض من إنشاء الإتحاد وأهدافه : أنشئ الإتحاد بموجب المعاهدات المبرمة بين دول الإتحاد قصد إقامة تجمع إقليمي يزيد من أواصر مقيميه وتحسين علاقات دوله وقوة في المنطقة وتحقيق تقدم مجتمعاتها وانتهاج سياسة مشتركة في مختلف المجالات والميادين (ميادين اقتصادية ودبلوماسية، ودفاعية، وثقافية)، وقد نصت المادتان الثانية والثالثة من معاهدة إنشاء الإتحاد

في المادة الثانية: أن الإتحاد يهدف إلى توثيق أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء، وتحقيق تقدم مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها وانتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع والرساميل .

أما المادة الثالثة: فقد جاء فيها أن الإتحاد يسعى لتحقيق الأغراض التالية[117] .

1- في الميدان الدولي: يسعى الاتحاد إلى تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها عن طريق الحوار.
2- في الميدان الاقتصادي: يقوم على تحقيق التنمية في كل المجالات وخصوصا إنشاء مشاريع مشتركة وإعداد برامج عامة وتوفير ما يلزم من وسائل لهذه الغاية .
3- في ميدان الدفاع: يقوم على صناعة استقلال وحرية كل عضو في الإتحاد.
4- في الميدان الثقافي: يقوم على تنمية التعليم على جميع المستويات عن طريق التعاون، ويقوم على الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من الشريعة الإسلامية، وصيانة القومية العربية والسعي وراء بلوغ هذه الغاية .
ومن اعتبارات معاهدة مراكش أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى العضوة في الإتحاد .

وتعهدت دول الإتحاد بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق أراضيها يمس أمن أي منها أو نظامه السياسي على أراضيها وعدم الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي موجه ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة التابعة للدول الأعضاء، إلا أن المعاهدة قررت إعطاء الأعضاء حرية إبرام اتفاقيات دولية لا تتناقض مع أحكام المعاهدة وسمحت كذلك للدول العربية والإفريقية بالانضمام إلى الإتحاد.

ثانيا / هياكل وأجهزة الاتحاد : تتكون تلك الهياكل من :

---

[116]- د/ عاكف صوفان، المرجع السابق، ص: 43

[117]- انظر في ذلك – نص معاهدة الإنشاء في المؤتمر التأسيسي للاتحاد المنعقد، بمراكش – المغرب- في 1989/02/17.

1- مجلس رئاسة الاتحاد : يعتبر هذا المجلس أعلى جهاز في الاتحاد تتم رئاسته بين رؤساء الدول الأعضاء ولمدة ستة أشهر عن طريق التناوب ويعقد المجلس دوراته العادية كل سنة وقراراته تصدر بإجماع أعضائه ويعتبر هذا المجلس الجهاز الوحيد الذي يملك صلاحية اتخاذ القــرار .

2- مجلس وزراء الخارجية: من مهام هذا المجلس تحضير دورات مجلس الرئاسة والاشتراك في اجتماعاته واقتراح جدول أعماله والنظر في الاقتراحات المقدمة إليه من لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس رئاسة الإتحاد، وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية والقيام بدراسة جميع القضايا التي تطلبها رئاسة المجلس أو أحد الأعضاء .

3- لجنة المتابعة: تتألف هذه اللجنة من خمسة أعضاء يقوم كل مجلس وزراء دولة عضو في الإتحاد بتعيين عضوها الذي يمثلها في هذه اللجنة، وتقوم هذه اللجنة بمتابعة شؤون الإتحاد وتطبيق مقرراته بالتنسيق مع باقي هيئات الإتحاد، وعرض هذه اللجنة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.

4- اللجان المتخصصة: وهي لجان ينشئها مجلس رئاسة الإتحاد مع تحديد اختصاصاتها، وانعقد أول اجتماع لهذا المجلس في 1990/10/23 وتقرر فيه إنشاء أربع لجان وزارية متخصصة نذكرها على التوالي (لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية .

5- مجلس الشورى : مقره الجزائر وهو الجهاز التشريعي للإتحاد ويتم اختيار أعضائه من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة، ومن ضمن اختصاصات هذا المجلس إبداء الرأي في كل ما يحيلــه مجلس الرئاســة من مشاريع وقرارات، وله أن يرفع إلى مجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد وتحقيق أهدافه .

6- الهيئة القضائية : تعين كل دولة قاضيين ولمدة ست سنوات تتشكل منهم هذه الهيئة وللهيئة رئيس يتم انتخابه من بين أعضاء الهيئة لمدة سنة واحدة ومن اختصاصها النظر في النزاعات المتعلقــة بتفسير المعاهدات وتطبيقها، وفي الاتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد وتعتبر أحكامها نهائية، وتقوم كذلك بتقديم الآراء الاستشارية في كل المسائل القانونية التي تعرض من قبل رئاسة المجلس .

7- الأمانة العامة : مقرها مدينة الرباط بالمملكة المغربية وتتشكل هذه الأمانة من ممثل عن كل دولة عضو، ومن مهامها الإشراف على أعمال الإتحاد، ويعين أمينها من قبل رئاسة المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط [118] .

ثالثا / تقييم عمل الإتحاد منذ إنشائه.

اتسم الاتحاد منذ إنشائه باللامبالاة، والتقصير، والنفور، مما أدى إلى شل عمله في معظم الأحيان، وقد تساءل الكثير عما إذا كان الاتحاد ما زال قائما أو انتهـــى [119] .

ومن ضمن وأهم الأسباب التــي أدت إلــى جموده وضعفــه ما يلــي :

118- عبد الله اسكندر، مقال في صحيفة الحياة المؤرخة في 2003/12/23، وفي 2005/05/25،

119- مقال ليلى بديع عن احتضار الإتحاد المغاربي، صحيفة اللواء، في 2003/12/24.

1- الإكثار من الاتفاقيات والتهرب من تنفيذها أو التصديق عليها، فقد تم الاتفاق على إنشاء منطقة تبادل حر في عام 1992م وإنشاء سوق زراعية مغاربية ووحدة جمركية في عام 1995م وقيام سوق مغاربية مشتركة في عام 2004 وقد تم الاتفاق كذلك على رفع الحواجز أمام تنقل الأشخاص والسلع والدخول في مرحلة التكامل الاقتصادي ومع الأسف لم يطبق أي شيء من ذلك .

2- ضعف التجارة البينية بين دول الإتحاد، بحيث لا تتجاوز نسبة التبادل التجاري بين هذه الدول 5 % في حين أنها تصل مع الإتحاد الأوروبي.80 % .

فالمغرب لا يستورد من الجزائر سوى 5% من المشتقات النفطيـــة، والجزائر بالمقابل لا تستورد من المغرب سوى 1% من الصادرات الغذائية بينما استيرادها من السلع الغذائية من أوروبا يقدر بنحو خمسة مليارات يورو، البعض منها من إنتاج المغرب وخسارة هذه البلدان تقدر بين 5 و 6 مليارات دولار بسبب الحواجز الجمركية المعقدة التي أقرتها هذه الدول واستمرار الخلاف أدى إلى إغلاق الحدود وغياب التشريعات المتناسقة، ورغم أن المغرب أكبر منتج للأسماك في المنطقة، فإن إيطاليا وإسبانيا هي أكبر مزود لأسواق تونس وليبيا من الثروة البحرية .

وبذلك فإن الإتحاد الأوروبي يحقق منافع ثنائية من تجارته مع دول المغرب العربي لأنه يقوم بإعادة تصديره سلعا محلية داخل المنطقة بعد وضعه عليها ختم (صنع في دول الإتحاد الأوروبي)[120] .

المبحث الثالث

الخلافات المتعلقة بالمنافسة على رئاسة الإتحاد

فالتنافس على رئاسة الإتحاد كاد أن يتحول إلى أزمة سياسية في عام 1989 م وانقلب إلى نقيض، بعد أن أعلن الزعيم الليبي معمر القذافي عن تخليه بصورة مفاجئة عن هذا المنصب الذي يؤول إليه آليا، بحكم النظام المعمول به في الإتحاد، نظام تداول الرئاسة حسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء عام 1995م.وهكذا أصبحت الأزمة قائمة والمتمثلة في عدم توفر مرشح لرئاسة الإتحاد .

وبعد تخلي الزعيم الليبي عن هذا المنصب صدر بيان عن وزارة الخارجية الليبية مؤكدا أن ليبيا قررت ترك موضوع الإتحاد لشعوب الاتحاد ومن مسبباته للتخلي عن الرئاسة يكمن في تعثر مسيرة الإتحاد والخروقات الكثيرة من قبل بعض أعضاء الإتحاد ويتضمن البيان الخروقات التالية:

المطلب الأول:تعاون بعض الدول الأعضاء مع الغير مخالفة بذلك الأطر المتفق عليها.

- إدعاءات موريتانيا ضد ليبيا حيث اتهم الرئيس الموريتاني ليبيا في أكتوبر 2003م بالتورط في محاولات انقلابية فاشلة وصفها بالمؤامرة الإجرامية، ولم تشكل لجنـــة

120- أنظر في هذا الموضوع، ماورد في صحيفة الحياة، في: 2005/03/10 .

وزاريــة مغاربيــة للتحقيـق في الإدعاءات الموريتانية ضد ليبــيا، ما أفاض كأس الزعيم الليبـــي.

- الاعتراف بإسرائيل وتبادل التمثيل الدبلوماسي والزيارات بينـها .

- الموافقة على إجراء مناورات عسكرية والمشاركة مع إسرائيل ودول الحلف الأطلسي في بداية عام 2005 من تنظيم الحلف، رغم وجود نصوص في ميثاق الإتحاد تعفي ليبيا من الخضوع لأي إجراء خارجي، ومع ذلك فإن دول الإتحاد التزمت الحظر المفروض على ليبيا[121] .

- الخلاف القائم بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية عام 1995م [122]، حيث أعلن المغرب تجميد نشاط الاتحاد واتهم الجزائر بالخروج عن حيادها في قضية الصحراء الغربية واعتبر أن تدخل الجزائر أدى إلى دعم موقف البوليساريو وإجهاض مخطط التسوية لحل النزاع وخلال تبادل الاتهامات بين الطرفين فضلت الدول الثلاثة الأخرى في الاتحاد التزام الصمت أو التحيز خفية للمطالبين باستقلال الصحراء .

وكانت الصحراء الغربية مستعمرة إسبانية وبعد انسحاب اسبانيا منـها سارع المغرب إلى وضع اليد على أكبر جزء منـها 1975م، وفي فبراير 1976م نشأت جبهة البوليساريو وأعلنت قيام الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية فراحت تطالب بالاستقلال وفي عام 1984م قبلت منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت إلى الإتحاد الإفريقي عضوية الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية مما تسبب في انسحاب المغرب من المنظمة وقطع علاقاته مع كل الدول التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية .

وأدى كذلك الخلاف بين الجزائر والمغرب إلى شل أعمال الإتحاد المغاربي وتعكير صفو العلاقات بين الدولتين حول مصير الصحراء الغربية، فالمغرب ملكا وحكومة ومعارضة يعتبر الصحراء الغربية وشعبها جزءا لايتجزأ من أرضه وشعبه .

أما الجزائر تعتبر القضية قضية تصفية استعمار ومن حق الشعب الصحراوي تقرير مصيره عن طريق الاستفتاء الحر والنزيه وتحت إشراف الأمم المتحدة، فمشكلة الصحراء أصبحت كما نرى العنصر الحاسم المؤدي إلى فشل الإتحاد المغاربي منذ انطلاقتـه عام 1989 م وإخفاق كل المحاولات التي جرت حتى نـهايـة 2005 لعقد قمـة جديـدة [123].

المطلب الثاني:توتر العلاقات وفتورها بين الأعضاء وتدهور الأوضاع فيها :

تمر العلاقات بين الأعضاء بمرحلة تتسم بالتوتر والفتور والجفاء وعدم الاستقرار كما هو الحال بين ليبيا وموريتانيا بسبب قيام موريتانيا بتطبيع العلاقات مع

121- أنظر صحيفة الحياة، المؤرخة، في : 2004/10/13.

122-. أنظرفي ذلك المصالحة الغائبة بين الجزائر والرباط ، مجلة Le monde Diplomatique Décembre 1999PP12-13 ، وكذا خطة ببكر الثانية والسلام الموعود بحث عن نزاع الصحراء الغربية، مجلة المستقبل العربي، عدد مايو 2005 ، ص: 72 - 78.

123- عبد السلام المبروك – تطورات قضية الصحراء الغربية في خضم الظروف الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة بيروت . لبنان، 2005/11/12 ، ص: 65- 67 .

إسرائيل وكذا بين ليبيا والجزائر بسبب استمرار ليبيا في تقديم الدعم إلى الفئات المطالبة بالانفصال عن دولة مالي التي تحد الجزائر من الجنوب، وبين تونس والجزائر بسبب خوف تونس من انتقال عوامل العنف إلى أراضيها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحصار المضروب على ليبيا صرفها عن أي اهتمام بموضوع الإتحاد المغاربي، كما أن الأوضاع الأمنية في الجزائر جعلتها عاجزة عن القيام بدور فاعل لتعزيز مسيرة الإتحاد، وانشغال موريتانيا بالخلافات والانقلابات السائدة في بلدها أبعدها عن هموم الإتحاد وقضاياه[124].

والخلاصة من هذا الواقع نستنتج أن الإتحاد يعاني أزمة وجود بدليل أن الاجتماعات الرئاسية أصبحت معطلة وأن الإتحاد الذي أنشئ من أجل تحقيق حلم الذين كافحوا من أجل الحرية والاستقلال ظل بسبب الخلافات والمطامع الشخصية لبعض الأعضاء مقتصرا على لقاءات القمة دون التمكن من إنجاز أي خطوة عملية على طريق التلاحم الوحدوي رغم توافر العوامل والمقومات والحوافز التي تجمع بين أعضائه والتي تفرض على مجموعة من الدول واجب السير في طريق الاندماج أو الانصهار .

يعتبر الوطن العربي في ظل التنظيم الدولي الجديد مختبرا ميدانيا وحقلا للتجارب إن صح التعبير لتطبيق الابتكارات الغربية بحيث أن العولمة تحمل فيما تحمله، ثلاثة ابتكارات تتكامل فيما بينها من أجل استمرارية التجزئة وتعميق آثارها وتوسيع نطاقها وهي الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية والتدخل الإنساني .

تسعى الشرق أوسطية إلى إيجاد تنظيم إقليمي يضم مصر ودول المشرق العربي إلى جانب بعض القوى الإقليمية الأخرى، كما تسعى الشراكة المتوسطية أيضا إلى التهام نظم دول المغرب العربي، والتدخل الإنساني في العراق لدليل على استمرارية التجزئة وتعميق آثارها ولا يستبعد أن تمتد دائرته إلى دول عربية أخرى، مما يفقد هذا التنظيم المنتظر الهوية العربية بهوية بديل، هي الهوية الشرق أوسطية التي تتحول فيها العروبة إلى مجرد فرع هامشي في الكيان السياسي الجديد للمنطقة [125]، وهو ماتسعى إليه فكرة الشراكة المتوسطية بالنسبة لدول المغرب العربي، وسنعرض ذلك في المطالب التالية :

المطلب الثالث : التسلسل الزمني والتاريخـي:

لقد ابتكر الغرب إطارا لمصالحه الاستعمارية في الوطن العربي وإفريقيا وآسيا ثلاث مصطلحات جيوبوليتكية جرى الترويج لها في الغرب فانتشرت هذه المصطلحات بشكل أساسي منذ القرن الثامن عشر، حين تمكنت بريطانيا من أحكام سيطرتها على آسيا وأعقبتها فرنسا في القرن الموالي لبسط نفوذها الاستعماري في قارة إفريقيا وقد شاع هذا المصطلح في السياسة البريطانية أي فكرة الشرق الأوسط وبأدبيات السياسة

124- أنظر في ذلك المصالحة الغانية بين الجزائر والرباط المغرب، المرجع السابق - ص 78.

125- عبد الإله بلقزيز، تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته في مجال الثقافة، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة السادسة، عدد 17 . مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامي، ص: 31 .

الفرنسية بفكرة المشرق، وكلا المفهومان يدلان على مخططات القوى الاستعمارية الأوربية إزاء مشرقها، خاصة بعد اكتشاف حقول البترول بشبه الجزيرة العربية والعراق وإيران، ونورد هذه المصطلحات فيما يلي :

أ- الشرق الأدنى: وهو إقليم له مواصفاته الجغرافية المحدودة والمميزة [126]، ويشمل هذا الإقليم الدول العربية وتركيا، ويعكس هذا المصطلح مفاهيم مجددة لمشروع استعماري استهدف المناطق التي استوعبها خاصة تركيا وسوريا وفلسطين ولبنان وهي المناطق التي كانت تحت الإمبراطورية العثمانية .

ب- الشرق الأوسط: تتمتع هذه المنطقة بمواصفات جغرافية طبيعية بشرية شديدة الأهمية في التنظيم الدولي وهي أوسع من المنطقة السابقة، وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة، وتعد هذه المنطقة من أغنى مناطق العالم بثرواتها الطبيعية لاسيما النفط .

والشرق الأوسط هو اسم يستعمل للدلالة على المنطقة الواقعة شرق البحر المتوسط، التعبير ليس له معنى محدد لكنه عادة يضم في مضمونه دول (تركيا،سوريا،لبنان، إسرائيل،الأردن، وكامل دول الجزيرة العربية، مصر، قبرص) وفي بعض الأحيان بلاد فارس، وبعض الدول المجاورة، وبعض الجغرافيين يطلق على هذه المنطقة اسم جنوب غرب آسيا[127] .

جـ- الشرق الأقصى: تتميز هذه المنطقة جغرافيا بامتداداتها الكبرى المحيطة حيث تطل على محيطين (الهندي والهادي) وهي منطقة إقليمية أوسع من سابقتيها بكثير، وتؤلفها مجموعة أقاليم واسعة تجتمع فيها كتلة بشرية هائلة، تؤلفها شعوب متنوعة، وهي تقع في شرق جنوب شرق آسيا[128]، والتي لا تعنينا في دراستنا هذه.

وقد ارتبط هذا التقسيم بالظاهرة الاستعمارية الغربية التي فرضت هيمنتها على العالم على امتداد القرنين الأخيرين، عبر أنماطها وصورها المتعددة وكانت كل من قارتي آسيا وإفريقيا يشكل المجال الحيوي للقوى الاستعمارية ليس في التحرك والتفاعل بل في ترسيخ جملة من الأساليب والنظم والارتكازات التي كونت قوى اجتماعية واقتصادية وفكرية متناقضة على نحو يخدم الظاهرة الاستعمارية.

فالتقسيم الاستعماري الغربي فيما يتعلق بالشرق الأوسط منطقة الوطن العربي لا تغيب عن بال الغرب التي تفرغ لها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وأصبح كامل التراب القومي من المحيط إلى الخليج.

المبحث الرابع

العوامل المساعدة للعلاقات الاقتصادية الدولية

تقوم مجموعة من العوامل المساعدة والمشجعة لانتشار وانتعاش العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي عوامل كثيرة ومتعددة ومنها :

124- د/ سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الأوسط، في: العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان 1999، ص: 225.

125- موسوعة:.1991 -the new English encyclopedia volume 9 liamqmogul

126- هامات انوبورو، اليابان هي العالم الآن، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، عدد85 لعام 1997، ص: 68

- تطور وسائل النقل : المتتبع للتجارة الدولية يلاحظ بأنها تتطور باتساع رقعتها تبعا للتطور الذي شهدته وسائل النقل، حيث بظهور خطوط السكك الحديدية أمكن نقل كميات هامة من السلع والبضائع من دولة لآخرى، كما أن تطوير الأساطيل الاقتصادية البحرية ساهمت إلى حد كبير في انتعاش التجارة سواء فيما بين أكثر من دولة، ومن جهة أخرى فإن الأساطيل الاقتصادية الجوية أمكنها ضرب الرقم القياسي في نقل البضائع إلى أبعد مراكز الاستقبال في الكرة الأرضية في زمن قياسي بحيث أصبح في الإمكان نقل بضاعة سريعة التلف بسرعة فائقة من دولة إلى أخرى في زمن قصير، وفي ظروف لائقة للمحافظة عليها من التلف .

- الانفتاح والتعاون الاقتصادي بين الدول : فالعلاقات الاقتصادية الدولية لايمكنها أن تزدهر إلا إذا توافرت نية الدول في فتح حدودها البرية والحرية والجوية لاستقبال التجارة الدولية، فمن حيث الانفتاح الاقتصادي الدولي والذي يبرز من خلال استعداد الدولة لاستقبال التجارة الدولية وفتح أسواقها أمامها وأمام رؤوس المال الأجنبي في شكل استثمارات اقتصادية وتجارية أجنبية .

كما سبق الدولة بأن الدولة تتمتع إزاء ذلك بكل الحرية والاستقلالية فكلما تواترت لديها رغبة فتح أسواقها لتجارة غيرها من الدول ، أمكن تحقيق التبادل التجاري الدولي والعكس، وهذه الرغبة لاتتحقق بمجرد توافر الإرادة لدى الدول المستقبلة بل لابد من إيجاد ميكانزمات اقتصادية ووسائل قانونية تحقق هذه الغاية، ومن جملة ذلك إزالة العوائق الاقتصادية أمام التبادل التجاري وحماية رأس المال التجاري الدولي بنصوص قانونية لايرقى إليها الشك لأن المتعاملين الاقتصاديين إنما ينشدون هذه المسائل الميدانية في التكامل التجاري الدولي، ولا يقتصرون على مجرد التصريحات السياسية لمسؤولي الدول

المطلب الأول: الأحلاف الاقتصادية ونشوئها : فكرة الأخلاق الاقتصادية مستقاة أساسا من الأحلاف العسكرية، وقد تسمى تكتلات اقتصادية تسعى إلى تحقيق غايات مشتركة بشكل انفرادي أو جماعي، وقد برزت هذه التكتلات في الوقت الراهن بشكل بارز لدرجة أنه لم يعد هناك مجال للدول المنفردة في مواجهة هذه الأحلاف أو التكتلات إلا بالانضمام إليها أو خلق تكتلات اقتصادية موازية لها .

ومن المعلوم أن الاقتصاد العالمي لا تحكمه القيم الأخلاقية بل تطغى عليه الهيمنة المصلحية وأضحت هذه التكتلات الاقتصادية الكبرى تتنازع فيما بينها مناطق النفوذ والمتمثلة في الدول المنفردة وكأنها أمام استعمار اقتصادي من نوع جديد مما يحتم على الدول الانضمام لهذه الأحلاف أو إنشاء أحلاف مماثلة، وذلك مثل تنظيم السوق الأوربية المشتركة والتكتل الاقتصادي الأمريكي وتكتل دول شرق آسيا، والتكتلات العربية مثل السوق العربية المشتركة واتحاد دول الخليج العربي وتكتل دول اتحاد المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، تونس، موريطانيا، المغرب)، فالصراع قائم بين كل هذه التكتلات لاحتلال الساحة الاقتصادية العالمية .

نشوء الأحلاف الاقتصادية :

نشأة التكتلات الاقتصادية : لقد أصبح من المسلم به اليوم أن السمة الأبرز التي يتسم بها النشاط الاقتصادي في العالم المعاصر هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات

الاقتصادية العملاقة، فالتكتل الاقتصادي سواء الإقليمي منه أو العالمي أصبح واقعا بفرض شروطه وآلياته على المسار الاقتصادي لدول العالم بأسره .

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل، وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخـــرى في نفس الوقـت الذي تعمل فيه الشركات متعـددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات .129

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة في النصف الثاني من الثمانينات وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي تهدف إلى إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد أثر واضح على المستوى العالمي، وتختلف طبيعة هذا الأثر حسب كون الدولة نامية أم صناعية .

ومن أهم تلك المتغيرات التي أثرت في العالم أجمع ما شهده العالم يوم الخامس عشر من نيسان سنة 1994 حيث تم التوقيع من طرف مائة وإحدى عشر دولة على اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية إيذانا لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وتدويل الحياة الاقتصادية أو ما يسمى بالعولمة التي إلى جانب وجهها الاقتصادي لها أو جه أخرى سياسية وثقافية واجتماعية .130.

وهذه العول مة حسب رؤية بعض الكتاب ليست إلا مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة إنتاجية كونية . وإدارة اقتصادية شديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية .131.

إن العولمة إذا تهدف إلى جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا، وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمار المباشر وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار من رأسمالية حدية الأسواق، وهذا ما يؤدي إلى خضوع العالم لقوى السوق العالمية وما يصاحبها من اختراق للحدود القومية وانحسار كبير في سيادة الدولة، وذلك عائد إلى أن مقومات السيادة الاقتصادية أصبحت عالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية، وتختلف العولمة بهذا المفهوم عن مفهوم الاقتصاد الدولي (العالمية) الذي يركز على العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات السيادة أي أن الدولة تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العالمية في الاقتصاد الدولي في حين أن الشركات عابرة القوميات تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العولمة .132.

لا تعد ظاهرة التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة بل ترجع على الأقل إلى بدية القرن العشرين وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد في الموضوع هو الحاجة إل الإنتاج وسرعة التوجه إلى إنشاء هذه التكتلات أو الدخول فيها خصوصا من قبل الدول المتقدمة .

129- د حازم الببلاوي – أزمة الخليج بعد أن يهدأ الغبار – دار الشروق – القاهرة – 1990 – ص 51.

128- عبد القادر العفوري – العولمة وأبحاث التحديات والفرص – مكتبة متبولي 2000 – ص : 13.

129 حميد الجميلي– مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات القرن العشرين– مجلة شؤون عربية – العدد 100-عام 1999- ص201

130- د-منير الحمش – النظام الإقليمي العربي والتحديات الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 252 شباط 2005 ص: 45.

ويمكن القول أن تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويعتقد البعض أن جذور الظاهرة ترجع إل التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي العالمي في السبعينات التي تمثلت في انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة للعملات، والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار في أسعار العملات الرئيسية وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينات، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا في حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية .

إضافة إلى ما سبق فإن انهيار الشيوعية وتزايد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر أديا هما الآخران إل التفكير في تكوين تكتلات اقتصادية وبشكل أكبر وعلى نطاق أوسع، فظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي (ميركوسون) والسوق الكاريبي (كاريكوم) وتجمع الأ ندين، وفي آسيا تجمع الآسيان لدول جنوب شرق آسيا، وفي أفريقيا الشوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا، وتجمع الجنوب الأفريقي للتعاون والتنمية والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا [133] . وللعلم أن هذه التكتلات أنشئت في وقت سابق على الانهيار الشيوعي .

وفي ظل هذه التوجهات وغيرها تحول ميدان الصراع بين القوى الكبرى في العالم في وقتنا الحالي إلى ميدان اقتصادي أساسا وبرزت التكتلات الاقتصادية لتكون ظاهرة العصر، ومهما تباينت دوافع إنشائها فإن مجرد بروزها بهذا الشكل على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية يؤكد قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها .

المطلب الثاني : مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية وأزمة المديونية الخارجية

- مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية جد متسعة وجد متشعبة، ومن خلال ذلك تبرز حركة التجارة العالمية في شتى صورها بقدر ما يلبي حاجة المتعاقدين الدوليين، ومع ذلك فإن مجالات محددة تبقى ركيزة لهذه المجالات يقع في مقدمتها البيوع الدولية مع آلية حركة التصدير والاستيراد اللتين ظهرتا لنشاط تجاري مستقل قد تقوم بها جهة مستقلة عن المتعاقدين ترمي إلى تحقيق الربح الجاري وبذلك نشأت مكاتب التصدير والاستيراد وتأسست شركات لتنفيذ هذه العملية بأسطول بحري أو بري يقوم بتنفيذ عقود المتعاقدين، وهذا ما قد يصنف ضمن عقود تقديم الخدمات اللازمة لتحقيق غرض التجارة الدولية .

- عقود البيوع الدولية : هذا النوع من العقود يبرز كلما وجد في العلاقة القانونية عنصر أجنبي من خلال أطراف العلاقة أو محلها أو سببها وبموجبه تتحدد المراكز القانونية للمتعاقدين ويصنف العقد التجاري الدولي ضمن العقود الملزمة للجانبين بحيث يقع العبء على كلا طرفي العلاقة القانونية في تحقيق ما اتفق عليه في عملية البيع بحيث يسبقه عملية التفاوض على محل البيع وتحديد نوعه وكمية ودراسة سعره ثم

---

[133]- أسلامة المجذوب – الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش الطبعة الثانية – القاهرة – الدار المصرية اللبنانية عام 1997- ص 21

تحديده بشكل تفاوض بين الطرفين يتوج ذلك باقتران الإيجاب والقبول بين طرفي عملية البيع التجاري الدولي، ثم تحرر بنود العقد في عقد رضائي وفق الأشكال النموذجية المعروفة في هذا المجال، كما أن للأطراف ابتكار نموذج خاص بهم .

ومحل عقد البيع الدولي لا يختلف عن محل العقد الداخلي بحيث يتضمن تقديم المتفق عليه من البائع إلى المشتري حسب المواصفات المتفق عليها فقد يشمل بيع الأدوية أو مواد غذائية أو كهرو منزلية أو غيرها من المواد المعروضة للبيع ويتم التركيز فيها باستمرار على المواصفات الطبيعية أو التقنية المتفق عليها ضمن بنود التعاقد فإن لم يتم بتحديد هذه المواصفات بدقة وقع الاعتداء بالنوع والكمية أو العدد المتفق عليه كشراء مثلا قمحا أو قهوة أو موزا فإن لم تحدد المواصفات الدقيقة لهذه المنتجات اكتفى بنوعها المقبول .

– أزمة الديون الخارجية : تعيش البلدان، وبالأخص البلدان العربية أزمة اقتصادية خانقة منذ عقود، وهي أزمة بنيوية في طبيعتها – فلا هي أزمة ظرفية، ولا هي أزمة قطاعية أو دورية، بل أزمة هيكلية متعددة ت الأبعاد ازدادت تشابكا وتعقيدا منذ السبعينات مع بروز العديد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي وأزمة المديونية وأزمة الطاقة وأزمة الغذاء وأزمة البطالة ... هذه الأزمة الهيكلية طال أمدها حتى أصبح الخروج منها أصعب بكثير من ذي قبل .

زيادة السكان لا تكون عقبة في طريق التنمية إلا عندما تكون حوافز الأفراد ونوعية مهاراتهم لا تتفاعل على النحو الذي يزيد حجم الإنتاج، وتنعكس هذه الأزمة بصفة خاصة في عجز الموازنات العامة وميل إلى التضخم مع الركود وأزمة مديونية خانقة ويعتقد العديد من المسؤولين والمهتمين بالأوضاع الاقتصادية الدولية أن ألأزمة لا تكمن في نمو السكان إذ أن زيادة السكان ما هي إلا زيادة بطيئة، لكن الخلل يكمن في بطء الزيادة في حجم الإنتاج وتدنيه، فكل مولود يعتبر وحدة استهلاكية لكنه في الوقت نفسه وحدة إنتاجية ومن المفروض أن هذا الفرد له دخل يخصص جزءا منه للاستهلاك وجزءا للادخار وجزءا للاستثمار .

فزيادة السكان لا تكون عقبة في طريق التنمية إلا عندما تكون حوافز الأفراد ونوعية مهاراتهم لا تتفاعل على النحو الذي يزيد الزيادة الكافية في حجم الإنتاج وهذا جوهر الأزمة الاقتصادية .

أزمة مديونية : لقد ترتب على الاختلال المزمن في موازين المدفوعات للدول العربية تراكم المديونية الخارجية وتفاقم أعبائها بشكل يثير الانتباه ويدعو للفزع فقد بلغ حجم الدين القائم في ذمة الدول العربية المقترضة حوالي 156 مليار دولار عام 2000 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2001).

أدى انفجار أزمة الديون على صعيد دولي إلى تفاقم حدة هذه المديونية في بداية الثمانينات، ووجد صندوق النقد الدولي مبررا أساسيا للتدخل بشراسة في الشؤون الداخلية للعديد من البلدان المدينة ذات الأوضاع الحرجة ، ومن بينها بعض الدول العربية فاستجابت تلك الدول الواحدة تلو الأخرى لنصائح صندوق النقد الدولي وتوجيهاته وسعت لتطبيق سياساته بكل إخلاص وأمانة .

أزمة المديونية للدول العربية هي أزمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية المتبعة في الواقع الاقتصادي العربي مع خصوصيات هذه الدول .

خلاصة القول : نخلص مما سبق إلى أن أزمة المديونية للدول العربية هي أزمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية المتبعة في الواقع الاقتصادي العربي مع خصوصيات هذه الدول . وهي حقيقة أكدتها التقارير الاقتصادية الدولية والدراسات القطرية الخاصة بتحليل أوضاع هذه الدول .

فالتوجيهات الاقتصادية لأي أمة من الأمم يجب أن تكون نابعة من التوجهات الكبرى لمنهجها الحضاري وأن تستمد منهجها الاقتصادي من خصوصيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يخصها .

المطلب الثالث :المساعدات والمنح الخارجية

مفهوم المساعدات الخارجية : إختلف مفهوم المساعدات الخارجية طبقا لعدد من العوامل والمعايير منها التعريف والدوافع، وتعددت الهيئات والدول المانحة وتعددت مصادر الحصول على المعلومات والبيانات، ففي الدول النامية يقتصر على المنح الاقتصادية الخالصة التي لا تحمل أي التزام بالوفاء، في حين أن في الدول المتقدمة بتسع ليشمل المنح الاقتصادية العامة والخاصة وائتمان التصدير والمساعدات الفنية وبرامج التدريب ورؤوس الأموال أو إعادة جدولة المديونية أو المزايا الجمركية، ويخلق الحاجة لتعريف شامل للمعونة مشكلات أخرى خاصة عند قياس الحجم والآثار، وقد تكون المساعدات اقتصادية أو سياسية ولذلك لم يتم الوقوف على تعريف محدد .134

وقد عرفت لجنة مساعدات التنمية على أنها المعونات التقنية والتدفقات المالية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة التي تساعد في تطوير الاقتصاد وتحقيق أهدافه الأساسية والمساعدة في رخاء المجتمع، ولا بد أن يتحقق في هذه الموارد شروط أساسية منها (أن تكون موجهة للتنمية وأن تكون من مصادر رئيسية وأن تحتوي على شروط امتيازيه أي أن عنصر المنحة فيها لايقل عن 25 في المائة .135

ويرى كارول لانشستر أن هذه المساعدات يجب ألا تتضمن أي مساعدات عسكرية وألا توجه إلى القطاع الخاص بل إلى القطاع الحكومي .136.

وعلى هذا يمكن تعريف المساعدات الاقتصادية على أنها " مساعدات عينية أو نقدية تحصل عليها الدول النامية من الدول المتقدمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك للمساعدة في سد عجز الموازنة وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية على أن يكون عنصر المنحة في هذه المساعدات 25 0/0 على الأقل "

---

[134]- زينب عباس زعزوع – دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي – النهضة – المجلد الثالث عشر عدد 2 أبريل 2012 ، ص : 39- 40.

[135]- Buser Martin, Michael Hauff- Development Aid Between Cultural Encounter and : General Conditions Of Economic Policy Economics-1995- PP 57-80.

[136]- مبارك سعيد عوض العجمي – المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية – جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، كانون الثاني2011 في الفترة مابين 1980– 2010– ص:15

لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع المساعدات الاقتصادية للدول النامية ووصلت جملة المساعدات التي أنفقتها في هذا المشروع إلى 6 بليون في سنة 1949 [137]، وقد ساهمت ب 2 . 13 مليار دولار من أجل إعادة الإعمار والاستقرار السياسي والاقتصادي لدول غرب أوروبا، ثم بعدها تنم إنشاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتصبح المصدر الأساسي للمساعدات الدولية وحلقة الوصل بين بداية ظهور تطبيقها على نطاق واسع، وتم إنشاء العديد من المنظمات والبرامج والمؤسسات التي تباشر تحقيق أهدافها مثل اتحاد **المدفوعات الأوربية وبنك الاستثمار الأوروبي، ثم إنشاء مجموعة المساعدات الإنمائية وإنشاء لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لها وذلك بعد تحقيق أهدافها، وتابع ظهور هذه المنظمة العديد من البرامج والمؤسسات التي أنشئت لتدعيم أغراض التنمية مثل قيام اليابان بتأسيس صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي، وأسست السويد وكالة المساعدات الدولية، وتأسيس بنك التنمية الأسيوية بالفلبين، وأيضا صندوق التنمية الا فريقة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وقامت تايوان في عام 1988 بتأسيس الصندوق الدولي لتنمية التعاون الاقتصادي وغيرهم [138].**

أهداف المساعدات الاقتصادية الخارجية : اختلف الباحثون والكتاب في تحديد ما إذا كان للمساعدات الاقتصادية أهداف سلبية أم إيجابية على اقتصاديات كل من الدول المانحة والمتلقية، فالدول المانحة للمعونات من الممكن أن تكون مثقلة أيضا بالديون أو بها العديد من المشكلات الاقتصادية الداخلية ولكنها تسعى في ذات الوقت لتقديم المساعدات للدول النامية لعدد من الأهداف، ويمكن تقسيم أهداف المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى نوعين :

أولا : من حيث ارتباطها بمصالح كل من الدول المانحة والمتلقية :

أ- الأهداف المرتبطة بمصالح الدول المتلقية منذ نهاية الحرب الباردة سنة 1989 استهدفت معظم المساعدات تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية لدى المواطنين في الدول النامية ومع حلول عام 1990 كان الهدف من المساعدات تعزيز الديمقراطية والاستقرار في البلدان النامية وتسهيل الانتقال إلى اقتصاديات السوق الحر وتشجيع تطوير المؤسسات الديمقراطية وتلبية الاحتياجات الإنسانية .

ب- الأهداف المرتبطة بمصالح الدولة المانحة : غالبا ما تقدم المساعدات من أجل تحقيق مصالح ذاتية للدول المتقدمة ويتبين ذلك من خلال المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى العديد من البلدان النامية وتأتي مصر في مقدمتها بالإضافة إلى الاستفادة القصوى من التنازلات التي تقدمها الدول النامية للدول المانحة على الصعيد السياسي والاجتماعي أو الثقافي [139]، وهذا أيضا رأي بيل غيتس رئيس مجلس إدارة مؤسسة بيل وميليندا غيتس وهو أن المساعدات ما هي إلا طريقة فعالة لانتشال الفقراء من فقرهم، وكان قد صرح بفكرة أن السوق الحر ليس وحده الطريق

---

[137]- محمد حسن المكاوي، دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة وسياسات برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي مع الإشارة للحالة السودانية، المركز العلمي للدراسات السياسية – ص: 117.

[138]- علي محمد علي محمود . المساعدات الاقتصادية المدنية الخارجية لمصر وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1991، 2004جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم الاقتصاد، القاهرة 2008، ص : 28.

[139]- سارة عبد اللطيف الزيد ، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية 1961 – 2012 قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط 2012 .

للقضاء على الفقر فينطوي جزء من الأهداف على إيجابيات والآخر على سلبيات وربطت العديد من الدراسات نسبة الفساد بالمساعدات الاقتصادية وأكدت على أنه كلما ازدادت المساعدات الخارجية في دولة معينة زادت نسبة الفساد في هذه البلدان .

ثانيا : من حيث تأثيها على الأصعدة المختلفة : يختلف تأثير المساعدات الخارجية على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإنساني أو الأخلاقي، فعند البحث والدراسة تبين أن المساعدات لها أثر على طبقات المجتمع كافة منها ما هو مستفيد بشدة ومنها ماهو متضرر بشدة وكالعادة يغلب على الفئات ذات الدخل المتوسط والفقيرة ، كما تستهدف السياسات العامة وعملية صنع القرار في الدولة .

أ- الأهداف الاقتصادية : من أهم الأهداف الإطلاق والتي تدفع الدول الغنية التي تمتلك ما يكفي من منح وغيرها للدول التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

1- مساعدة الدول النامية على التحقيق من حدة مستويات الفقر فيها : يعتبر الفقر هو السمة الأساسية التي تميز البلدان النامية عن غيرها، فأساس قيام الدولة هو إشباع حاجات مواطنيها فإذا لم يتوافر تَرَتَّبَ عليه العديد من المشاكل التي لا حصر لها فهناك أكثر من بليون شخص في العالم يعيشون في فقر مدقع، يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة على دولار واحد يوميا، وتساءل العديد من الباحثين عما إذا كانت المساعدات الخارجية ستحقق بالفعل التنمية الاقتصادية الحقيقية وت وتخفض نسبة الفقر في هذه البلدان أم لا ؟ ولكن لم يتم الإجابة على هذا السؤال حتى الآن .

2- سعي الدول إلى فتح أسواق جديدة لمنتجاتها، حيث سعت العديد من الدول إلى فتح أسواق جديدة دولية أمام بضائعها وصادراتها من سلع وخدمات والعمل على تشجيع الاستثمارات في الخارج[140].

ب - الأهداف السياسية : تسعى الأهداف السياسية لمنح المعونات بالأهداف الخفية، والتي تسعى الدول المانحة من جانبها للسيطرة على الدول النامية من خلال استغلالها لفتح أسواق لمنتجاتها وتطبيق الشروط التي تثقل كاهل الدول المتلقية بالأعباء الإضافية، كما تستخدم الدول المانحة هذه المساعدات للحصول على مكاسب دبلوماسية مثل كسب تأييد الدول المتلقية والحصول على أصواتها في المنظمات الدولية والضغط عليها سياسيا، وأيضا تحقيق السلام العالمي ونشر مبادئ الديمقراطية [141] .

جـ- الأهداف الإنسانية والأخلاقية : مساعدة الدول النامية على مواجهة الأزمات والكوارث التي قد تواجهها، مثل انتشار الأمراض والأوبئة، والزلازل والبراكين والمجاعات والجفاف والسيول والفيضانات، ومساعدة الدول الفقيرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، استجابة لاعتبارات أخلاقية، تتمثل في وفاء القادرين بواجب التضامن إزاء غير القادرين في المجتمع الدولي واستجابة لمبدأ التعويض،

[140]- سارة عبد اللطيف الزند ، المساعدات المالية - المرجع السابق

[141]- ضياء محسن، التمويل الدولي والمعوقات في القطاع المصرفي العراقي . أسباب ومعالجات، الحوار المتمدن، العدد 5041، 2016

تعويض الدول التي تعرضت للاستعمار فترات طويلة، مما سببه لها هذا الاستعمار من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية .[142]

المبحث الخامس

الشركات متعددة الجنسيات

الشركات متعددة الجنسيات : تعد الشركات متعددة الجنسيات من العوامل الدافعة باتجاه بروز ظاهرة العولمة بسبب ما تملكه من إمكانيات هائلة سواء أكانت هذه الإمكانيات مادية أم بشرية ساعدتها على الانتشار الواسع والسريع وتمارس هذه الشركات نشاطه الاقتصادي في مختلف دول العالم وتسيطر على اقتصاديات الدول النامية بشكل خاص من خلال سيطرتها على مصادر الموارد الدولية في تلك الدول إضافة إلى سيطرتها على القرار السياسي في أغلب تلك الدول ويتفق معظم الكتاب والباحثين والفقهاء الاقتصاديين والقانونيين على أن ظهور هذه الشركات بدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأت الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية بنشر نشاطها الإنتاجي وتوسيع استثماراتها خرج حدودها الإقليمية والوطنية، وقد عُرِفَت تلك الشركات بأكثر من تعريف على أنها تلك الشركات التي تمارس نشاطها صناعيا وتجاريا، وقد تطورت تلك الشركات التي تمارس نشاطها صناعيا وتجاريا، وقد تطورت بشكل لافت للنظر، وقد كان وراء ذلك التطور والظهور عوامل اقتصادية وقانونية وسياسية واجتماعية ساعدت على منح هذه الشركات السيطرة على سياسات العديد من دول العالم .

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تكتسي أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية، وأصبحت من ركائز الاقتصاد الدولي، بل من ركائز العولمة الاقتصادية، ومن بين أهم الشركات المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الكثير من الدول، وسنحاول في هذا الفصل إعطاء تعاريف لهذا النوع من الشركات إضافة إلى خصائصها الرئيسية ومراحل تطورها .

تعريف الشركات متعددة الجنسيات : هي إحدى مظاهر العولمة الاقتصادية، تعددت تسمياتها من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات العابرة للقارات أو الأوطان أو شركات عبر الوطنية أو الشركات عير القومية أو الشركات العالمية أو المشروع المتعدد الجنسيات أو المؤسسة المتعددة الجنسيات، فتعددت تسمياتها غير أن جوهر هذه التسميات واحد، وظهرت هذه التعابير كترجمة لكلمة Multinationale) التي ظهرت لأول مرة سنة 1960 من طرف (D.E , Lilienthal)، كما تعددت تعاريفها أيضا غير أن أبسط تعريف لها هو أنها تلك الشركات التي تملك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة نشاطا استثماريا " إنتاج وتسويق وخدمات وغيرها" خارج حدود الدولة الأم[143]، غير أن هناك من يعتمد في تعريفها على عنصر الحجم، والبعض

---

[142]- سارة عبد اللطيف الزند - المرجع نفسه .

[143]- حسن خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد العربي للتخطيط ن المجل 3، الإصدار33 . 2004، ص: 12.

على رقم أعمالها السنوي، وآخر على عدد الدول التي تمارس فيها نشاطاتها، وهناك من يعرفها على أسس اقتصادية وهناك من يعفها على أسس قانونية .

التعريف القانوني : يعرفها بعض القانونيين بأنها مجموعة شركات مستقلة من الناحية القانونية ومنتمية إلى عدة دول، وهي تشكل مؤسسة واحدة متكاملة من الناحية الاقتصادية أو على الأقل متناسقا وتمارس نشاطا دوليا تحت إدارة المؤسسة الأم كما عرفوها أيضا بأنها شركة تتركب من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية وتخضع لاسترا تيجية اقتصادية عامة وتتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة [144] .

من خلال **التعاريف التمهيدية، وما هو ممارس في الواقع، يمكن إعطاء التعريف التالي للشركات المتعددة الجنسيات : الشركات المتعددة الجنسيات هي إحدى الشركات المعرفة في القوانين التجارية، يغلب عليها طابع شركات المساهمة، تكون من الكبر والتشابك بحيث تتواجد أنشطتها في العديد من الدول من حيث جميع عناصر الإنتاج، مقرها الاجتماعي ذي جنسية واحدة وفروعها في الخارج تعمل وفقا لقوانين وتشريعات الدول المتواجدة فيها، وتكون خاضعة من حيث القرارات والتوجيهات والاستراتيجيات التخطيطية والمحاسبات والرقابة للمؤسسة الأم، وهي من الكبر والأهمية الاستثمارية والإنتاجية والمالية والتكنولوجية بحيث تؤثر على قرارات المحيط الذي تشتغل فيه.**

المطلب الأول :خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

خصائصها : تتمز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص [145]، وهي كما يلي :

1- شركة أصلية متعددة الفروع : تتميز الشركات متعددة الجنسيات بوجود شركة أصلية (الشركة الأم) في إحدى الدول المتقدمة وهي صاحبة رأس المال الأساسي تتبعها مجموعة من الفروع في عدة دول أخرى تخضع للقانون التجاري للدولة التي توجد بها هذه الفروع، وتتلقى التوجيهات والأوامر من المؤسسة الأم [146]، وقد يكون لها هامش من حرية المبادرة في اتخاذ بعض القرارات، ومعلوم أن ملكية الفرع يعود إلى المؤسسة الأم إذا كانت تشارك في رأسماله بأكبر من 50%، ويمكن للشركة الأم أن تساهم في رأسمال بعض الفروع الأخرى بنسبة تقل عن 50% غير أنه لا يعتبر تابعا لها في هذه الحالة .

2- شركات ذات أنشطة متنوعة : الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها حيث تنتج كل شركة عشرات الأنواع من السلع والخدمات المتجانسة وغير المتجانسة، ويعود هذا التنوع إلى رغبة إدارتها في تقليل احتمالات الخسارة، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط ما يمكنها أن تعوض هذه الخسارة من أنشطة أخرى، كما أن هذه الشركات تنتج وفقا لمفهوم وقورات الحجم، حيث تنتج بكميات ضخمة لتخفيض

---

[144]- محس شفيق، المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي 1998. ص :25

[145]- محمد عبدة سعيد إسماعيل – الشركات المتعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر – رسالة دكتوراه – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – مصر – 1986- ص : 33.

[146]- علي ظاهر الطفيلي – السياسة الاقتصادية الدولية وظائفها ومنظماتها – مؤسسة دار الكتاب الحديث 1987 – ص : 165.

تكاليف الوحدة الواحدة المنتجة ومن ثم يمكنها منافسة غيرها واقتحام الأسواق بسهولة، وهذا ما جعلها أكثر انتشارا جغرافيا.

3- شركات ضخمة الحجم : تتميز الشركات متعددة الجنسيات بضخامة حجمها فهي عبارة عن كيانات اقتصادية عملاقة من حيث الحجم [147]، وتتجلى هذه الضخامة من حيث العناصر التالية :

ضخامة حجم رأسمالها، حجم استثماراتها، وتنوع إنتاجها وأنشطتها، وأرقام أعمالها، والإرادات التي تحققها، وشبكاتها التسويقية، وحجم نفقاتها على البحث والتطوير، وهياكلها الإدارية والتنظيمية، وعدد عمالها وموظفيها، ونوعية كفاءاتها العلمية والمهنية .

4- شركات شائعة الانتشار الجغرافي : توجد الشركات متعددة الجنسيات في أكثر من سوق وفي أكثر من دولة وقارة، وهي خاصية أساسية من خصائصها، فبفضل إمكانياتها الإنتاجية والتسويقية الضخمة تنشر في رقعة جغرافية هائلة على امتداد القارات [148] ، خاصة خلال العقدين الأخيرين حيث ساعد في ذلك التطور الهائل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتكنولوجيا الإنتاجية بصفة عامة، والتي هي من إنتاجها أصلا، الشيء الذي جعلها تمتلك آلاف الفروع الإنتاجية والتسويقية على امتداد الكرة الأرضية، بما فيها الفروع التي تنشط عن طريق الإنتاج عن بعد أين توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة العمليات التسويقية والتحكم في بلد ومن خلالها يتم توجيه أوامر الإنتاج والتسويق إلى الفروع في البلدان الأخرى.

5- القدرة والمرونة على تحويل ونقل أنشطتها عبر دول القارات : العامل الأساسي في توطين ونقل الأنشطة عبر بلدان العالم هو مناخ الاستثمار، فكلما كان مناخ الاستثمار جيدا توطنت فروع الشركات متعددة الجنسيات بيسر، وكانت لها مرونة أكثر في نقل أو إيجاد أنشطة جديدة لها في هذه الدول، وكلما ساء مناخ الاستثمار أمكنها ذلك بسهولة من تحويل أنشطتها أو تجميدها، فهي تتمتع بمرونة كبيرة في إقامة أو إزالة أو تحويل منشآتها بفضل ما تتمتع به من قدرات مالية وتكنولوجية وتحكم في الإنجاز من حيث الوقت والتكاليف والكفاءات، ومن بين العوامل المساعدة على تحويل ونقل الإنتاج والتسويق عبر دول القارات ما يلي :

- مدى جاذبية مناخ الاستثمار بشكل عام، وارتفاع عوائد الاستثمارات

- مدى تزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة، والتي تؤثر فيها عادة تكلفة اليد العاملة، مهارة اليد العاملة ومستواها التعليمي وإنتاجها.

- مدى توفر البنى القاعدية من موانيء ومطارات وطرق سيارة .

- القدرة الاستيعابية والاستهلاكية لمجتمع الدولة والتي تتحكم فيها عدة عوامل منها عدد السكان المستهلكين، مستويات المداخيل وقدرة تمويل الاستهلاك.

6- القدرة على إقامة التحالفات : تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها، حيث تسعى دوما لتكون رائدة في الأسواق، وتتم عادة التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة وبالأخص في الصناعات المتماثلة، كما تلجأ هذه الشركات أحيانا إلى صيغة الاندماج، حيث تندمج شركتين أو أكثر لتصبح شركة واحدة

---

[147]- أحمد عباس عبد الله . دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية عدد 29 . ص 58.

[148]- أحمد عباس عبد الله - المرجع السابق – ص : 60.

باسم وعلامة تجارية معدلة، وبقدرات ضخمة جدا، ويتم ذلك عن طريق مفاوضات لتعزيز التواجد في مختلف الأسواق، وأحيانا يتم ذلك لمجابهة شركات أخرى منافسة، ويدخل ذلك في إطار خطط إستراتيجية لتحقيق الأهداف.

7- الشركات متعددة الجنسيات شركات احتكارية : من خصائصها أيضا أنها شركات احتكارية بامتياز سواء كان احتكارا تاما أو احتكار قلة، ذلك لأنها تحتكر وتستحوذ على تكنولوجيا الإنتاج التي كثيرا ما تكون من إبداعها بفضل تفعيل وظيفة البحث والتطوير التي تستقطب بدورها خيرة الكفاءات العلمية المتواجدة عبر العالم، كما أن بعضها يستثمر في الشراء والاستحواذ على براءات الاختراع وحقوق التأليف من مختلف المراكز العلمية، والكثير منها لديها معاهد تأهيل ورسكلة وبحوث وتطوير خاص بها، ويسمح لها ذلك باحتكار المعلومة واستثمارها ومن ثم احتكار الإنتاج وتقنياته واحتكار التسويق وأسواق المنتجات عبر فروعها المتواجدة في مختلف دول العالم، ويسمح لها ذلك بزيادة قدراتها التنافسية أمام مثيلاتها ومختلف الشركات المحلية والوطنية ومن ثم تعظيم أرباعها، والشركات متعددة الجنسيات كثيرا ما تغتنم فرص الصعوبات المالية التي تمر بها بعض الشركات الكبرى المثيلة في الإنتاج فتلجأ إلى الاستحواذ عليها إما بالشراء أو الدمج وهو ما يعزز احتكارها من جميع المجالات [149] .

المطلب الثاني :الشركات متعددة الجنسيات والتوجه نحو العولمة الاقتصادية :

الشركات متعددة الجنسيات من بين أهم مظاهر الاقتصاد العالمي المعاصر وهي أهم دعائم العولمة الاقتصادية وذلك من خلال عدة جوانب :

1- عولمة أسواق التجارة الدولية : ساهمت الشركات المتعددة الجنسيات في تطوير وتوجيه المنتجات على مستوى العالم، كما ساهمت في عولمة أسعارها، فأسعار منتجاتها موحدة على مستوى العالم، وما يوجد من فوارق بسيطة في الأسعار يعود أساسا إلى تكاليف النقل والتأمينات وما يمكن أن يوجد من ضرائب ورسوم، كما أن معايير ومواصفات القياس الخاصة بمنتجاتها أيضا معولمة بحيث نجد نفس المنتوج التابع لها بنفس مواصفات القياس وبنفس التركيبات في أسواق مختلف الدول ، إضافة إلى وفرة المنتوج وما يتبعه من خدمات ما بعد البيع من ضمانات وتصليح وتركيب وصيانة وغيرها بالنسبة للمنتجات الصناعية.

2- عولمة أسواق المال والائتمان الدولي : الشركات متعددة الجنسيات فاعل قوي في الأسواق المالية الدولية، بلأ أن الأسواق المالية هي نتاجها، فيضل نشاط هذه الشركات واستثماراتها الضخمة في أسهم الأسواق المالية تضخمت أنشطة هذه الأسواق وتوسعت عبر الأقطاب المالية خاصة في الدول المتقدمة، وتتجلى ضخامة معاملاتها في الأسواق المالية في الاتجاهين شراء وبيعا للأسهم والسندات ومختلف الأوراق المالية، فضلا على أهمية مساهمتها في سوق الائتمان الدولي من خلال البنوك الضخمة، حيث تجني هذه البنوك أموالا طائلة من خلال عمليات الإقراض والاقتراض والتحويلات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، الشيء الذي ضخم المؤسسات المالية لتمتد

[149]- أحمد عباس عبد الله - المرجع السابق – ص : 61.

أنشطتها عبر مختلف العواصم في العالم، وساهم ذلك كله في توحيد الأسواق المالية والائتمانية .

3- عولمة سوق التكنولوجيا الدولي : تحتكر الشركات متعددة الجنسيات التكنولوجيا والمعارف العلمية من خلال مراكزها البحثية، غير أن تكنولوجيتها المجسدة في مخترعات في شكل آلات ومعدات متطورة تسوق على مستوى كل الدول التي تتعامل في أسواقها هذه الشركات بدافع التسويق، فالهدف الأساسي لها هو جني الأرباح المضاعفة ولم يعد يهمها لمن تسوق، فالماركات العالمية التي تسوقها هذه الشركات يمكن أن نجدها في أية دولة غربية كانت أو شرقية، شمالية كانت أو جنوبية، كما أن إنتاجها للأجهزة والمعدات العالية التكنولوجية لم يعد مقتصرا على الدول المتقدمة، فهذه الشركات أصبحت توطن منشآتها الصناعية على أساس ميزة التكلفة، لذلك أصبح توجهها خلال العشريتين الأخيرتين لإقامة منشآتها في دول الجنوب عموما لانخفاض تكاليف اليد العاملة وتكاليف الطاقة، وهي بذلك تساهم في تعميم وعولمة سوق التكنولوجيا .[150]

المطلب الثالث : مراحل تطور الشركات ونشوء الشركات متعددة الجنسيات :

مرت الشركات متعددة الجنسيات على عدة مراحل تطور المؤسسة بشكل عام عبر الوقائع الاقتصادية لحين تضخم هذه الشركتان والشروع في أنشطة خارج حدود الإقليم الجغرافي، الكثير منها تمتد أصولها إلى الشركات الاستعمارية الأولى التي أنشأتها الدول الاستعمارية الأوربية لاستغلال المستعمرات وخلق احتكار مدعم بالقوة السياسية والعسكرية للحصول على المواد الأولية وتحويلها إلى الدول الأم لأجل التصنيع وإعادة التصدير .[151]، ويمكن رصد مراحل هذا التطور بدءا من أولى مراحل تَكَوُّن المؤسسة المحلية الصغيرة .[152] :

1- مرحلة الإنتاج الأسري البسيط : أين كان الإنتاج بوسائل بسيطة موجها للاستهلاك الأسري والتبادل كان في حدود ضيقة، وذلك باستعمال أسلوب المقايضة .

2- مرحلة الإنتاج الحرفي المنزلي : بدأت بعض العائلات في هذه المرحلة تخصيص إنتاج بعض المنتوجات ليس لأجل الاستهلاك العائلي وإنما بغرض مبادلاتها بسبب ارتفاع الطلب على هذه المنتوجات، وأصبح بذلك يظهر نوع جديد من الأنشطة وهي الحرف يشتغل بها عمال مهرة هم الحرفيون، وظهرت طبقة التجار الرأسماليين، كوسيط بين المنتجين والمستهلكين، حيث أصبح التجار الرأسماليون يوفرون للأسر المواد الأولية وأدوات العمل، ورؤوس الأموال وأصبحت الوحدات الحرفية الصغيرة مرغمة على التعامل مع هؤلاء التجار ولصالحهم، وأصبحت تتطور وتتوسع وتزداد أهمية إنتاجها وتطور وسائلها، وسادت هذه المرحلة إلى حدود منتصف القرن الثامن عشر .[153]

---

[150]- محمد راتول – الاقتصاد الدول – المرجع السابق- ص 342- 343.

[151]- زينب حسين عوض الله – الاقتصاد الدولي – العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية – دار الجامعة الجديدة 2005-ص191.

[152]- دادي ناصر عدون – اقتصاد المؤسسة دار المحمدية 1998- ص 23.

[153]- محمد راتول – الاقتصاد الدولي – المرجع السابق - ص : 344.

3- مرحلة ظهور المانيفاكتورة : وهي مرحلة التحول الفعلي في المؤسسة الاقتصادية، حيث بدأ الإنتاج ينتقل إلى مرحلة الصناعة الفعلية بفعل الثورة الصناعية الناتجة عن تطور الاختراعات الحركية، ويعود ظهور مرحلة المانيفاكتورة إلى تراكم التغيرات والخبرات التي شهدتها طرق الإنتاج السابقة، وكان للاختراعات المتتالية أهمية بالغة في ذلك، كما ساهمت الاستكشافات الجغرافية وأثرها على تراكم الثروة واستيراد المواد الأولية، مما أدى إلى ثراء طبقة التجار الذين امتلكوا أدوات الإنتاج وأصبحوا يقومون بجمع عدة من الحرفيين تحت سقف إنتاج واحد ليضمنوا مراقبتهم وتوجيههم ويضمنوا الاستغلال الأمثل لوسائل الإنتاج وظهرت بذلك المصانع الحرفية الصغيرة في شكلها الأولي أو " المانيفاكتورة " وفيها أصبح صاحب المصنع هو صاحب السلطة وهو الذي يتحكم في عملية الإنتاج والتمويل والتسويق .

4- مرحلة ظهور المؤسسات الصناعية الآلية : كانت بداية المؤسسات الصناعية الآلية في بداية القرن الثامن عشر أين ظهرت الثورة الصناعية خاصة في أوروبا وذلك مع تزايد الاختراعات والاستكشافات كما ونوعا، حيث ساعد ذلك في تطور وسائل الإنتاج وتوسع الأسواق خاصة وأن ذلك صاحبه موجات احتلال الأراضي الشاسعة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا مما خلق أسواقا واسعة، ولعل من العوامل التي ساعدت في ذلك أيضا هو ظهور المصارف والتي لعبت دورا مهما في تمويل المنشآت الصناعية، وأول هذه المؤسسات المطاحن المائية والصناعات النسيجية، حيث كانت هذه المؤسسات تعتمد على وسائل عمل آلية ميكانيكية تظهر لأول مرة، وقد امتازت بارتفاع مردوديتها وانخفاض تكاليف إنتاج الوحدة المنتجة منها، الشيء الذي جعل أسعارها تنافسية، وقد ساعدت عدة عوامل في التطور المتسارع لهذا النوع من الشركات ومن أهمها :

- ظهور وتطور شركات الملاحة البحرية منذ القرن 16 كشركة الهند الشرقية الإنجليزية الأصل .

- نشوء وتطور المؤسسات المصرفية والمالية .

- الثورة الفكرية خاصة في مجال الفكر الاقتصادي مع بروز الكثير من المفكرين الاقتصاديين على مدار المدارس الاقتصادية والمصحوبة بثورة معرفية واسعة .

- طهور موجة من الاختراعات الخارقة وذلك بعد اكتشاف الكهرباء والوقود والاختراعات التقنية بشكل واسع مع بداية القرن 19 واستعمالها في مجال الصناعة حيث ساهمت في دفع عجلة النشاط الاقتصادي .

- التنافس على المستعمرات خاصة من طرف دول أوروبا إضافة إلى التنافس في مجال الصناعة والعلوم والمنتجات الصناعية الحربية .[154]

5- مرحلة تضخم الشركات وتكتلاتها : هذه المرحلة هي التي نشأ فيها عدة أشكال من التكتلات . كالكارتل، التروست، والهولدينغ، حيث أن تزايد أهمية الشركات في الإنتاج والتسويق الدولي لمنتجاتها إضافة إلى تسارع الثورة التكنولوجية جعل هذه الشركات تتضخم شيئا فشيئا وبدأت مرحلة جديدة في سوق رأسمال تنافسي وأصبحت تتكون مجمعات ضخمة عن طريق التحالف والاستحواذ والمشاركة وغيرها من الأشكال

[154]- محمد راتول – الاقتصاد الدول – المرجع السابق - ص :345.

الجديدة والمبتدعة من المعاملات بين الشركات والتي فتحت بابا واسعا على التكتلات بهدف التحكم في الأسواق والقدرة على مواجهة المنافسة الداخلية والخارجية، ومن أشكال تلك التكتلات :

- الكارتل : هو تجمع لعدد من المؤسسات في نفس قطاع الإنتاج، بهدف امتصاص شدة المنافسة بين هذه الشركات والتفاهم عل استراتيجية جديدة تخدم الجميع من حيث تحديد كميات الإنتاج في السوق والأسعار عن طريق التحكم في وسائل الإنتاج والتوزيع وتحديد نسب الأسعار التي تكون في الغالب مرتفعة بسبب امتصاص المنافسة بين تلك الشركات، ومن ثم اقتسام الأرباح .

- التروست : هو تجمع بين مجموعة من الشركات في نفس قطاع الإنتاج بهدف استيعاب المنافسة والحفاظ على المصالح المشتركة .

غير أنه في حالة التروست تفقد الشركات شخصيتها القانونية واستقلاليتها المالية، بحيث تنصهر الشركات عن طريق الاندماج بينها أو شراء إحداها لغيرها فتنشأ بذلك شخصية قانونية جديدة وبذمة مالية جديدة، حيث يتم الاتفاق على تجميع الأسهم ورأس المال مع حق الانتخاب في مجلس الإدارة الجديد الذي يجمع الشركات .

- الهولدنغ : تسمى الشركات القابضة أو شركات الامتلاك، ظهر هذا النوع من تكتلات الشركات مع التطور الكبير للمؤسسات المالية والمصرفية وتوسع أنشطة البورصات،ى حيث خلقت تجمعات ناتجة عن شراء المصارف والمؤسسات المالية لأسهم الشركات فتصبح رؤوس أموال هذه الشركات مملوكة منى طرف تلك المؤسسات المالية والمصرفية، وتصبح أغلبية رؤوس أموالها ومن ثم مجالس إدارتها مستحوذ عليها وتخضع بذلك لتوجيهات المالكين لرؤوس الأموال والتي هي المؤسسات المالية والمصرفية وذلك دون أن تفقد الشركات شكلها واستقلاليتها القانونية[155] .

- مرحلة الشركات متعددة الجنسيات [156] : مهدت المراحل السابقة لنشوء الشركات لبعضها لتتعاظم قوتها بشكل أكبر، فنشأت الشركات متعددة الجنسيات بالشكل والخصائص المذكورة سابقا، ووصول الشركة إلى صفة متعددة الجنسية لم يكن بقرار آني من مدرائها أو مجالس إدارتها، إنما كان خاضعا لنظرية التطور التدرجي أو نظرية المراحل، ويمكن أن نحصر تلك المراحل في ما يلي :

- مرحلة تصدير السلع والخدمات : تلجأ الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن أسواق خارجية لتسويق منتجاتها ونتيجة لتزايد الطلب الخارجي، تلجأ هذه الشركات للبحث عن أسواق جديدة ووكلاء توزيع، ثم تفتح فروعا لها في الخارج وفروعا أخرى للصيانة والخدمات .

- مرحلة تركيب المنتوج في الخارج : تلجأ بعض الشركات بسبب تعاظم مبيعات المنتوجات بالخارج، وبغية تخفيض التكاليف إلى تصدير القطع بدل تصدير المنتوج الكامل وإجراء عملية التركيب في البلد المستهدف، وذلك بناء على اعتبارات كثيرة منها

---

[155]- محمد راتول – الاقتصاد الدول –المرجع السابق– ص : 346

[156]- داودي ناصر عدون – اقتصاد المؤسسة – المرجع السابق 346.

حجم السوق والثقافة الاستهلاكية وغيرها، وتستفيد هذه الشركات خاصة من انخفاض تكاليف اليد العاملة والطاقة .

- مرحلة الإنتاج في الخارج : بعد مرحلة التركيب، تبدأ هذه الشركات في إنشاء فروع صناعية لها في الخارج، فتبدأ بصناعة بعضا من قطع الغيار، وقد تلجأ إلى صيغة المناولة وغيرها بالاستعانة بالمؤسسات المحلية في ذلك البلد، وتندرج شيئا فشيئا إلى حين وصول درجة التكامل في الفروع خارج البلد الأم إلى درجة متقدمة قد تفوق 50%، وقد تصل إلى 100 %، وذلك بالنسبة لعدة أسواق خارجية، وعليه تبدأ الشركات بكسب صفة الشركة متعددة الجنسيات .

المطلب الرابع : دور الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية

يكمن تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التجارة الدولية في تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل من خلال تطبيق ما يسمى بعولمة الأسواق بحيث يتم إنتاج الأجزاء المكونة للسلعة الواحدة في أماكن مختلفة من العالم، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات المنتشرة فروعها في معظم دول العالم، وقد أدى ذلك إلى عولمة قرارات الإنتاج والاستثمار، وبالتالي تمارس هذه الشركات تأثيرا كبيرا على هيكل التجارة الدولية بما تمتلكه من موارد وقدرات وإمكانيات وتقنيات هائلة من شأنها أن تمنح عددا محدودا من دول العالم ميزة تنافسية في العديد من الصناعات والأنشطة التي تعتمد على عناصر الجودة والتكلفة والإنتاجية والسعر، وهو ما يزيد من حجم التجارة الدولية بين دول العالم التي تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات نظرا للانتشار الواسع لفروعها في كافة أنحاء العالم .

عناصر القوة الاقتصادية:/

تسيطر هذه الشركات على معظم الأصول الإنتاجية العالمية، كما تمتلك إمكانات مادية وبشرية ضخمة، توفر لها إمكانية الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية وتمكنها قدراتها التسويقية من النفاذ إلى الأسواق الخارجية في جميع أنحاء العالم

- الإمكانات المادية : تتحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي، لما تمتلكه من أصول ضخمة، مقومة بالعملات المختلفة للدول التي تمارس بها نشاطها الاستثماري ، حيث تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية لدى الشركات متعددة الجنسيات حوالي ضعفين أو ثلاثة أضعاف الاحتياطي الدولي منها على سبيل المثال ؛ فإن شركة وول مارت يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية الناتج المحلي الإجمالي ل:161 دولة بما في ذلك إسرائيل وبولندا واليونان .

- الموارد البشرية : تمتلك هذه الشراكات موارد بشرية ضخمة، وتساهم بشكل فعال في توظيف القوى العاملة في العالم، حيث تشير البيانات إلى أن الفروع التابعة لهذه الشركات وحدها توظف أكثر من 45 مليون شخص في جميع أنحاء العالم وهذا العدد في زيادة مستمرة .

كانت هذه الشركات ولا تزال تتمتع بدور متزايد في الاقتصاد العالمي، حيث تزايدت أهمية هذا الدور منذ السبعينات في مختلف الصناعات، حيث تحدد هذه الشركات إستراتيجيتها الإنتاجية والتسويقية على مستوى يتجاوز الحدود الجغرافية للدول، جنبا إلى جنب مع الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية العالمية في تحديد مسار الاقتصاد العالمي لما تمتلكه من موارد تتجاوز موارد دول بأسرها [157].

الخاتمـــــة :

المذكرة عبارة عن مجموعة من المحاضرات في مختلف مواضيع الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، لتكون هذه المذكرة مقدمة ومفت اح لفهم وتحليل كل ما يدور من أحداث ووقائع على مستوى العلاقات الاقتصادية الدوليــة، مع تجنب الكثير من التفاصيل.

المذكرة موجهة لكافة طلاب الكليات والمدارس ومعاهد، وكل دارس ومهتم بالاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية على المستوى الدولي.

لقد تنامى الاهتمام بواقع الاقتصاد الدولي ومشكلاته على الصعيدين العلمي والعملي في العق ود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بعد أن اجتاحت العلاقات الاقتصادية الدولية أزمة عارمة في أوائل السبعينات في أعقاب فترة من الرواج الاقتصادي المؤقت وغير المسبوق الذي شهدته العديد من اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وانتهاء الحرب العالمية الثانية وإعادة تعمير ما نتج عنها من دمار ومعالجة ما أورثته هذه الحرب العالمية من ويلات ومشكلات .

[157]- ستيفن هيبر، اقتصادي أمريكي وباحث أكاديمي في مجال نظريات الشركات عابرة الجنسيات .- شبكة الانترنيت – الأخطبوط "يحكم ...الشركات متعددة الجنسيات والهيمنة على الاقتصاد العالمي" .

المصادر والمراجع المعتمدة

الكتـــــــب:

1 ـ إبراهيم العثماني، المنظمات الدولية العالمية، القاهرة، مصر، 1997م.
2 ـ اتفاقية بريتونوودز الموقعة في يوليو عام 1944من حوالي 44 دولة.
3 ـ أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة.
4 ـ احمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية (1945 الى1985)دراسة تاريخية 7 ـ سياسية، سلسلة الثقافة العربية، بيروت .لبنان 1986م.
5 ـ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي
6ـ لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000م
7- أسلامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش .
8- إسماعيل العربي ، التعاون الاقتصادي للتنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1979 م.
9- الأمير رئيف أبي اللمع، دراسات في الدبلوماسية العربية، منشورات مجلس الخدمة المدنية في لبنان، الأجزاء , 16، 13، 14، 18، للسنوات من 1 197 إلى م1974.
الإنماء العربي، بيروت م.
10- بجاوي محمد LAW and Algerian Revolution P.I.A.D Brussels 1961 P 142.
11- برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية، المستقبل العربي، العدد 148، بيروت لبنان 1991م.
12- البنك الإسلامي.المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب.ط1995،1م
13- بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، جامعة الجزائر، كلية
14- العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2001م.
15- توفيق محمد الشاوي.البنك الإسلامي للتنمية. أول روافد النظام المصرفي.ط.1 الزهراء للإعلام.القاهرة1993م.
16- جمال حمدان – إستراتيجية الاستعمار والتحرير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1999م.
17- جميل مطر وعلي الدين هلال – النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط4، دار المستقبل العربي، القاهرة مصر : 1983م.
18- جون زيغلر، سادة العالم الجديد، العولمة، النهابون، المرتزقة، الفجر، بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية 2003م.
19- حازم الببلاوي ، أزمة الخليج بعد أن يهدأ الغبار ، دار الشروق ،القاهرة ، 1990 م
20- حازم حسن جمعة، القانون الدولي الاقتصادي المعاصر،القاهرة،دار النهضة العربية ط1،سنة 1992 م

21- حسن النجفي، النظام النقدي الدولي و أزمة الدول النامية، نشر و توزيع بيت الموصل،1988م
22- حسن خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد العربي للتخطيط ن المجل 3، الإصدار33 . 2004م.
23- حسين علي أحمد محافظة، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، المجلة الثقافية، العدد 41- الأردن 1997م
24- حسين عمر. المنظمات الدولية. دار الفكر العربي، القاهرة، 1993 م.
25- حسين عمر، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي 1993، القاهرة ص 221 وما بعدها.
26- خالد سعد زغلول حلمي :مثلث قيادة الاقتصاد العالمي،لجنة التأليف والتعريب والنشر،الكويت 2002م ، دون ذكر الطبعة والسنة.
27- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، ص،1999م
28- زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية
29- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا) 1999، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
30- زينب عباس زعزوع ، دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، النهضة ، المجلد الثالث عشر عدد 2 أبريل 2012 م.
31- سارة عبد اللطيف الزيد ، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية 1961،2012 قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم،جامعة الشرق الأوسط 2012 م.
32- سامية قلياشي، الانتقال من الجات إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،1999،2000. م.
33- ستيفن هيبر، اقتصادي أمريكي وباحث أكاديمي في مجال نظريات الشركات عابرة الجنسيات ، شبكة الانترنيت ، الأخطبوط "يحكم ...الشركات متعددة الجنسيات والهيمنة على الاقتصاد العالمي" .
34- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2006 م
35- سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الأوسط، في: العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان 1999م
36- شيريلبييار، البنك الدولي ، دراسة مقارنة ، ط1 ، سنة 1994 م .
37- صارم ، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة ، دار الفكر ، سورية 2000 م.
38- صحيفة الحياة، المؤرخة، في : 2004/10/13م: 2005/03/10 م.
39- صحيفة النهار،الجزائر - ليوم :03/31/ 2004.
40- صفوة عبد السلام، البنك الدولي ط1، دار النهضة العربية القاهرة 1993 م.
41- صفوة عبد السلام، البنك الدولي ط1، دار النهضة العربية، القاهرة 1993 م.

42- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ط1 دار الفكر ب الجزائر دون كر السنة والطبعة.
43- ضياء مجيد الموسوي،النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،
44- ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، مصر، 2005م.
45- ضياء محسن، التمويل الدولي والمعوقات في القطاع المصرفي العراقي . أسباب ومعالجات، الحوار المتمدن، العدد 5041، 2016
46- عادل أحمد حشيش ،تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار النهضة العربية بيروت 1974 م.
47- عادل احمد حشيش و مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر ، دون ذكر الطبعة والسنة .
48- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر 2000 م.
49- عاكف صوفان- المنظمات الإقليمية، معهد الأمارات الدبلوماسي، وزارة الخارجية، أبو ظبي، عام 2003 م
50- عبد الإله بلقزيز، تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته في مجال الثقافة،
51- عبد السلام المبروك ، تطورات قضية الصحراء الغربية في خضم الظروف الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق،، جامعة بيروت . لبنان، 2005/11/12 م.
52- عبد القادر العفوري ، العولمة وأبحاث التحديات والفرص ، مكتبة متبولي2000.
53- حميد الجميلي، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات القرن العشرين،
54- عبد القادر سيد أحمد، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد الإنماء العربي بيروت 1977م.
55- عبد الله الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ذات السلاسل للطباعة والنشـر،ط1، الكويت ،1990م
56- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآلية منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر . 2003.م.
57- عزت عيسى الغوراني، الأزمة المالية و الدولية، دار الآفاق الجديدة، 1974،
58- علي إبراهيم، الأشخاص الدولية، دار النهضة العربية، 1999- 2000 م
59- علي ظاهر الطفيليين السياسة الاقتصادية الدولية وظائفها ومنظماتها، مؤسسة دار الكتاب الحديث 1987م.
60- علي محمد علي محمود،المساعدات الاقتصادية المدنية الخارجية لمصر وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1991، 2004جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم الاقتصاد، القاهرة 2008م.
61- فضيل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية،دون ذكر الطبعة والسنة. .

62- فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية ط1- بيروت لبنان 1997م.
63- قرارات مؤتمرات القمم العربية، المنعقدة على التوالي(الإسكندرية مصر سنة 1964، في الجزائـــر سنـــة 1973، في الرباط المغرب : 1974.
64- مبارك سعيد عوض العجمي ، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية – جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، كانون الثاني2011 في الفترة مابين 1980- 2010م
65- مجلس الجامعة العربية، اتخذ قرارا في 1976/9/9 بقبول فلسطين عضوا كامل العضوية، تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية في الجامعة، لاشتراكها في أعمال المجلس، واستنادا إلى قرار ميثاق الجامعة، الذي نص على شرعية استقلال فلسطين
65- محس شفيق، المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي 1998م.
66- محسن أحمد الخضري، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2000م
67- محمد راتول ، الاقتصاد الدولي ، مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2018م
68- محمد عبد العزيز عجيمية و مصطفى رشدي شيحة، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر، دون ذكر الطبعة والسنة .
69- محمد عبدة سعيد إسماعيل الشركات المتعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ،مصر، 1986م
70- محمد مطر ، الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لانضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة ، دراسة إستراتيجية ، 1998م
71- مروان عطوان، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للتجارة، الجزائر.
72- مروان عطوان، الأسواق المالية و النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000م
73- مروان عطوان،النظريات النقدية، دار البحث للطباعة و النشر، الجزائر، 1989م
74- معين أمين السيد دروس ومحاضرات لطلبة الماجستير، فرع إدارة الأعمال التجارية، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر 1998- 1999م .
75- معين أمين السيد، دروس ومحاضرات ألقيت بملحقتي الوادي ومتليلي، على طلبة السنة 4 علوم تجارية من 1998- 1999م.
76- معين أمين السيد، محاضرات في : مدخل للآقتصاد، تاريخ الوقائع الاقتصادية، مدخل لإدارة الأعمال، عمان الأردن، 2014 م.
77- مقال ليلى بديع، مقال عن احتضار الإتحاد المغاربي، صحيفة اللواء، في 2003/12/24 م.
78- موسوعة:. the new English encyclopedia volume 9 liamqmogul- 1991
79- نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1995م
80- نشرة صندوق النقد الدولي،1996م

81- نص معاهدة الإنشاء في المؤتمر التأسيسي للاتحاد المنعقد، بمراكش، المغرب، في 1989/02/17.
82- هاشم حيدر،أزمة الدولار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط 1،عام 1973 م
83- هجيرة عدنان زكي أمين ، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات إثراء للنشر والتوزيع الأردن، ط 1، 2010م
84- هجيرة عدنان زكي أمين- اتجاهات النظام النقدي الدولي في التمويل والتكييف والإصلاح – أطروحة دكتوراه - جامعة بغداد1990.م.
85- وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية دون دكر الطبعة والسنة.
86- يوسف يوسف حسن ، العولمة والإقتصاد الدولي ،المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، مصر 2010 م.
87 - www.imf. org le 18/02/2006 - :
88 - Bo Soedersten *International Economics , london , 1971, PP, 268- 269
89-Buser Martin, Michael Hauff- Development Aid Between Cultural Encounter and General Conditions Of Economic : Policy Economics-1995. 57-80.

المجـــــــــلات:

- المجلة الثقافية عدد41 الأردن عام 1997.
- مجلة العربي عدد 436 عام 1997.
- المستقبل العربي عدد 148.
- مجلة المشاهد السيساسي 1999/06/20.
- مجلة التعاون عدد 14 يونيو ، الرياض السعودية 1989.
- مجلة المستقبل العربي عدد مايو 2005.
- مجلة مستقبل العالم الإسلامي السنة السادسة عدد17
- مجلة الثقافة العالمية ، الكويت عدد 85 عام 1997.
- مجلة شؤون عربية عدد 100 عام 1999.
- مجلة المستقبل العربي عدد 252 شباط 2005.
- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية عدد 29.
- مجلة Le monde Diplomatique Décembre 1999PP12-13 .
- مجلة التمويل والتنمية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 4. ديسمبر 1988 م
- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية عدد 29 .

المقـــــــالات :

-مقال في صحيفة الحياة المؤرخة في 2003/12/23،وفي 2005/05/25م.

الفهـــــــــرس

مقدمة	01
الفصل الول :ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية	05
المبحث الأول :مميزات العلاقات الاقتصادية الدولية	06
المطلب ألأول : المنازعات الناشئة عن العلاقات الاقتصادية الدولية	06
المطلب الثاني: عوامل نشأة العلاقة الاقتصادية الدولية .	07
المطلب الثالث: موارد البنك الدولي واستخداماتها	15
المطلب الرابع: القروض وشروط الاقتراض وطرقه	16
المبحث الثاني : صندوق النقد ونظام النقد الدولي وهياكله .	18
المطلب الأول: ماهية صندوق النقد الدولي .	19
المطلب الثاني : أهداف ووظائف الصندوق.	21
المطلب الثالث: نشأة صندوق النقد الدولي .	23
المطلب الرابع : الأزمات النقدية الدولية في بداية الثمانينات	27
المبحث الثالث: التزامات وحصص الدول الأعضاء .	45
المطلب الأول: حقوق السحب ونشأتها .	46
المطلب الثاني: النظام النقدي الدولي .	49

المبحث الرابع: البنك الإسلامي للتنمية .	51
المطلب الأول: نشأة ووظائف البنك الإسلامي .	52
المطلب الثاني: العمليات الرئيسية للبنك	55
الفصل الثاني : المنظمة العالمية للتجارة أبعادها القانونية وفلسفتها الاقتصادية .	56
المبحث الأول: إنشاء منظمة التجارة العالمية .	57
المطلب الأول : اتفاقيات الجات ومضمونها .	58
المطلب الثاني: خلفيات زوال الجات لصالح منظمة التجار العالمية	60
المطلب الثالث :مكانة الجات من المنظمات والاتفاقات الاقتصادية العالمية .	62
المبحث الثاني: المنظمة العالمية للتجارة	63
المطلب الأول: إنشاء منظمة التجارة العالمية.	63
المطلب الثاني: ماهية منظمة التجار العالمية.	64
المطلب الثالث: مصادر منظمة التجارة العالمية.	67
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمنظمة (الأجهزة)	73
المبحث الثالث: أهداف منظمة التجارة العالمية	74
المطلب الأول: إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية.	74
المطلب الثاني: تنفيذ اتفاقية أورغواي.	75
المطلب الثالث: إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء.	75
المبحث الرابع: الآثار المترتبة على المنظمة العالمية للتجارة	76
المطلب الأول: إيجابيات وسلبيات OMC	76
المطلب الثاني: الأبعاد القانونية للمنظمة .	79
الفصل الثالث: المنظمات الإقليمية في الوطن العربي.	80
المبحث الأول: مفهوم التنظيم الإقليمي العربي والإطار التاريخي له.	81
المطلب الأول: مفهوم التنظيم الإقليمي العربي .	81
المطلب الثاني: الإطار التاريخي للتنظيم الإقليمي العربي.	83
المبحث الثاني:إنشاء وتأسيس المنظمات الإقليمية في الوطن العربي.	85
المطلب الأول:الجامعة العربية.	86
المطلب الثاني:مجلس التعاون لدول الخليج العربي.	89
المطلب الثالث: تقييم إنجازات المجلس منذ إنشائه.	92
المطلب الرابع:غتحاد المغرب العربي.	95
المبحث الثالث: الخلافات المتعلقة بالمنافسة على رئاسة الاتحاد	99
المطلب الأول:تعاون بعض الدول الأعضاء مع الغير مخالفة بذلك الأطر المتفق عليها	99

المطلب الثاني: توتر العلاقات وفتورها بين الأعضاء وتدهور الأوضاع فيها.	101
المطلب الثالث: التسلسل الزمني والتاريخي .	102
المبحث الرابع : العوامل المساعدة للعلاقات الاقتصادية الدولية .	103
المطلب الأول:الأحلاف الاقتصادية ونشوئها.	104
المطلب الثاني : مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية وأزمة المديونية الخارجية	107
المطلب الثالث:المساعدات والمنح الخارجية.	109
المبحث الخامس: الشركات متعددة الجنسيات	112
المطلب الأول: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات	114
المطلب الثاني: الشركات متعددة الجنسيات والتوجه نحو العولمة الاقتصادية .	117
المطلب الثالث: مراحل تطور الشركات ونشوء الشركات متعددة الجنسيات .	118
المطلب الرابع: دور الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية.	122
الخاتمة	123
المصادر والمراجع – الكتب.	125
المجلات	130
المقالات	131